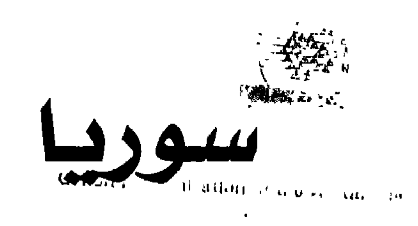
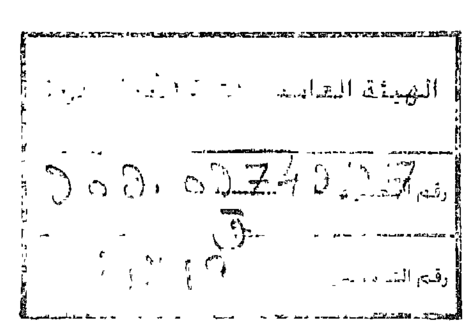
قصة وتاريخ
الحضارات العربية

أول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

٥ ـ ٦

تاريخية ـ جغرافية ـ حضارية وادبية





سوريا

انطوان مراد

قصة

و

تاريخ

الحضارات العربية

٥ ـ ٦

Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391

لمحـــة جغرافيـــة

الموقع والحدود والمساحة

تقع الجمهورية العربية السورية في غرب آسيا على شواطىء البحر الأبيض المتوسط. يحدّها من الشرق العراق، ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال تركيا، ومن الجنوب الأردن وفلسطين. تبلغ مساحتها ١٨٥,٨٠ كلم².

السكـان والمـدن

يبلغ عدد سكانها نحو ١٤,٥ مليون نسمة. عاصمتها مدينة دمشق، وأبرز مدنها حلب وحمص وحماه واللاذقية.

المنـاخ

تتميز سوريا بمناخ قاري وجاف في الداخل، وبحري رطب على الساحل. تنخفض الحرارة كثيراً خلال فصل الشتاء لترتفع إلى ٤٢° مئوية في فصل الصيف. أما نسبة الأمطار فلا تتعدّى ٢٥٠ ملم سنوياً.

الاقتصـاد

أ ـ الزراعة: تشهد تطوراً مستمراً منذ سنوات، وتعتمد بشكل رئيسي على القطن الذي يعتبر المحصول الأساسي القابل للتصدير. وإلى جانب القطن تنتج سوريا القمح والشعير والشمندر والزيتون والخضار.

تمتلك سوريا ثروة لا بأس بها من الماشية، تشمل الأغنام والأبقار والدجاج والطيور، بالإضافة إلى صيد الأسماك (أكثر من خمسة آلاف طن سنوياً).

ب ـ الثروة المنجمية: تعتمد سوريا على إنتاج يومي من النفط يبلغ ٦٠٠ ألف برميل و ١١ مليون م^{3} من الغاز الطبيعي، وتتركز حقول النفط في مناطق الحسكة والجبسة وبادية الرصافة.

ج ـ الصناعة: تتركز الصناعة السورية على تكرير البترول في مصفاتي بانياس وحمص، وعلى صناعة المنسوجات المختلفة، لا سيّما القطنية. وتنتج سوريا المواد الغذائية المختلفة، وخصوصاً الحلويات، بالإضافة إلى صناعة السجاد والتعدين والنحاس، وغيرها.

تمهـــيد

الموقع وأهميته التاريخيّة

تحتلّ سوريا جغرافيًا موقعاً مميّزاً جعلها تاريخيًا ملتقى حضارات كثيرة متعاقبة، وأحياناً محور صراع في ما بينها. وتقع سوريا عند قمة ما يسمى بالهلال الخصيب الذي يعتبر في حدّ ذاته أيضاً منبع حضارات مهمة والمكان الذي ولدت فيه الديانتان اليهودية والمسيحية والذي شهد أول امتداد للإسلام الذي سرعان ما اتخذ من الهلال الخصيب نقطة الثقل الأبرز لدوله المختلفة باختلاف الخلافات ولا سيما منها العباسية والأموية. وهذه الأخيرة اتخذت من دمشق العاصمة الحالية لسوريا، عاصمة للدولة.

الاســم

لفظة سوريا تعني تقليدياً وتاريخياً منطقة أوسع من التي تمثلها الجمهورية العربية السورية اليوم، وهي تشمل جنوب شرقي الأناضول في تركيا الحالية، فضلاً عن سوريا الحالية ولبنان وفلسطين والأردن.

فـرادة الموقـع

من النادر وجود بلاد كسوريا شكّلت نقطة التقاء أو صراع نتيجة موقعها المميز. فمنذ فجر الحضارات كانت سوريا محطّ أطماع وتوسّعات أو ممراً للكثير من الغزوات. ففي شمال سوريا نشأت الحضارة الحثّية في الأناضول، حيث توسعت أيضاً الحضارة اليونانية التي تطورت إلى الحضارة ـ الدولة الهللينستية وشكّلت سوريا إقليماً أساسياً فيها، ومن ثمّ جاء الرومان الذين استمروا في الشرق مع البيزنطيين حتى سيطر العثمانيون على الأناضول ومنه على سوريا والشرق الأوسط.

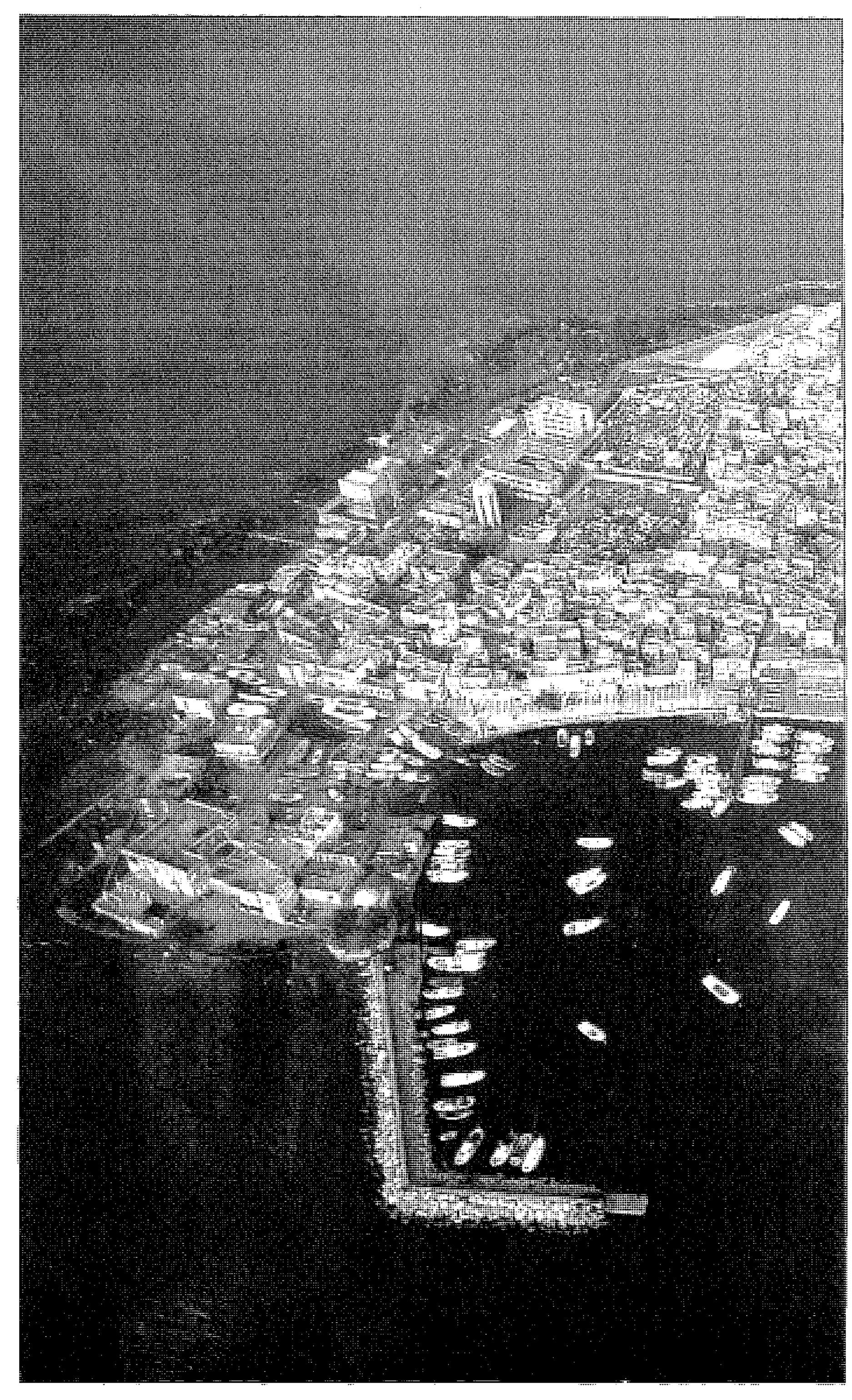
أما في الشرق، فبرزت منذ البداية حضارات بلاد ما بين النهرين التي توسّع بعضها إلى سوريا من البابلية والأشورية والكلدان. أما الدولة الفارسية في شرق بلاد ما بين النهرين فكان لها بدورها شأن في التحولات التي شهدتها المنطقة وسوريا. وفي الجنوب، نمت حضارات عربية عدّة قبل ظهور الإسلام، فضلاً عن الحضارة السورية التي توسعت بدورها شمالاً في اتجاه سوريا واصطدمت أكثر من مرّة بحضارات ودول العرب. ولا ينبغي إهمال الدور الذي لعبته حضارات ودول محدودة في الحجم والقوة، ولكن مهمّة جداً في ما قدمت للإنسانية ومنها الحضارة الكنعانية التي تطورت وتفرعت إلى الحضارة الآرامية في الداخل السوري والحضارة الفينيقية على الساحل السوري اللبناني، إلى الدولة اليهودية في فلسطين مع العبرانيين، فضلاً عن دول وحضارات أخرى محلية كالأنباط في البتراء وتدمر في قلب سوريا.

وما زاد من جاذبية سوريا إلى موقعها الستراتيجي تاريخياً، هو غناها النسبي بالمياه وبالأراضي الخصبة، فنهر الفرات يجتاز منطقة الجزيرة شرقاً، وهي منطقة تمتد إلى الضفة الغربية لنهر دجلة في أقصى شمال شرق سوريا. كما أن نهر العاصي يروي أراضٍ واسعةً بين حمص والحدود مع تركيا، تضاف إلى ذلك السهول والهضابِ الساحلية الخصبة التي ترويها أنهر وينابيع صغيرة، والواحات الشهيرة، ولا سيما منها غوطة دمشق التي يرويها نهر بردى وواحة تدمر.

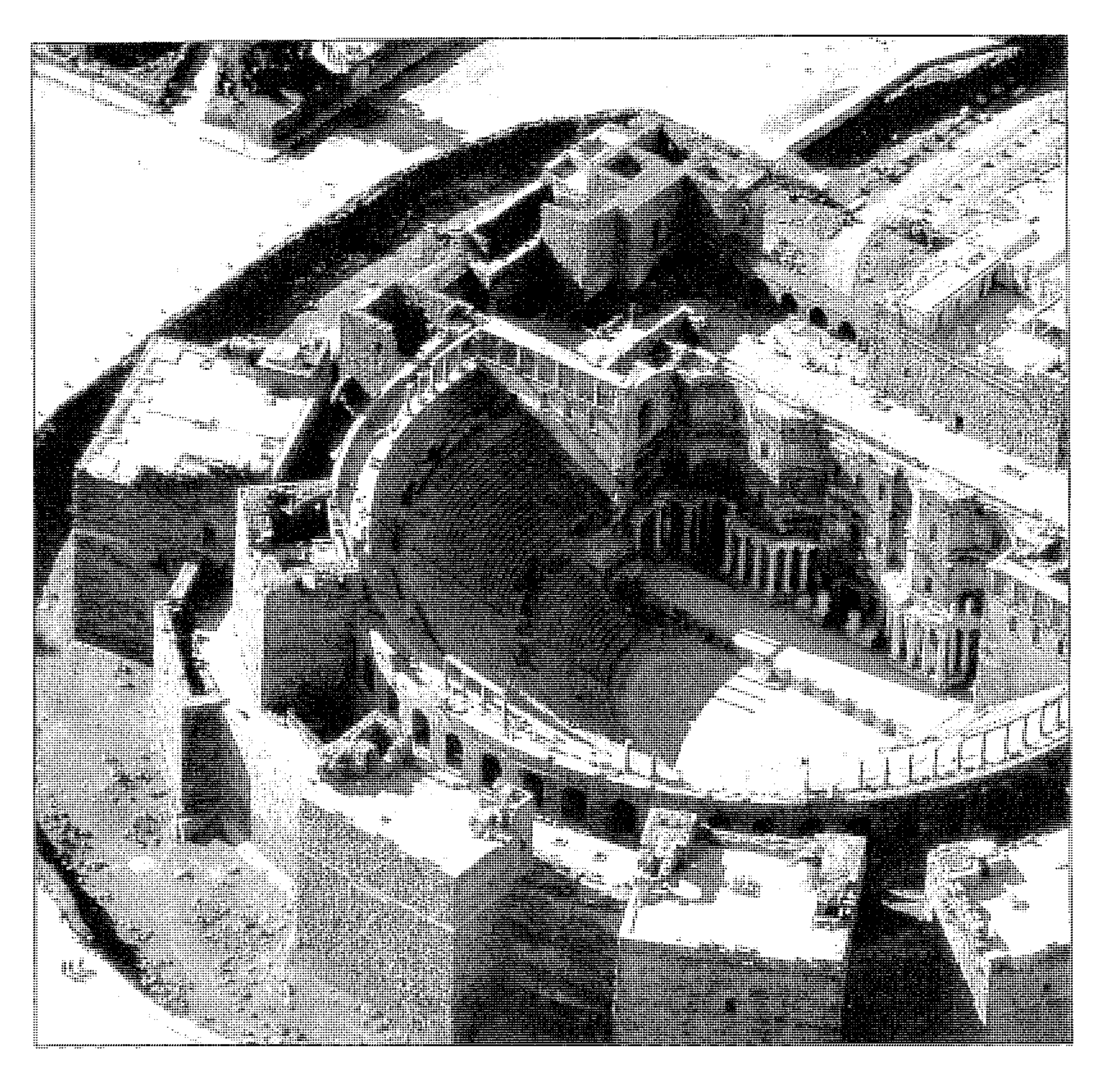
كما أن موقع سوريا جعل من مدن ومحطات عدة فيها أسواقاً تجارية بالغة الأهمية، الأمر الذي سمح بتفاعلات حضارية بالغة الأهمية.



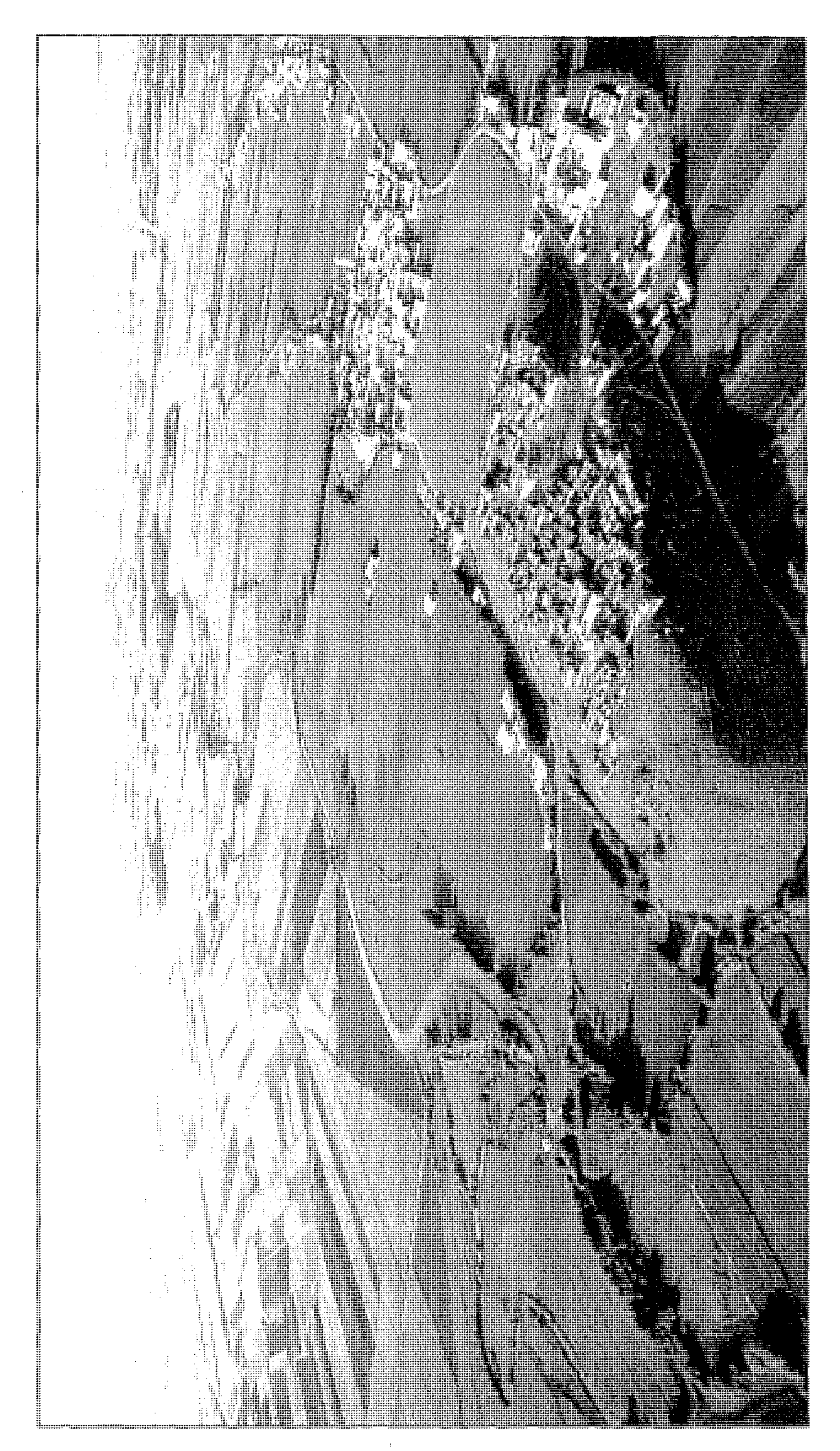
نهر الفرات



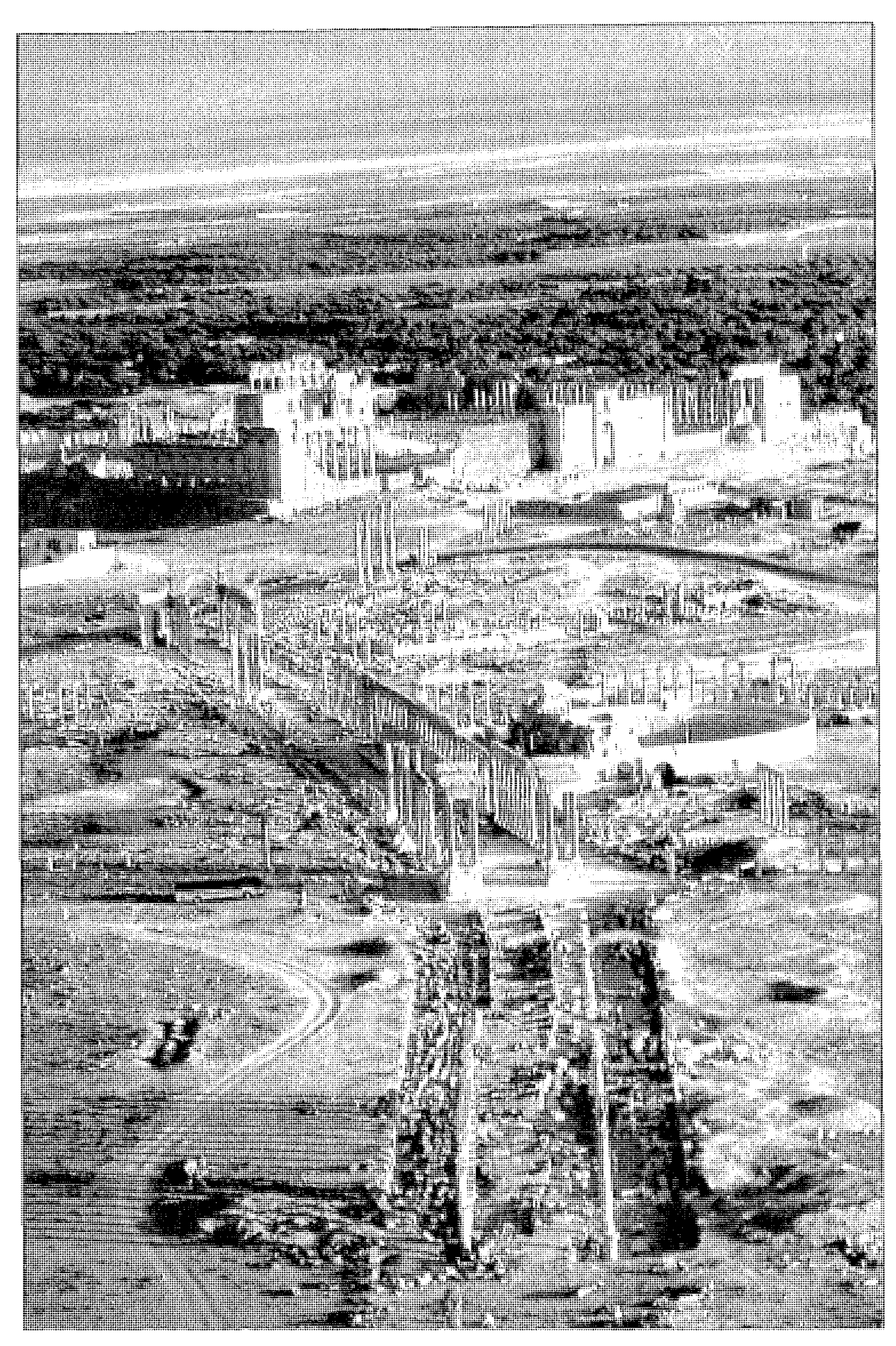
جانب من
جزيرة
أرواد



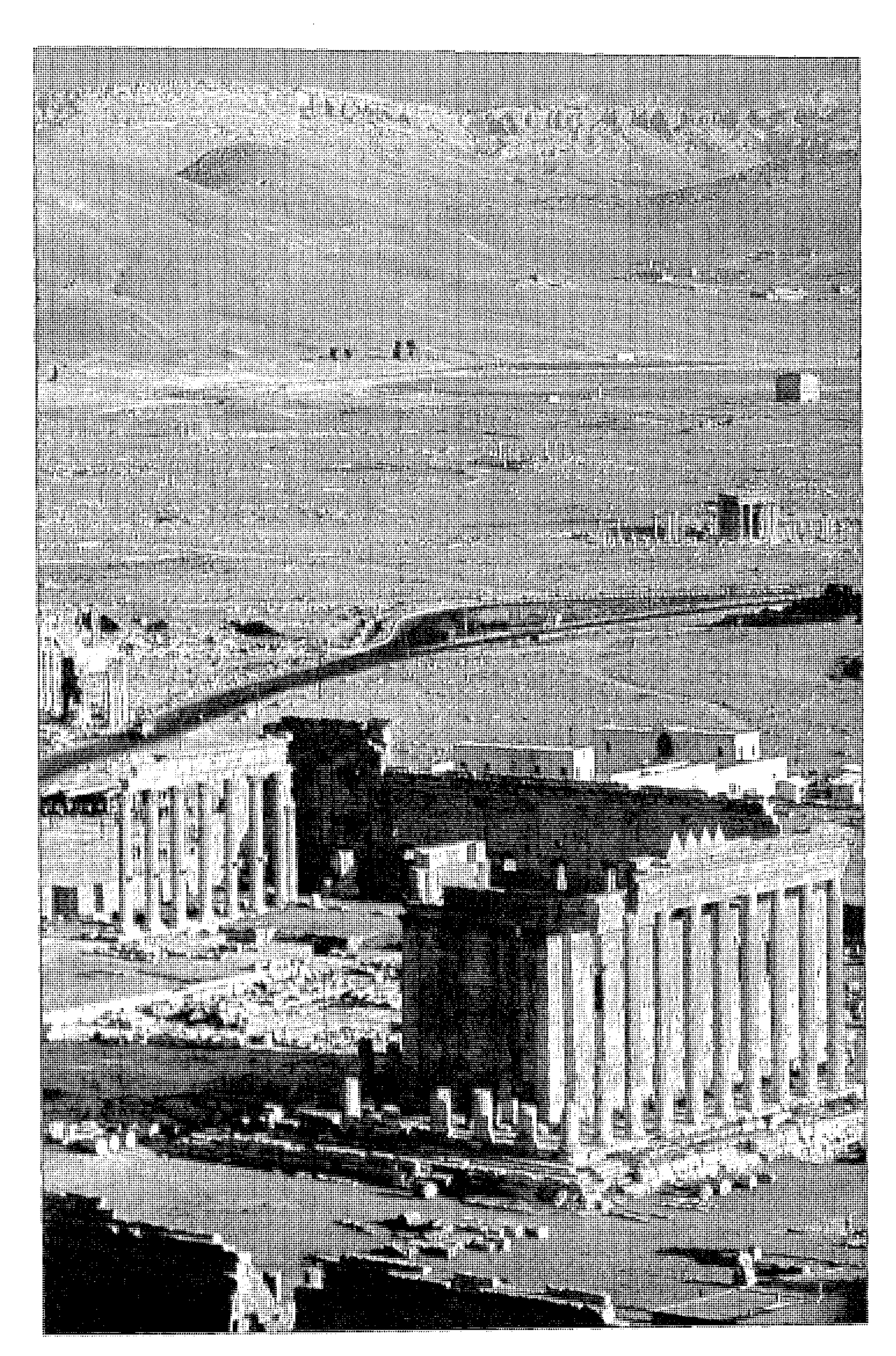
المسرح الروماني في بصرى



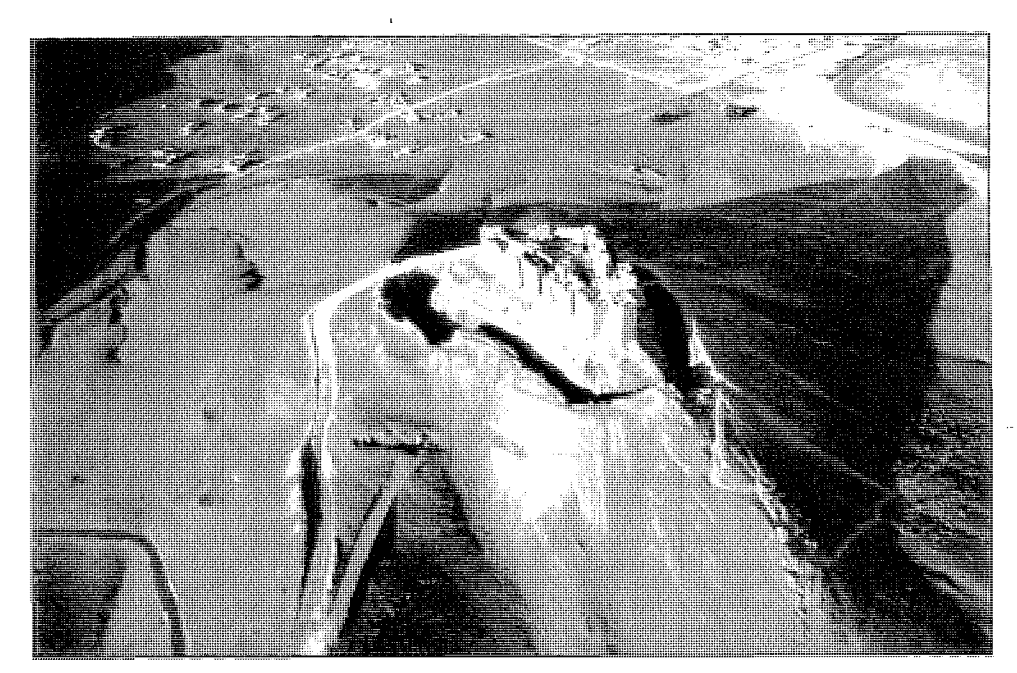
آثار قادش



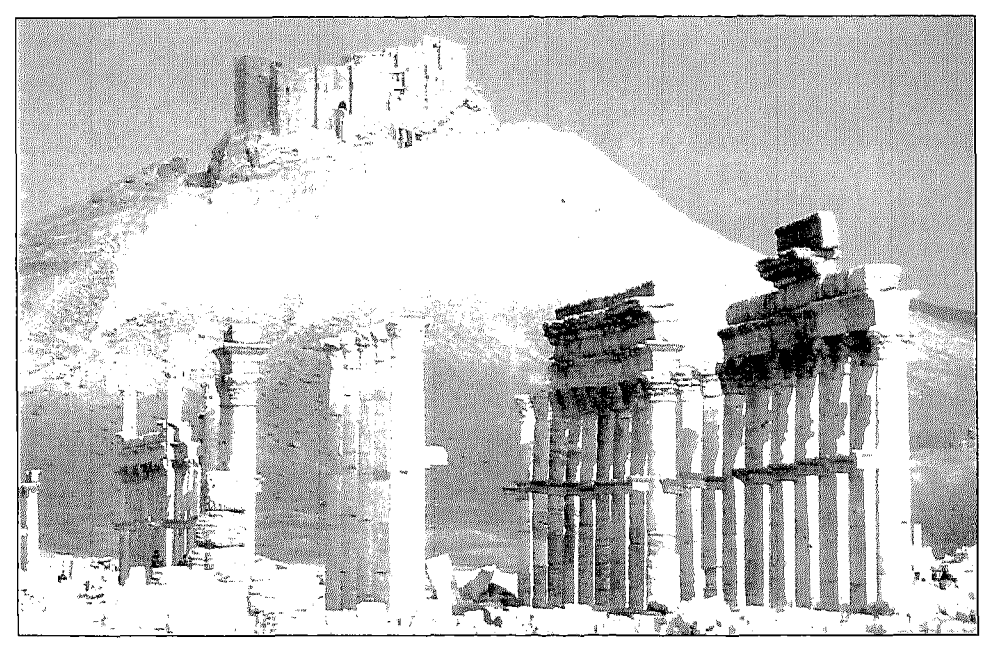
لقطة عامة لآثار مدينة تدمر



لقطة لآثار تدمر من جانب آخر



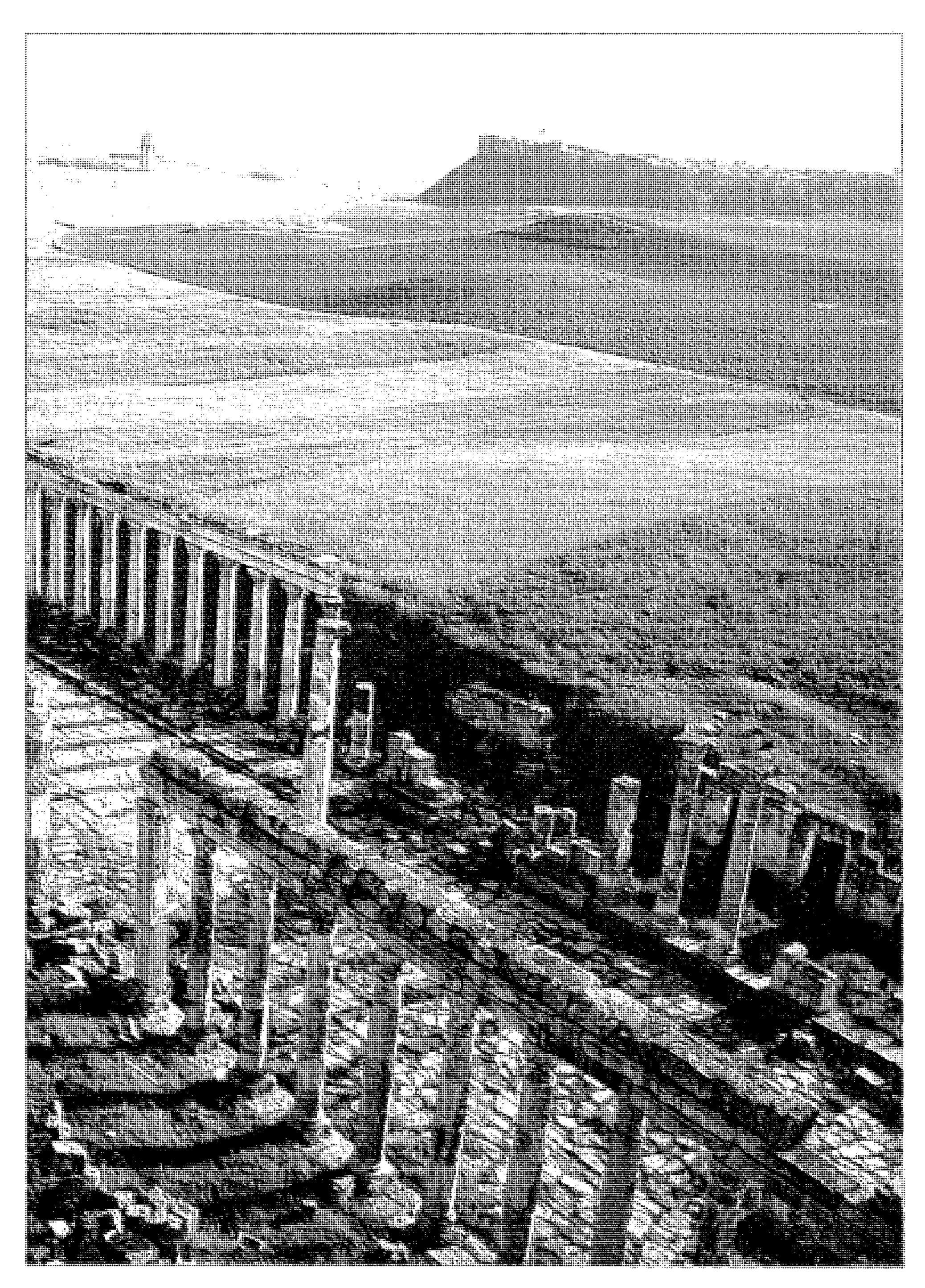
القصر العربي في تدمر



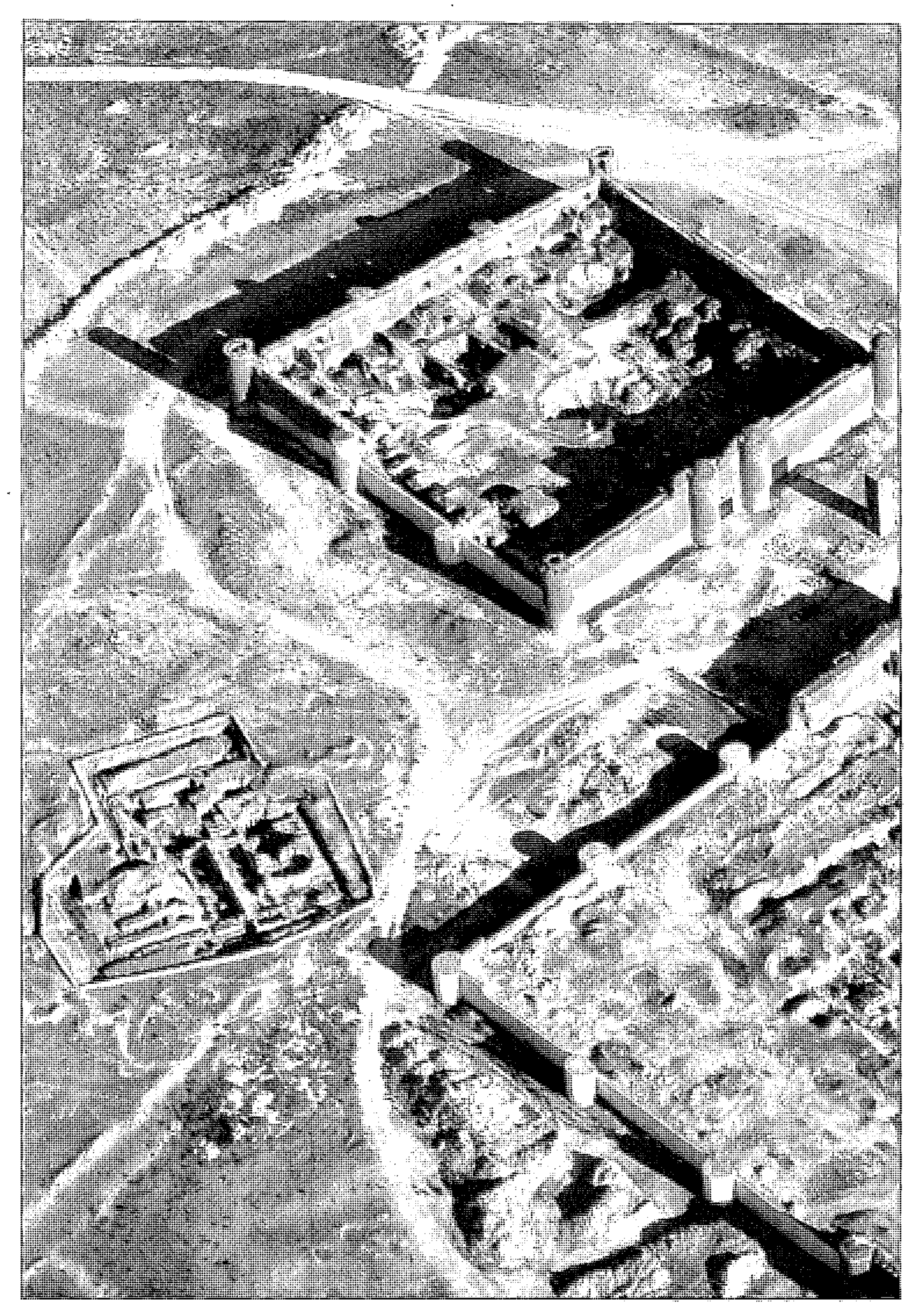
القصر العربي كما يبدو من تدمر القديمة



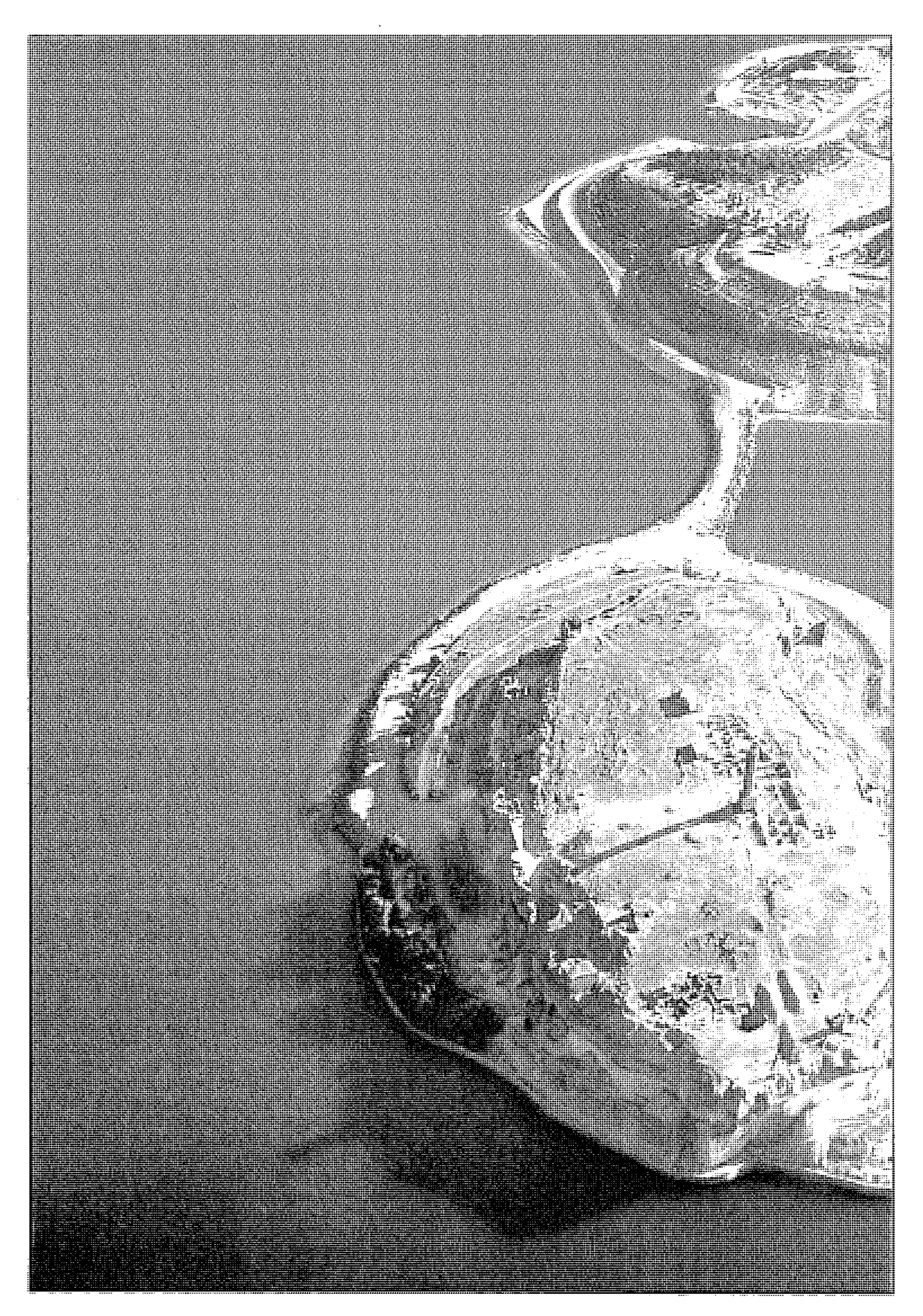
آثار جرف الأحمر



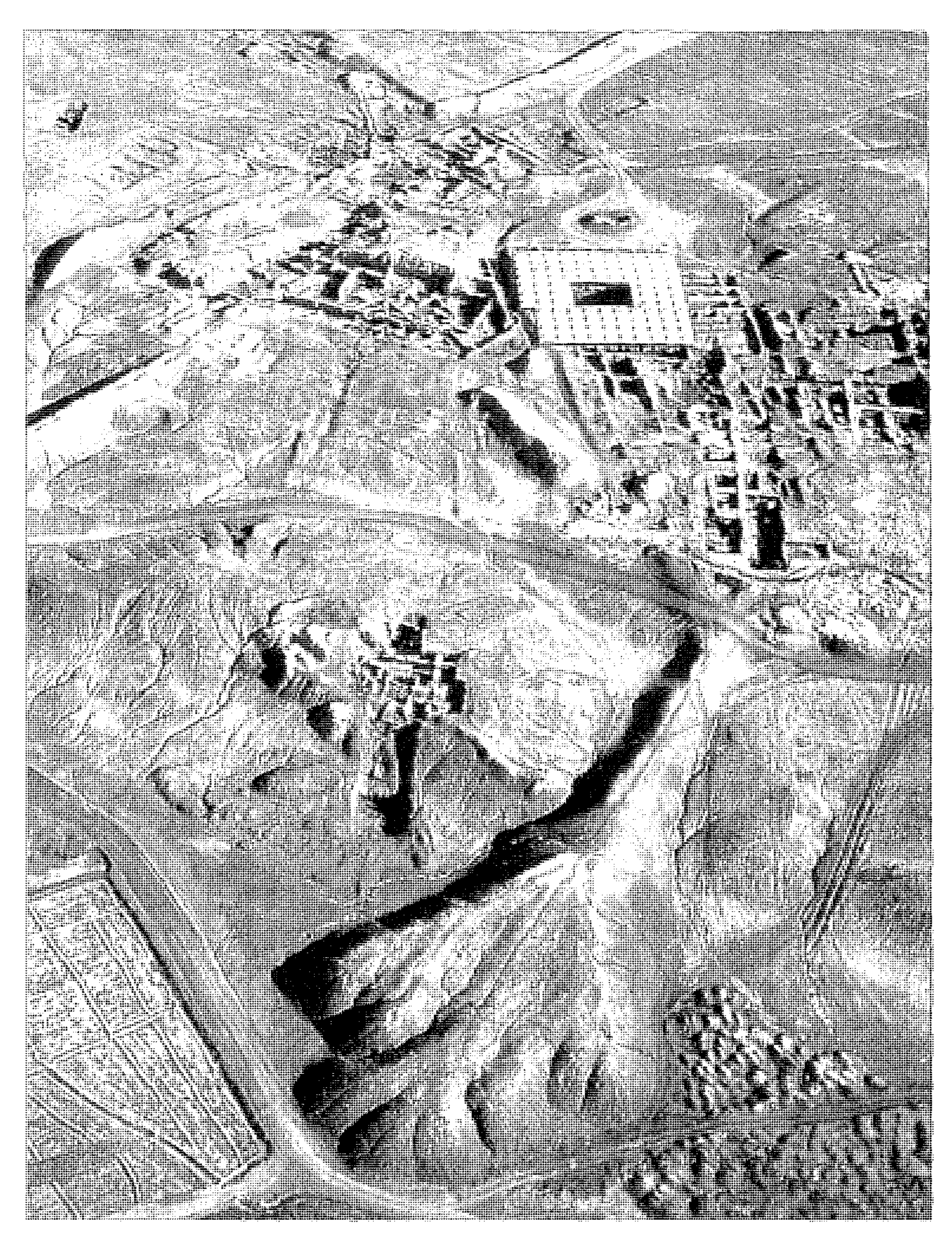
من آثار أفاميا



قصر الحير الشرقي



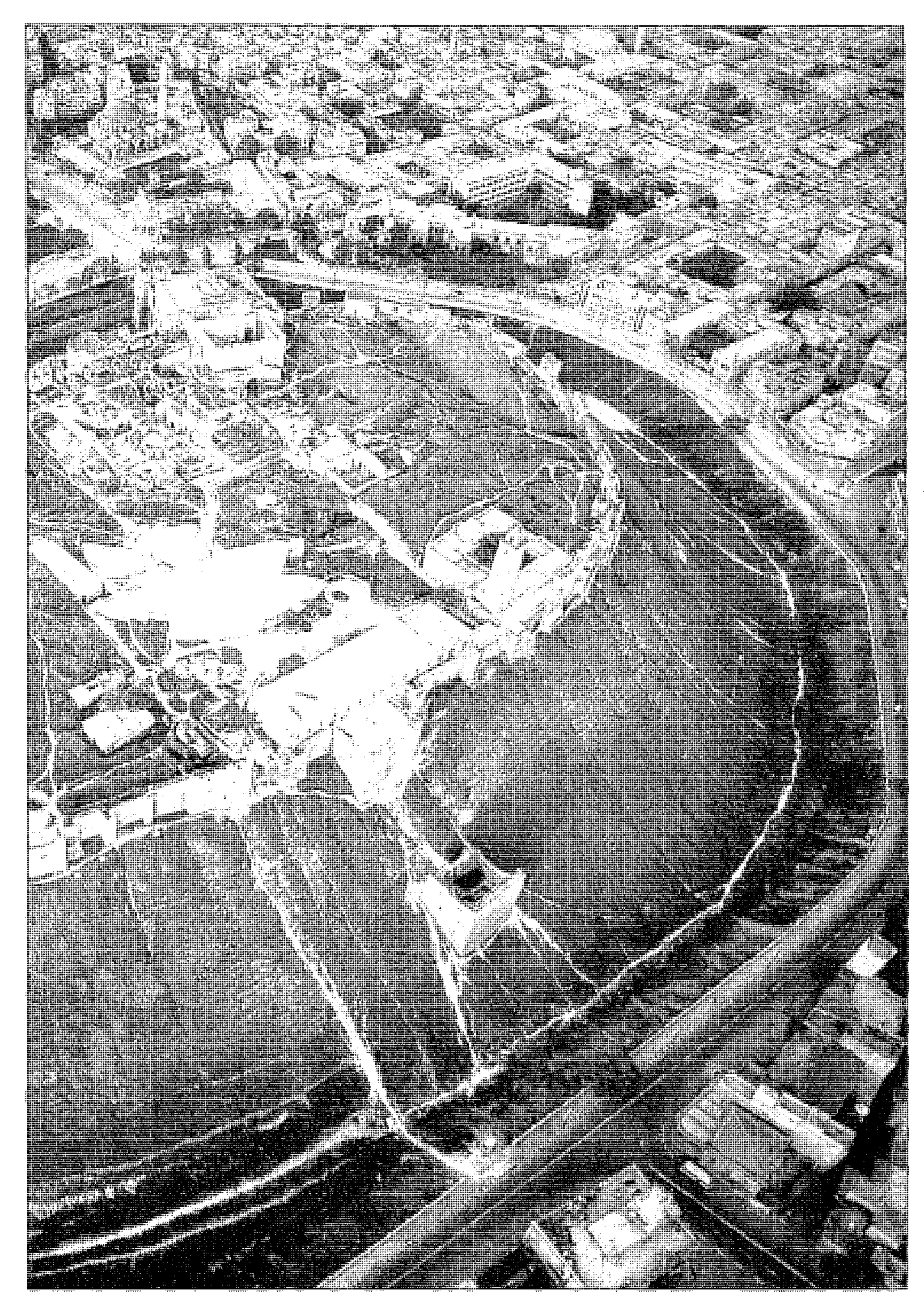
قلعة جعبر



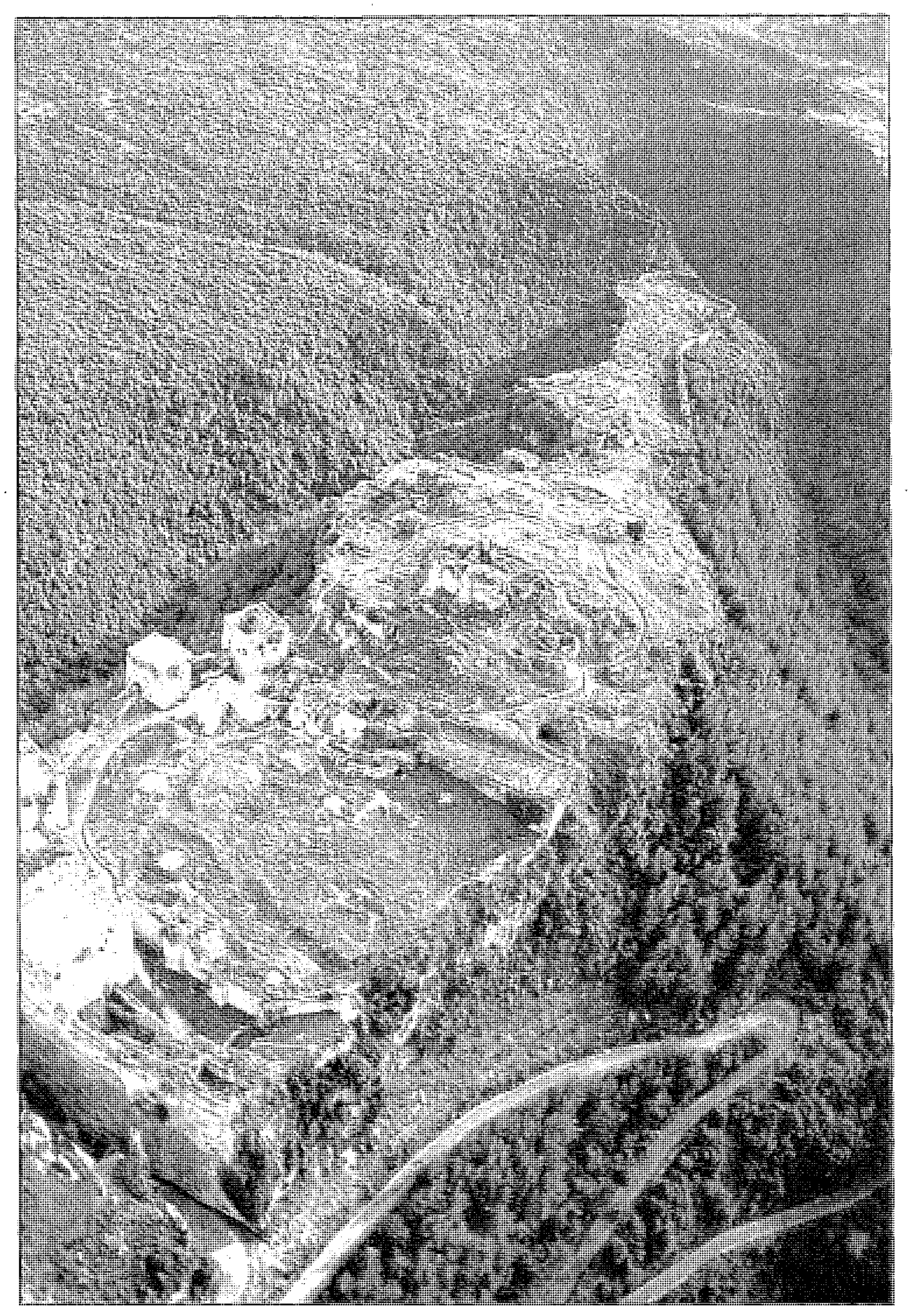
آثار مدينة ماري



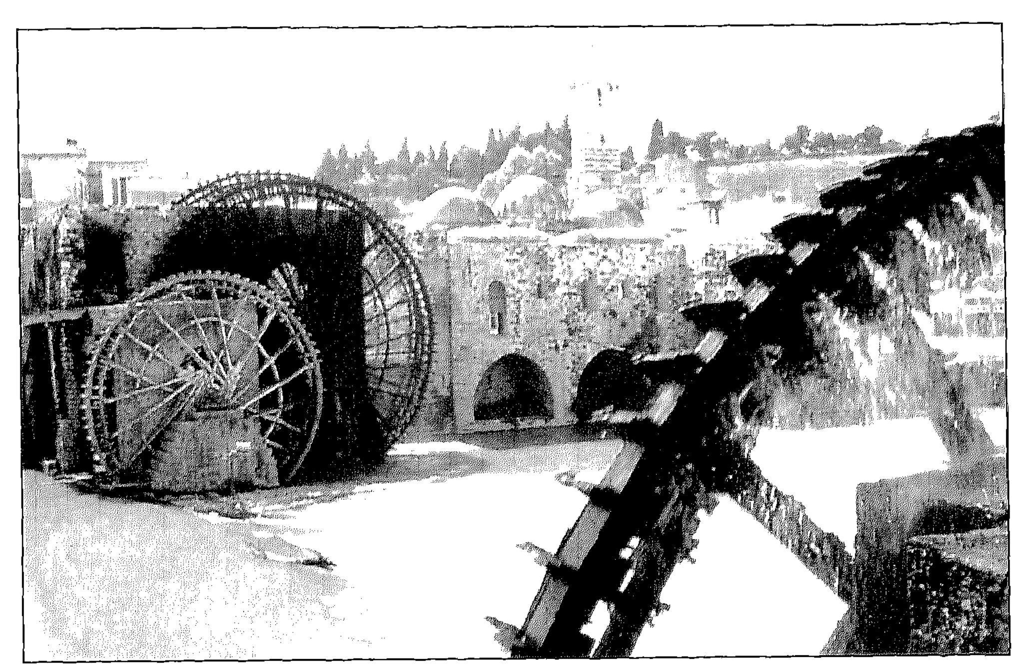
جانب من مدينة دمشق



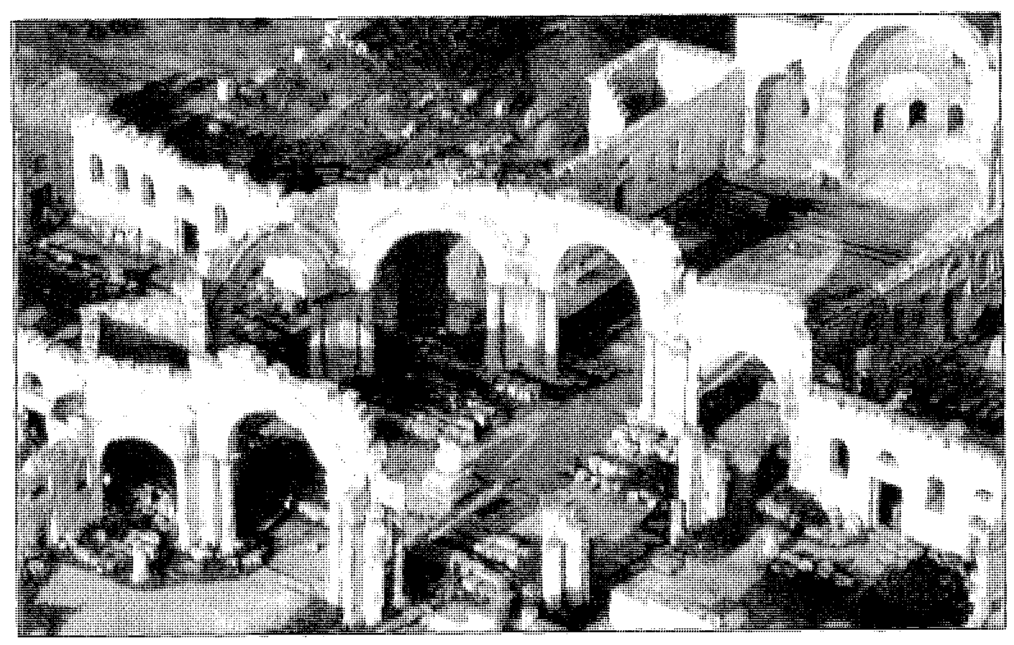
جانب من مدينة حلب



قلعة صلاح الدين الأيوبي



نواعير الماء في حماة



آثار كنيسة مار سمعان العمودي

الفصل الأول
سوريا في العصور القديمة

في العصر الباليوليتيكي Paleolithique

لعبت البلاد السورية دوراً أساسياً في عملية انتقال الإنسان البدائية Neandertal إلى الإنسان في شكله الحالي وذلك ما بين ٥٠ ألف عام و٣٥ ألف عام قبل المسيح.

وفي العصر الميزوليتيكي Mesololithique

أي بين الألف الثاني عشر والألف الثاني قبل المسيح، ظهرت بدايات استقرار الإنسان في مقر إقامة دائم مع لجوئه إلى حصاد مواسم الحبوب البرية، وذلك من خلال اكتشاف مخازن وآثار متحجرة وطاحونات بدائية.

أما العصر النيوليتيكي Néolithique

أي بين الألف الثاني والألف الرابع قبل المسيح، فقد بدأ باكراً في المنطقة وشهد تطوراً سريعاً للزراعة ورعاية المواشي، فضلاً عن انطلاق أول أعمال التجارة (أوغاريت).

سكـــان سوريـــا

يمكن القول أن أول شعب سكن سوريا وعرف أسباب الحضارة كان الآراميون نسبة لآرام بن سام بن نوح، وقد سكنوا خصوصاً الداخل السوري وامتدوا جنوباً نحو دمشق ونواحيها مروراً بحمص ووادي العاصي.

وبعد الآراميين سكنت سوريا قبائل سامية كانت تنم بقربى إلى الآراميين وأبرزها الرافائيون.

وفي الألف الثالث، خضعت سوريا لسيطرة حضارات بلاد ما بين النهرين، فيما خضع قسمها الجنوبي على فترات للنفوذ المصري.

وقد غيّر وصول العمّوريين والساميين الغربيين التركيبة السكانية، لا سيما وأنهم امتدوا إلى بلاد ما بين النهرين حيث أنهوا حضارة الأوريين وأنشأوا الحضارة البابلية.

وعندها شهدت سوريا نشوء وتطور الحضارة الكنعانية التي استمرت طوال الألف الثاني تقريباً.

وعاد الفراعنة في عهد الدولة الوسطى المصرية إلى شن الهجمات في اتجاه سوريا، لكنهم اكتفوا بفرض الاعتراف بنفوذهم. وقد أدت نهاية الدولة الوسطى إلى انسحاب المصريين وبروز ممالك محلية صغيرة بينها مملكة يحمر وعاصمتها حلب، لكن سرعان ما دمرها الحثيون بقيادة مُرسَلي الأول (نحو ١٦٠٠ ق.م.).

ثم استفاد الحوريون من تراجع النفوذ الحثي ليسيطروا على شمال شرق سوريا أما في جنوب سوريا، فقد امتدت سلطة الملوك الرعاة (الهكسوس) من فلسطين إلى مصر. لكن الفراعنة مع بروز الدولة الجديدة (عاصمتها طيبة)

وضعوا حداً لسيطرة الهكسوس وسيطر الفرعون تحوطمس الأول على سوريا ووصل إلى الفرات (عام ١٥٢٢).

وقد انتهى المصريون والميتانيُّون (سكان شمال سوريا) إلى التحالف ضد الخطر الحثي، وقد تجلّى ذلك مع الملك الحثي سوپيلوليوما الأول الذي دمّر ميتانيا عام ١٣٦٥ مستولياً على كل شمال سوريا، حيث استقر أولاده في حلب وكركميش. لكن فراعنة السلالة التاسعة عشرة توصلوا إلى استعادة سيطرتهم الجزئية على سوريا. وبعد معركة قادش، وقع الفرعون مع الحثيين معاهدة سلام نحو العام ١٣٠٠. وفي المرحلة اللاحقة دخلت شعوب البحر بقوة ولو متفرقة إلى الساحة السورية، فسيطر الفينيقيون وقبائل الفلسطو على الساحل، وسيطر الآراميون على سوريا الوسطى حيث تأسست ممالك عدة (دمشق وحماه...). أما في الشمال فنشأت ممالك حثية صغيرة استمرت حتى القرن الثامن قبل الميلاد، وقد تدخّل الأشوريون مرات عدة في سوريا، فدمروا مملكة دمشق عام ٧٣٢ وضمّوا دولاً عدة صغيرة إلى نفوذهم ونفوا قسماً من سكانها. وقد تمكن سرجون الثاني من قلب التحالف بين الآراميين والحثيين وطرد المصريين الذين دعموه في البداية كما قضى على مملكة إسرائيل (٧٢٢)، ومدّ الأشوريون سيطرتهم إلى مصر نفسها مما جعل سوريا في دائرة نفوذهم المباشر.

وبعد سقوط الدولة الأشورية، حاول نبوخذ نصَّر الكلداني استعادة نفوذ الأشوريين. لكن سقوط بابل بيد الفرس بعد فترة قصيرة (٥٣٩) جعل سوريا على مدى نحو قرنين في ظل الهيمنة الفارسية.

الحثيون

الحثيون ينتمون على الأرجح إلى حث بن كنعان بن حام بن نوح، وقد سكن فرع مهم منهم بين الفرات والعاصي، بينما سكن فرع آخر بلاد فلسطين. وعرف الأولون بالحثيين الشماليين، وكانت مواطنهم أولاً في جبال أمانوس أو اللكام جنوبي تركيا الحالية، وقد انتشروا لاحقاً من الفرات إلى وادي العاصي (حماه وحمص) وصولاً إلى دمشق وواحة تدمر. وقد امتازوا بالبأس والقوة لا سيما وأنهم حاربوا الفرعون المصري رعمسيس الثاني بعدما تفوقوا على الكنعانيين وسائر القبائل في سوريا، فضلاً عن بعض مناطق آسيا الصغرى (الأناضول). وقد توزع الحثيون فصائل وقبائل عدة لكل ملكها، وامتازوا بالفروسية لا سيما وأنهم حرصوا على شراء الخيول من حيثما توفرت وخصوصاً من مصر.

ينتمي الحثيون إلى العرق الأبيض مع ميل إلى الحمرة، وكانوا يحرصون على حلاقة ذقونهم وشواربهم ورؤوسهم باستثناء ناحية صغيرة في الأعلى.

وكان الحكم فيهم ملكياً، لكن تعدد ملوكهم لم يمنع أن يتوحدوا أثناء الحرب تحت لواء ملك واحد، وقد استعملوا في القتال المركبات التي تجرُّها الخيل، وكل مركبة على عجلتين وتحمل سائقاً ومقاتلين.

وبسبب بأسهم توسعوا شيئاً فشيئاً جنوباً وشمالاً وشرقاً، فوصلوا الفرات شرقاً وسيطروا على كركميش وتغلبوا على الآراميين جنوباً واستولوا على دمشق مروراً بحماة وحمص وقادس، أو قادش، في جوار حمص.

وقادس أصبحت مدينة حثية حصينة تطل على بحيرة حمص، وقد أسهب المصريون في وصف حصارها من قبل فرعونهم رعمسيس الثاني.

الإسكنــدر المقدونــي

بعد وفاة ملك مكدونيا فيلبّس، عام ٣٣٦ قبل المسيح، أجمع وجوه المملكة على تسمية ولده الإسكندر قائداً عاماً لجيوش اليونان على الفرس، فأعدَّ العدة لمحاربتهم في آسيا الصغرى (تركيا الحالية) وهزمهم في مواقع عدة، ولا سيما في ايسوس، المعركة الحاسمة التي انتصر فيها الإسكندر على ملك الفرس دارا، فاتحاً بذلك طريق العبور إلى سوريا.

وزحف الملك المكدوني إلى سوريا فلم يلق معارضة إلا في مدينة صور الفينيقية، فدان معظم السوريين والفينيقيين له، لا سيما بعدما بلغتهم أخبار بأسه في الحرب. أما دمشق، فقد استسلم واليها المعيَّن من قبل الفرس بعدما قدَّم للإسكندر كمية هائلة من الدراهم والآنية الثمينة.

وبعد سقوط صور التي قاومت حصار الإسكندر سبعة أشهر، توجَّه الأخير إلى فلسطين ومصر التي استسلمت من دون مقاومة، ثم عاد إلى صور ومنها انطلق مجتازاً سهل البقاع فعَبَر الأراضي السورية ونهر الفرات وصولاً إلى نهر دجلة، حيث وقعت المعركة الثانية مع ملك الفرس دارا عام ٣٣٦ق.م. والتي انتهت أيضاً إلى هزيمة قاسية للفرس على رغم تفوقهم العددي الهائل. وكرّس الإسكندر بذلك سيطرته النهائية على سوريا.

وبعد موت الإسكندر انقسمت امبراطوريته الواسعة في ما عرف بالعالم الهللنستي إلى دول عدة، فخضعت سوريا للدولة السلوقية بعاصمتها أنطاكية. وقد اصطدم السلوقيون مراراً بأبناء عمهم البطالسة الذين كانوا يسيطرون على مصر، فاندلعت حروب عدة للسيطرة على الجنوب السوري في القرنين الثالث والثاني قبل المسيح. وقد تراجعت حدود الدولة السلوقية التي تعرضت للهجمات من كل الجهات إلى حدود سوريا الطبيعية في القرن الأول قبل الميلاد.

الرومان في سوريا

في النصف الثاني من القرن الأول قبل المسيح كانت الدولة السلوقية ما زالت تسيطر على سوريا، لكنها تعاني ضعفاً كبيراً، فهاجمها القائد الروماني بومبيوس فخلع القائد السلوقي انطيوخوس الثالث عشر وضمّ البلاد إلى الأمبراطورية الرومانية، فأصبحت سوريا إقليماً عرف بالإقليم السوري. واتخذ الحاكم الروماني من أنطاكية عاصمة له.

وبعد انتصاره على السلوقيين عام ١٤، تقدم بومبيوس إلى العمق السوري فاصطدم بالحارث الثالث ملك الأنباط، وظل يطارده حتى هزمه في دمشق وعين القائد انطونيوس حاكماً للإقليم السوري والشرقي. لكنه أغرم بحاكمة مصر كليوباترا الملكة، فغضب عليه أوكتافيوس قيصر، وجرت بينهما معركة أكسيوم البحرية التي انهزم فيها أنطونيوس فيما أعلن أوكتافيوس نفسه أمبراطوراً.

وفي العهد الروماني أصبحت سوريا من أكثر الأقاليم ازدهاراً في الزراعة والعمران والثقافة والتجارة، وبنى الرومانيون الهياكل والجسور والأقنية للري، فضلاً عن شق الطرقات وتعبدها، مما سهل التجارة، فضلاً عن ازدهار الزراعة ولا سيما منها الزيتون والكرمة.

وقد استمرت الآرامية لغة الشعب، لكن اللغة اللاتينية كانت لغة الحكومة والشرع والمدارس العالية، كما استمر الأشراف يتعلمون اللغة اليونانية.

وقد شهدت سوريا تدريجاً تطور المسيحية فيها بعد تراجع الوثنية التي كانت الدين الرسمي للدولة.

وبعد اتساع الأمبراطورية الرومانية، قسمها الأمبراطور تيودوسيوس إلى

قسمين شرقي وغربي، فأعطى القسم الشرقي لولده أركاديوس الذي اتخذ من بيزنطية عاصمة له، وبذلك باتت سوريا تابعة للبيزنطيين أو الروم الشرقيين.

لكن البيزنطيين أساؤوا إدارة الدولة، ففرضوا على الشعب تدريجاً ضرائب كثيرة ومنعوا السوريين من دخول الجندية على غرار ما كان سائداً أيام الرومان، فانتشرت الفتن والبدع. وقد اصطدم البيزنطيون مراراً مع الفرس في سوريا ثم مع العرب، حتى تراجعوا عن سوريا ولو أنهم استمروا بين وقت وآخر في شن بعض الحملات البرية والبحرية.

أرواد الفينيقية

أرواد جزيرة صغيرة واقعة إلى الجنوب الغربي من طرطوس وعلى نحو ثلاثة أميال منها.

وفي الجزيرة اليوم كثير من الآثار القديمة من أعمدة وخرائب وغيرها، وهناك كتابات كثيرة باللغة اليونانية يفتتح أكثرها بقوله: السناتو والشعب. أما السناتو فهو مجلس الشيوخ، وهذه العبارة تدل على أن حكومة أرواد كانت تقوم بالأكثر بإدارة المجالس التي كانت تمثّل الأمة كما في سائر الممالك المتمدنة. أما تاريخها فقديم جدًّا لأنها ذكرت مرات كثيرة في البقية القليلة المحفوظة من تواريخ الأمة الفينيقية لأنها كانت إحدى الأمهات الثلاث للمدن الفينيقية.

ويعتقد بعض المؤرخين أن الأروادي بن حام بن نوح هو باني المدينة في تلك الجزيرة. وعمرت بسكانها حتى أمست تعد بعد صور وصيدا اللتين كانتا من أعظم مدائن ذلك العصر.

وتقدمت أرواد تقدماً كبيراً زمان الفينيقيين؛ فإن نطاق تجارتها كان متسعاً كثيراً وجاب تجارها البلدان فكانت سفنهم تجوب البحار المعروفة ناشرة شراعها. أما حكومتهم فكانت ملكية كحكومات باقي مدن الفينيقيين. ومع أن أراود وما يليها من الشاطىء المقابل للجزيرة كان مستقلاً، لم يكن هذا الاستقلال مانعاً من التحالف حيث أصبحت كل المدن الفينيقية واحدةً لاتحاد المصلحة المشتركة. واستمرت أراود تزهر في التقدم والنجاح زماناً طويلاً حتى أن حزقيال النبي ذكرها مرتين في تهديده صوراً، قال: «أهل صيدون بدون وأرواد كانوا ملاحيك»، و «بنو أرواد مع جيشك على الأسوار من حولك والأبطال كانوا في بروجك علقوا أتراسهم على أسوارك من حولك

هم تمموا جمالك». وقد ما يؤكد رفعة أرواد في ذلك الزمن وما كان لها من الفخر والصولة على أنها ظلت على تقدمها حتى خضعت لملوك فارس كما خضع غيرها من المدن، فكان ملوكها الوطنيون يدفعون الجزية للفرس.

ولما جاء الاسكندر المكدوني الملقب بالكبير وانتصر في معركة ايسوس سنة ٣٣٣ ق.م. وتقدم لأخذ سوريا قبل أن يسير إلى بلاد فارس، التقى به سترابو بن جيروستراتوس ملك أراود وما يليها وقدم لهُ تاجاً من ذهب مسلماً إليهِ الجزيرة مع مدينة ميراثوس في البر وبعض مدن أخرى كانت من حكومة أرواد، فقبل الاسكندر ذلك بكل احترام.

ولما استبد السلوقيون بسوريا كانت أراود قد خضعت لهم كغيرها، وقد ذكرت كثيراً في تواريخ دولتهم وعلى الخصوص بإعداد السفن للحروب التي كان يقيمها بعض الملوك على أنها لم تكن ذات أهمية كبرى كما كانت أيام الفينيقيين. غير أن الانقسام الذي طرأ في المملكة السلوقية أتى أراود بنفع عظيم، ذلك أن في الحرب التي انتشبت نارها بين سولوقس وانطيوخس تمكن ملك أراد من أن يجعل جزيرتهُ ملجأ للهاربين. وما لبثت أرواد أن خضعت لنير الرومان بعد أن فتح بومبيوس القائد كل سوريا وجعلها ولاية رومانية وفرضت الجزية على الأهلين فشهروا السلاح وأحرقوا اكورتيوس وسالسيوس القائدين، فانتقم الرومانيون بقتل كثيرين منهم.

وفي سنة ٦٣٧، وبعد أن عاد الخليفة معاوية بن أبي سفيان الأموي من غزوة قبرص أتى بسفنهِ جزيرة أرواد ودعا سكانها للخضوع لهُ فأبوا، فشدد حصار الجزيرة. على أنهُ لم ينل منها أرباً فأرسل إليهم أسقف حماه واسمهُ توماركل ليأتي بهم إلى المسالمة والصلح فأمسكوا الأسقف عندهم. وكان الشتاء قد دنا واشتدت الأمطار، فأفرج معاوية عنهم وعاد إلى دمشق، ثم جاءَ في السنة الثانية فحاصر الجزيرة ثانية. ولما رأى الاروادیون شدة المحاصرين، عقدوا وإياهم عهدة التسليم بشرط أن تكون لهم الحرية ليسيروا أين شاؤوا، فدخلتها العساكر وأحرقتها ودكت أسوارها. ومنذ ذلك الحين أخذت أرواد بالتقهقر وتأخرت تجارتها.

الفصل الثاني

دولة تدمر

كانت تدمر مدينة تجارية تقع في طرف البادية التي تفصل الشام عن العراق، تبعد ١٥٠ ميلاً عن دمشق نحو الشمال الشرقي. وكان لا بد للمسافر من الشام، أو فلسطين إلى العراق، أو فارس، أو خليج العجم من المرور بتدمر، فأصبحت بسبب ذلك عظيمة الأهمية، فسكنها الناس قديماً. وأقدم من ذكرها صاحب سفر الأيام الثاني وسماها تدمر أو تدمور بحسب اسمها العربي. ولم يذكرها العرب إلا بعد الإسلام، وينسبون في الغالب بناءها إلى سليمان بن داود، أو سام بن نوح، أو إلى الجن. فتدمر عندهم من بناء سليمان، مع أنها خارج مملكته ووجودها يضر بسياسته.

ويبدو ان القوافل كانت تمر بتدمر من القرن السادس قبل الميلاد، تحمل منتوجات اليمن، أو الحبشة إلى العراق، فتتجاوز مشارف الشام إلى تدمر، ومنها إلى العراق، أو فارس، أو آسيا الصغرى. لكن تدمر لم تزدهر إلا بسقوط بترا في أوائل القرن الثاني للميلاد، فتحولت الطرق إليها وأخذت تتسع تجارتها، حتى بلغت قمة مجدها في القرن الثالث للميلاد.

لكن الرومانيين طمعوا فيها كما طمعوا في بترا، وحاولوا فتحها في منتصف القرن الأول قبل الميلاد على يد ماركس انطونيوس ولم يفلحوا. ثم تدخلوا في شؤونها في أواسط القرن الأول بعد الميلاد. وأدخلها الأمبراطور هادريان سنة ١٣٠م. في حمايته وسماها «أدريان بوليس» نسبة إليه، وبذل جهده في تنظيم شؤونها، ووضع الضرائب على التجار والجمارك بأمر أصدره سنة ١٣٧م. وكانت حكومتها تعود إلى مجلس شيوخ عليه رئيس.

وفي أيام سبتيموس سفيروس أصبحت تدمر مستعمرة رومانية، ودانت رئاسة الحكومة فيها إلى زعيم يقال له شراتجي. ولما نشبت الحرب بين

الروم والفرس في صدر المسيحية، زادت تدمر ثروة وأهمية، لتوسطها بين المملكتين، حتى صارت سيدة الشرق الروماني، وتمدن أهلها وأثروا وطمعوا في رتب الدولة ومناصبها، لا سيما مع مرور قياصرة الروم بها في أثناء تلك الحروب، مما جعل لأهلها نفوذاً. وكان القياصرة يكرمون من ينصرهم على الفرس، ومن جملة الذين نالوا ذلك الاكرام، وارتقوا مناصب الدولة، أسرة وطنية كان لها شأن كبير في تاريخ تدمر، من رجالها أذينة بن خيران بن وهب اللات بن نصر، فبلغ إلى رتبة المشيخة الرومانية.

ودخول تدمر في سلطة الروم لم يغير من حكومتها غير الظواهر، لأن سيادتهم كانت سطحية فقط، وأما صاحب النفوذ الحقيقي فهو الأمير صاحب القوافل، أو رئيس الخفر الذي تسير القوافل في ظل سطوته. وكان أذينة رئيس عصابة وطنية تسعى إلى خلع نير الروم، فاكتشف الروم عزمه وقتلوه في أواسط القرن الثالث للميلاد وفرقوا رجاله. وخلف أذينة ولدين اسم احدهما خيران، والآخر أذينة (كأبيه) وهو أصغرهما ولكنه أشدهما نقمة على الروم، فصمم على الانتقام لأبيه، فهجر المدينة وسكن الجبال، حتى أصبح شديد العضل قوي العزيمة، واجتذب قلوب البدو المخيمين حول تدمر، وأطلعهم على سره فعاهدوه على أن ينصروه، ثم رجع إلى تدمر فأقام فيها كاتماً سره.

وصادف سنة ٢٥٨م. خروج فاليريان الروماني لمحاربة سابور الفارسي، فمر بتدمر وخلع على أذينة الخلع وسماه قنصلاً، وهي من أكبر رتب الدولة الرومانية. فلم يعبأ أذينة بتلك الخلع. وانتهت الحرب بظفر سابور وأسر فاليريان، فلما علم أذينة بذلك بعث إلى سابور الهدايا وكتب كتاباً يتقرب به إليه، فساء سابور الظن به ورفض طلبه، فغضب أذينة ورجع إلى الروم فاستسلم لهم قلباً وقالباً، وعرض عليهم نصرته في تلك الحرب، وهو في الحقيقة يكره الدولتين وإنما يؤثر التي تفوض إليه السلطة في تدمر. وكانت دولة الروم قد أفضت إلى غاليانوس، فسره اقتراح أذينة، وبعث إليه حملة ضعيفة ضمها أذينة إلى رجاله المجربين، وخرج على الفرس فانتصر عليهم، وانتقم للروم ولنفسه واسترجع البلاد التي كان سابور قد فتحها من الجزيرة، وأخضع نصيبين، وبعض الأسرى إلى غاليانوس.

فأصبح أذينة سيد الشرق الروماني، وامتدت سلطته على سوريا وما يليها، ولقب «ملك الملوك». وفي سنة ٢٦٤م سمي حاكماً عاماً عليها، وهو شكلاً تحت سيطرة الروم، ورجاله يعدونه صاحب السيادة المطلقة على آسيا الرومانية، من أرمينيا إلى جزيرة العرب. وكان كثير الانشغال بمحاربة الفرس، فإذا خرج لحرب أناب عنه امرأته زنوبيا.

زنوبيا

نالت زنوبيا من أمبراطور الرومان لقب «سبتميا» وهو من أكبر القاب الشرف عندهم، وهي تدمرية المولد واسمها الأصلي «بنت زباي»، وكانت سمراء اللون مع جمال وهيبة، وكانت سطوتها مخيمة على تدمر وغيرها. وكانت تتكلم الآرامية والقبطية وبعض اللاتينية واليونانية، ولها اطلاع واسع على تاريخ الشرق والغرب.

لكن زنوبيا أصيبت بنكبة كبيرة، فمات زوجها أذينة وابنه الأكبر من امرأة أخرى هيروديس سنة ٢٦٧م، فخلفه ابنها وهب اللات ـ واسمه في اليونانية «أثينودورس» ـ وهي وصية عليه ولها النفوذ الأكبر. وكانت رومة لاهية بمشاكلها الداخلية، حتى إذا استتب الأمر لأورليان لم يبق لتدمر إلا أن تخضع له خضوعاً حقيقياً أو أن يحاربها. وفي سنة ٢٧١م، لقب وهب اللات نفسه «أوغسطس» من ألقاب القياصرة، وأزال اسم أورليان من النقود، وصارت زنوبيا قائدة الجيش وصاحبة الكلمة الأولى.

ونشرت زنوبيا سلطانها على مصر والشام والعراق وما بين النهرين وآسيا الصغرى إلى أنقرة. وإذا بجيوش أورليان قد اجتمعت في بيزنطية تتأهب للحمل على الشرق. وكانت زنوبيا كثيرة الاعتماد على رجالها العرب والأرمن، ولم تكن تثق ببقاء أهل الشام على ولائها، لأن أهل المدن لم يألفوا اشباه تلك السيادة البدوية. وكان في جند زنوبيا عدد غفير من الروم، فالتقت جنودها بجنود أورليان في انطاكية وحمص، وتراجعت مغلوبة. لكنها كتبت إلى أورليان تقول إنها لم تخسر من رجالها أحداً، لأن الذين قتلوا في المعارك إنما هم الروم، فأهاج قولها أهل الشام، فتكاتفوا في نصرة أورليان، خوفاً من تغلب رجال زنوبيا.

ومع ذلك فإن زنوبيا ضيقت على أورليان بدهائها، لكنه تمكن أخيراً من حصار تدمر بما بذله من المال في تفريق حلفائها، فلم تر زنوبيا خيراً من الفرار إلى الفرس، فاقتص الروم آثارها حتى قبضوا عليها فخاف التدمريون وسلموا سنة ٢٧٢م، واستولى أورليان على خزائن المدينة، وعفا عن أهلها وأطلق سراح زنوبيا، لكنه قتل مشيريها فقضت بقية حياتها مع أبنائها في طيبور. ونهضت تدمر بعد قليل تلتمس الاستقلال، لكن أورليان أذلها هذه المرة، وهدم أسوارها وقتل معظم سكانها.

أبرز آثار تدمر

أولاً: هيكل الشمس أو هيكل بعل. وهو مربع الشكل طول كل ضلع من أضلاعه ٧٤٠ قدماً، يحيط به سور علوه سبعون قدماً، وفيه من بقايا الأعمدة الضخمة الباقية إلى الآن ما يزيد على مائة، صفوفاً منتظمة في أروقة على قممها نقوش يونانية.

ثانياً: الرواق الأعظم. يبدأ على مائتين متر من الهيكل المذكور. وكان الرواق في الأصل يتألف من شارع أوسط وشارعين جانبين، ويمتد على طول المدينة من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي.

ثالثاً: المدافن. وهي غريبة الشكل كالابراج المستطيلة، يزيد عددها على مائة وهي مفرقة حول المدينة. يتألف المدفن من أربع طبقات، له باب خاص يدخلون منه إلى الطبقات وحول المدينة سور لا تزال آثاره قائمة.

إزدهار تدمر

كانت تدمر مركز التجارة والسياسة في الشرق الروماني فكان التجار يحملون من جزيرة العرب الذهب واليشب واللبان والصمغ وعود الند، ومن العراق لآليء البحرين. ويحملون من وادي نهر السند أنواع المنسوجات ومن أقاصي الهند القرنفل، والبهار، والحرير الصيني، والفولاذ، والعاج، والابنوس. وكانوا ينقلون هذه الحاصلات والمصنوعات إلى مصر والشام والعراق، وإلى رومة وبيزنطية وغيرهما.

وكانت التجارة في العالم القديم بين الشرق والغرب تتم عبر طريقين: الأول من البحر الأحمر إلى مصر والاسكندرية، والآخر من خليج فارس فبادية الشام إلى مصر. فالتجارة البرية كانت قبل الميلاد وبعيده تعبر طريق بترا، فلما سقطت في أوائل القرن الثاني للميلاد تحولت إلى تدمر. وكانت التجارة تحمل بين تدمر والشام على مركبات تسير في طرق مرصوفة، ولها محطات للراحة وقلاع، فضلاً عن القوافل.

وقد صكَّ التدمريون نقوداً خاصة، بهم عليها كتابة وصور من بينها صورة رأس زنوبيا واسمها بالأحرف اليونانية.

الفصل الثالث

الفتح العربي للشام

بعد وفاة النبي محمد في العام ٦٣٢، تولى أبو بكر الصديق الخلافة مطلقاً عهد الفتوحات. وقد أرسل إلى حدود بلاد الشام جيوشاً بقيادة خالد بن سعيد بن العاص، فاستعد هرقل، الأمبراطور البيزنطي، لصدّها. فطلب خالد من الخليفة الإذن بمباشرة القتال، وبعدما استشار كبار الصحابة، دعا أبو بكر الناس إلى غزو الشام. فتشكلت أربعة جيوش بقيادة أربعة قادة فسار شرحبيل بن حسنة إلى وادي الأردن وعمرو بن العاص إلى فلسطين، وأبو عبيدة بن الجراح إلى حمص، ويزيد بن أبي سفيان إلى دمشق.

ولم ينتظر خالد بن سعيد بن العاص وصول هذه الجيوش، فتقدم إلى معاقل البيزنطيين، لكنه وقع لاحقاً في كمين نصبه قائد الروم الفذ ماهان الذي هزمه بقسوة. وعندها أصدر الخليفة أوامره إلى خالد بن الوليد الذي خاض مواجهات قاسية مع الفرس في العراق للتوجه إلى بلاد الشام.

فانتقل خالد من الحيرة عبر البادية. فضرب الغساسنة خلف الروم وانضم إلى الجيوش العربية في شرق الأردن حيث دانت له القيادة.

وتمكنت الجيوش العربية من الفوز بأول معركة في اجنادين (٦٣٤). وحاصر خالد بن الوليد دمشق ففتحت له أبوابها، ودخل أبو عبيدة كلاً من حمص وحماه وبعلبك. لكن عودة البيزنطيين إلى حشد جيشهم في فلسطين دفع بالجيوش العربية إلى العودة في اتجاه اليرموك حيث نزل الجيش البيزطي بقيادة تيودوروس شقيق هرقل.

وحينها توفي الخليفة أبو بكر فتولى الخلافة بعده عمر بن الخطاب، الذي أصدر الأوامر بعزل خالد بن الوليد من قيادة الجيوش العربية وتعيين أبي عبيدة بن الجراح مكانه. لكن خالداً كتم الخبر حرصاً على عدم انشقاق

المسلمين فنظم الصندوق ووزع المهمات وتولى قيادة مقدمة الجيش. ولما جاء العشرون من آب ٦٣٦، وكان يوماً حاراً جداً، أطلق جيوشه وأطبق على البيزنطيين مسجلاً أول انتصار كبير من نوعه، الأمر الذي فتح أمام العرب أبواب فلسطين ولبنان وسوريا.

تقدمت الجيوش العربية بعد معركة اليرموك إلى الشام بقيادة أبو عبيدة بن الجراح، فسيطرت على دمشق ثم حمص وحماه وحلب وانطاكية، وبلغت أطراف جبال طوروس القاحلة بين سوريا والأناضول.

الدولة الأموية في سوريا

اشترك معاوية بن أبي سفيان مع أخيه يزيد في فتح بلاد الشام. وهما ينتميان إلى أحد بطون قريش الكبيرة، فنصب الخليفة عمر معاوية والياً على الشام بعد وفاة يزيد، وتمكن معاوية على مدى ربع قرن بذكائه وانفتاحه من كسب تعاطف أهل الشام، ورسّخ نفوذه خلال خلافة عثمان بن عفان الذي خلف عمر بن الخطاب، فعزز قوته العسكرية وبنى أسطولاً بحرياً مهماً وشنّ حملات عدة على الروم مسجلاً الانتصارات. وعندما تمرّد على الخليفة الرابع علي بن أبي طالب وجد من يناصره ويبايعه الخلافة.

أقنع معاوية بعدما رفض مبايعة علي، أهل الشام بمبايعته، فسار علي على رأس أنصاره من الكوفة إلى صفين غربي الفرات حيث سبقه معاوية إليها معسكراً قرب مجرى الماء. وكان من أبرز معاونيه الداهية عمرو بن العاص الذي قلب المعركة العسكرية إلى انتصار سياسي بخدعة التحكيم الذي قبله علي وانتهى على اتفاق بين عمرو بن العاص ممثل معاوية وأبو موسى الأشعري ممثل علي، وقضى بخلع معاوية وعلي وترك الأمر شورى للمسلمين. وعند إعلان الحكم، قال عمرو بتثبيت معاوية بعدما كان أبو موسى قد خلع علياً الذي رفض متأخراً الأمر الذي أحرجه بين الصحابة، وخرجت من صفوفه فئة سميت بالخوارج، وقد عمد أحدهم إلى اغتيال علي الشخصية الفذة التي تركت أثراً عظيماً بحكمتها وبلاغتها وفقهها في التاريخ الإسلامي.

وبعد ذلك بايعت مختلف الأقطار الإسلامية معاوية في الخلافة باستثناء العراق الذي بايع الحسن بن علي، لكن هذا الأخير سرعان ما تنازل عن الخلافة لمعاوية شرط أن تكون بعد معاوية شورى أو تعود للحسن. وبذلك أصبحت دمشق عاصمة الدولة الأموية.

وقد عمل معاوية على مزج أبناء القبائل العربية التي أتت الشام بعد الفتح مع أهل البلاد الأصليين للتخفيف من العصبية القبلية والمحلية، وقرب معاوية الكثير من المسيحيين، وكانوا أكثرية السكان. وفرض نظام الوراثة في الخلافة على غرار البيزنطيين ممهداً الطريق لابنه يزيد.

توفي معاوية عام ٦٧٠ فخلفه يزيد الذي قضى سنواته الثلاث في الخلافة في محاربة أخصامه، وتخلل حكمه موقعة عاشوراء في كربلاء التي قتل فيها الحسين بن علي بن أبي طالب.

أما عبدالملك بن مروان فأعاد القوة إلى الدولة الأموية بعد بلبلة وضعف، فحكم بين عامي ٦٨٥ و٧٠٥ منهياً عدداً من الثورات ومسترداً شمال أفريقيا. وجاء بعده الوليد بن عبدالملك الذي افتتح السند والمغرب وصولاً إلى الأندلس.

وبعد الوليد عاد الوهن إلى الدولة الأموية نتيجة الانقسامات وعودة العصبية القبلية وضعف شخصية الخلفاء وسواها، في موازاة صعود نجم العباسيين الذين تميزوا بحسن التنظيم.

لم يدخل الأمويون الكثير من الأنظمة في دولتهم، لا بل إن المصالح كانت تتشابك، فكثرت الدواوين والمناصب والأجهزة. لكنهم أدخلوا نظام البريد لأول مرة في تاريخ الإسلام، وركزوا على تعزيز الجيش.

وكانت للمرأة في الدولة الأموية مكانة مهمة، وازدهر الشعر والفنون غناءً وموسيقى، واغتنت موائد الأمويين بأصناف جديدة من الطعام.

سوريا في العهد العباسي

تمكن العباسيون خلال دعوتهم ضد بني أمية من جمع جميع أخصام الأمويين لا سيما منهم الشيعة (العلويون) والموالي (المسلمون غير العرب) وجاهروا بدعوتهم في بلاد فارس، ثم سيطروا على العراق وبايعوا أبا العباس (السفّاح) بالخلافة، فهزم الأخير آخر خلفاء الأمويين مروان بن عمر في معركة الزاب الأكبر (٧٥٠)، فدخل العباسيون سوريا وارتكبوا مذبحة شاملة في حق بني أمية الذين لم ينجُ منهم إلا عبد الرحمن بن معاوية بن هشام الذي فر إلى الأندلس حيث أقام الدول الأموية فيها، فتراجع موقع دمشق لمصلحة بغداد، وثار أهل السفاح على العباسيين فقمعهم بقسوة.

وبعد طول ازدهار ضعف نفوذ العباسيين تدريجياً، اعتباراً من العام ٨٤٢، فدانت السيطرة القبلية على التوالي للعناصر التركية والفارسية والسلجوقية، ونمت الانقسامات وحركات التمرد في الولايات، لكن الخلافة بقيت ولو شكلاً للعباسيين في بغداد.

وبعد سيطرة المماليك عام ١٢٦٠، على أثر مقتل آخر خليفة عباسي المستعصم على يد هولاكو وجيوشه التي أحرقت بغداد، انتقلت الخلافة العباسية إلى القاهرة محتفظة بالسلطة الدينية على يد الأمير العباسي أبو القاسم أحمد الذي بويع خليفة في القاهرة من قبل المماليك وما بعده ورثته.

اعتبر العباسيون سوريا ولبنان بلاداً ينبغي عليها دفع ضرائب خاصة، نظراً لعدائها للعباسيين بناء على تاريخها الأموي، الأمر الذي تسبب في أكثر من ثورة وبالإتيان بقبائل وعناصر عربية وغير عربية موالية للعباسيين لإسكانها في بعض المدن والثغور.

وعلى الرغم من ذلك، ازدهرت التجارة نسبياً كما الصناعة في المدن

السورية، لا سيما منها النسيج والزجاج والخزف. . . أما الآداب فشهدت مرحلة ازدهار قبل انحطاط طويل.

الحمدانيون

الحمدانيون ينتمون إلى قبيلة تغلب الشهيرة، وقد اعتنقوا المذهب الشيعي، وقد قام العباسيون بمنحهم إمارتي الموصل وحلب.

وفي حلب أسس سيف الدولة الدولة الحمدانية عام ٩٤٤، فحاربه الأخشيديون لكنه تمكن من الاحتفاظ بالسيطرة على بعض المناطق، ولا سيما حلب وانطاكية، فيما سيطر الاخشيديون ولاة مصر على دمشق ووسط سوريا.

سيطر سيف الدولة على المنطقة الممتدة من ساحل البحر المتوسط إلى منطقة الجزيرة المحاذية لنهر الفرات وجنوباً إلى شمال بعلبك. وقد حظي بدعم من معظم القبائل فأرسى النظام في الداخل ورعى الفكر، لكن عهده تميّز بالحروب الكثيرة، لا سيما مع البيزنطيين، وفي مرحلة أولى مع الاخشيديين. توفي سيف الدولة عام ٩٦٧، فتراجعت الدولة الحمدانية شيئاً فشيئاً، لا سيما مع اشتداد ضغط البيزنطيين والفاطميين الذين خلفوا الاخشيديين في مصر، حتى نجح الفاطميون في القضاء على الحمدانيين.

بنى سيف الدولة قصراً فخماً في حلب ورمّم قلعتها، وأكرم الشعراء ورجال الفكر، كالمتنبي الذي مدح سيف الدولة في أروع قصائده، والفارابي وأبو فراس الحمداني. كما أن المؤرخ الأدبي الشهير أبو الفرج الأصبهاني قدم كتابه «الأغاني» إلى سيف الدولة.

المماليك في سوريا

خلف المماليك الأيوبيين في مصر لا سيما بعدما بلغ عدد الجنود المماليك وهم في الأصل من الأتراك والديلم، الأربعمئة ألف في سوريا ومصر، فانقلبوا على الأيوبيين. وقد ترافقت تلك المرحلة مع هجوم جحافل القائد المغولي هولاكو على العراق ثم سوريا، فتصدى لهم المماليك بقيادة

قائدهم قطز الذي أعلن نفسه سلطاناً. وانتصر عليهم في عين جالوت في فلسطين عام ١٢٦٠. وبذلك انفتحت سوريا أمام المماليك فوجهوا شمالاً حملات عدة بدأت مع الظاهر بيبرس وانتهت مع الأشرف خليل.

وسيطر بيبرس على مناطق عدة من سوريا واتخذ من حمص معسكراً لجيشه، ثم سيطر على أنطاكية.

وعادت الهجمات المغولية على سوريا في القرن الرابع عشر مما اضطر السلطان الناصر أن يستعيدها سبع مرات. واستمر حكم المماليك حتى جاء العثمانيون.

الفصل الرابع
في العهد الصليبي

اجتازت الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٧ جبال طوروس، وسيطر بوهيموند أحد قادة الحملة على مدينة أنطاكيا عام ١٠٩٨ بعد حصار أشهر عدة وأعلنها إمارة.

أما ريمون دي سان جيل فاحتلَّ معرة النعمان وحصن الأكراد.

وتمت الحملة الثانية التي هاجمت دمشق ثم تراجعت عنها، فخسر الصليبيون صداقة دمشق.

وبعد بضعة عقود ظهر القائد الأيوبي صلاح الدين الذي أسس الدولة الأيوبية في مصر، وهو ينتمي أساساً إلى أفراد آل زنكي في الموصل الذين أرسلوا حملة إلى مصر بقيادة شيركوه سلف صلاح الدين.

وتمكن صلاح الدين من احتلال دمشق عام ١١٨٧ واصطدم بالصليبيين في معركة حطين في ٣ تموز ١١٨٧، فانتصر عليهم وسيطر على معظم مدن الساحل الفلسطيني وصيدا وبيروت باستثناء صور ثم احتل القدس، الأمر الذي دفع الصليبيين إلى إطلاق الحملة الثالثة، واصطدم ريكاردوس قلب الأسد ملك انكلترا مع صلاح الدين في معارك عدة ولم يتمكن أحد من الانتصار، فوضعا الصلح في الرملة عام ١١٩٢ واحتفظ الصليبيون بالساحل وظل الداخل السوري ومدينة القدس بيد الأيوبيين على أن يضمنوا للمسيحيين حرية الوصول إليها.

والحملتان الرابعة والخامسة لم تبلغا سوريا بينما وصلت الحملة السادسة إلى عكا ووقع قائدها الملك الألماني فريديريك الثاني عام ١٢٢٧ اتفاقاً مع الأيوبيين تنازلوا بموجبه عن القدس وبيت لحم والناصرة وسواحل صيدا.

ومع انقراض دولة الأيوبيين، برز المماليك في مصر فتابعوا الحرب ضد الصليبيين فاحتل سلطانهم الظاهر بيبرس حصن الأكراد عام ١٢٧١ وسقطت مدن الساحل تباعاً حتى عكا عام ١٢٩١، وبذلك انتهى العهد الصليبي في الشرق.

آثار الصليبيين

أبرز آثار الصليبيين في سوريا كاتدرائية جميلة وكبيرة في مدينة طرطوس الساحلية ما زالت قائمة حتى اليوم، أما حصن الأكراد الذي بناه العرب فأدخل عليه الصليبيون تحسينات هندسية عدة. وحسن الصليبيون حصن المرقب بين طرطوس واللاذقية في شكل يصعب معه على العرب دخوله، علماً أنه أساساً حصن عربي.

وبنى الصليبيون قلعة المضيف عام ١١٠٦ في مدينة أفابيا التاريخية قرب حلب في وادي العاصي، وتميزت بضخامتها واتساعها.

عرفت المناطق السورية التي خضعت للصليبيين تفاعلاً حضارياً، لا سيما وأن الصليبيين تميزوا بتسامح نسبي وانفتاح على الدين الإسلامي، وازدهرت التجارة لا سيما من وإلى دمشق ومصز ومدن الساحل وسط أمان شهد له أكثر من رحالة عربي.

وانتشرت الإرساليات في بعض المدن السورية مفتتحة مدارس عدة، وقد شكلت سوريا معبراً مهماً للبحارة بين أوروبا والشرق الأقصى وصولاً إلى الهند والصين.

الفصل الخامس
في العهد العثماني

شكلت الإمارة التركمانية على الحدود الشمالية لسوريا موضع تباين وصراع بين الدولة العثمانية الناشئة ودولة الصفويين الفارسية ودولة المماليك نظراً لموقعها الحساس بين الدول الثلاث. وقد تمكن السلطان محمد الثاني من السيطرة غير المباشرة على الإمارة بعدما تزوج إحدى بنات أميرها علاء الدولة، علماً أن الإمارة كانت تتبع ولو شكلاً الوصاية المملوكية. وبعد اندلاع الحرب بين العثمانيين والصفويين وقف علاء الدولة على الحياد، فلم يغفر السلطان سليم لجده علاء الدولة هذا الموقف، فقتله وضم الإمارة إلى السلطنة الأمر الذي صعد من التوتر مع المماليك الذين اعتبروا ذلك تحدياً مباشراً لهم.

وكان اتفاق سري عقد بين شاه الصفويين إسماعيل والسلطان المملوكي العجوز قانصوه الغوري، وقد علم به السلطان سليم.

وتنفيذاً للاتفاق، أقبل قانصوه على رأس جيش كبير إلى منطقة حلب في وقت كان السلطان سليم يراقب الوضع على رأس جيشه عند الحدود الشمالية لسوريا. ولما عرف بوصول جيش قانصوه الغوري، أرسل إليه من يسأله تفسير هذه الخطوة، فوقع الخوف في قلب السلطان المملوكي وبرّر ذلك بأنه جاء مصلحاً، لكن السلطان سليم رفض هذا الجواب وأساء معاملة موفدي قانصوه، وتقدم إلى حلب ودارت معركة مرج دابق (٢٤ آب ١٥١٦)، وقد انهزم فيها المماليك وخيالتهم الشهيرة في وجه قوة شكيمة السلطان سليم ونار مدفعيته، علماً أن سليم استعمل سلاحاً هو الرشوة لعدد من ولاة المماليك.

انقسم الولاة والأمراء والعائلات النافذة في سوريا، بين مؤيد للعثمانيين

ومحافظ على ولائه للمماليك. وفي معركة مرج دابق الحاسمة بين الطرفين عام ١٥١٦ تخلّى عدد من قادة المماليك عن صفوفهم منضمين إلى العثمان الخيري بك وإلى حلب والغزالي والي دمشق إلى جانب عدد من الأمراء اللبنانيين. واستقبل السلطان سليم بعد دخوله دمشق وفداً من اللبنانيين لتهنئته، وكان على رأسهم الأمير فخر الدين الأول.

أبقى السلطان سليم التنظيم الإداري الذي كان قائماً في عهد المماليك (ولايات حلب وحماه وطرابلس وصفد والكرك)، وكافأ الذين انقلبوا على المماليك وساعدوه في معركة مرج دابق، ومن بينهم جانبردا الغزالي الذي ولاه على كل المناطق الممتدة من شمالي سوريا ومن عريش مصر باستثناء مدينة حلب التي عيّن عليها والياً تركياً.

وسرعان ما خاب ظن السوريين بالعثمانيين، إذ انتظروا منهم حكماً أكثر عدلاً، فإذا بالعثمانيين يجارون المماليك في التعسُّف لاسيما وأن الجيش العثماني لم يتورع عن نهب المدن والغلال بعد سيطرته على البلاد.

وقد تمكن الغزالي في مرحلة أولى من فرض العدل والنظام بحزم في ولايته وأضعف الأمراء والعائلات القوية في لبنان، وانضم إليه عدد كبير من المماليك الذين فروا من مصر خوفاً من جور نائبها خيري بك. وقد جمع الغزالي كلّ أسباب القوة عسكرياً وشيعياً مطلقاً حلم الاستقلال عن السلطنة.

وبعيد وفاة السلطان سليم عام ١٥٢٠، انقلب الغزالي على العثمانيين وأعلن استقلال ولايته في الجامع الأموي في دمشق، مطلقاً على نفسه اسم الملك الأشرف وتقدم بجيشه لاحتلال حلب. لكن السلطان الجديد سليمان القانوني، أرسل قوات الانكشارية التي هزمت الغزالي وقتلته ودخلت دمشق عنوةً ونهبتها، وكان ذلك في كانون الثاني ١٥٢١.

وعلى أثر ذلك، عمد العثمانيون إلى تقسيم «الولاية السورية» إلى ولايات عدة لمنع ظهور والٍ قوي قد ينقلب عليهم وأصبحت التقسيمات الجديدة كالتالي:

ولاية طرابلس، واتبعت بها سناجق طرابلس وحمص وحماه وسلمية

وجبلة. وارتدت طرابلس أهمية استراتيجية نظراً لموقعها المطل على البحر وعلى السلسلة الممتدة من جبال العلويين إلى جبل لبنان، وسيطرتها على قسم كبير من الساحل.

ولاية حلب، وتضم تسعة سناجق تشمل شمالي سوريا باستثناء عينتاب.

ولاية دمشق، وتضمّ عشرة سناجق أبرزها السندس وبيروت وصيدا ونابلس وتدمر.

وعمل العثمانيون منذ ذلك الحين على تعيين ولاة أتراك. ومع ذلك عملوا على بث أسباب التباين والتنافس في ما بينهم لدرء خطرهم على سلطة الدولة المركزية.

وما زاد في الأمر سوءاً هو أن الدولة أباحت شراء منصب الوالي بالمال، وازدهرت الرشاوى وما عرف «بالبارطيل»، في موازاة تزايد الضرائب التي أثقلت كاهل الشعب.

توزيع الأراضي والممتلكات

قسم العثمانيون الأراضي من الولايات والمقاطعات السورية إلى ثلاث فئات وهي:

- أرض العشر التي أعطيت للمسلمين مقابل دفع عشر إنتاجها للخزينة.

- أرض الخراج التي أبقيت في أيدي المسيحيين شرط أن يدفعوا خراجها لبيت المال.

- أرض الحيرة: وهي الأرض التابعة مباشرة للدولة، تتولى تأجيرها كإقطاعات.

الضرائب

اعتمد نظام الضرائب العثماني على التعاليم والشريعة الإسلامية. فشمل الضرائب على الأراضي والجزية على غير المسلمين. وقد تصاعدت الضرائب

تباعاً ففرضت ضرائب على المواشي والمواد الاستهلاكية الأساسية، فضلاً عن الرسوم الجمركية ورسوم المرور وهي رسوم كانت سوريا مورداً مهما لها نظراً للحركة التجارية النشطة فيها.

القضاء

كانت سوريا تتبع قضائياً قاضي قضاة الأناضول، أي الذي يتولى القسم الآسيوي من السلطنة. أما مباشرة فكانت تبتع ملأ دمشق، كقضاة المدن الكبرى، مثل اسطنبول ومكة والقاهرة وبغداد. . .

وقد تحول منصب القاضي من منصب مدى الحياة إلى تعيين سنوي دخلت عليه عوامل المال والرشوة.

أما في المدينة الثانية، فكان لكل ناحية قاضٍ عادي ونائب له يعينه قاضي القضاة لمدة سنة ونصف السنة.

الفصل السادس
الثورة العربية الكبرى

كره الأتراك للعرب

«ولا يعقل لذلك سبب غير شديد بغضهم للعرب كما يستدل عليه من أقوالهم التي تجري على ألسنتهم مجرى الأمثال في حق العرب، فاطلاقهم على عرب الحجاز «ديلنجي عرب» أي العرب الشحادين، واطلاقهم على المصريين «كور فلاح» بمعنى الفلاحين الأجلاف، و «عرب جنكنه سي» أي نور العرب، و «قبطي عرب» أي النور المصريين، وقولهم عن عرب سوريا «نه شامك شكري ونه عربك يوزي» أي دع الشام وسكّرياتها ولا تَرِع وجوه العرب، وقولهم «بيس عرب» أي عرب قذر و «عرب عقلي» أي عقل عربي، أي صغير، و «عرب جكه سي» أي حنك عربي، أي كثير الهذر...

هذا والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك بسوى كلمتين هي قول العرب فيهم: «ثلاث خلقن للجور والفساد، القمل والترك والجراد».

عبد الرحمن الكواكبي ـ أم القرى ـ
ص ١٢١ القاهرة

استمر الحكم العثماني للأقطار العربية، ومن بينها سوريا، نحو أربعة قرون. ومع تقدم الزمن ساء حكمهم وبالغوا في التعسف والجور وزرع الفتن ونشر الفساد والجهل، لكن ضعف الدولة العثمانية ساهم في المقابل في نوع من الانفتاح على الدول الأوروبية التي استغلت هذا الضعف لتوفد الإرساليات والبعثات العلمية والتجار.

احدى مراسلات مكماهون

«من السير مكماهون إلى الشريف حسين، القاهرة في ٢٤ تشرين أول سنة ١٩١٥ (١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٣).

إلى شريف مكة مع الألقاب، تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٩ شوال بكثير من الغبطة والسرور، وكان للعبارات الودية المخلصة التي وردت فيه أكبر تأثير في نفسي.

وانه ليؤسفني أنكم لاحظتم في كتابي الأخير وحديثي على قضية الحدود شيئاً من البرودة والتردد، مع أنني لم أكن أقصد ذلك بل كنت أود أن أقول بأن الوقت لم يحن بعد للبحث فيها بحثاً منتجاً. هذا كل ما أردت قوله، وقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعلقون أهمية كبرى على قضية الحدود. وانكم تعتبرونها من المسائل الحيوية، فأرسلت مضمون كتابكم إلى الحكومة البريطانية، وأنه ليسرني أن أرسل إليكم البيانات التالية التي أثق كل الثقة بأنها ستفوز برضائكم. ان مرسين، واسكندرونة، وبعض أقسام السورية (كذا) الواقعة في غربي دمشق وحمص وحما وحلب، لا يمكن أن يقال عنها عربية محضة. فيجب أن تستثنى من الحدود التي ذكرتموها ونحن على استعداد الموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات، على أن لا ينقص شيء من اتفاقاتنا مع زعماء العرب، أما الأراضي التي تستطيع إنكلترا العمل فيها بملء الحرية، ودون أن توقع ضرراً بحليفتها فرنسا، فإن لي السلطة التامة باسم حكومة صاحب الجلالة أن أعطيكم التأمينات التالية جواباً على كتابكم.

١ ـ أن إنكلترا مستعدة على أساس تلك التعديلات ـ أن تعترف باستقلال العرب، وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكة.

٢ ـ تحمي بريطانيا الأراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها.

٣ ـ تقدم بريطانيا للعرب ـ عند الحاجة ـ كل مساعدة أو نصيحة تلزم، وتعاونهم في تشكيل أفضل شكل من أشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية. أما ما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد فإن العرب يعرفون أن مركز انكلترا أو مصالحها فيها، تتطلب شكلاً إدارياً خاصاً، ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الأنحاء من الاعتداءات الخارجية، وتأمين راحة واطمئنان السكان وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها».

وجيه علم الدين ـ العهود المتعلقة بالوطن العربي ـ ص ٣٠ و ٣١ ـ دار الكتاب الجديد ١٩٦٥ .

كما أن ثورة محمد علي على العثمانيين أسهمت بدورها في ضعضعة الحكم، خصوصاً بعدما هزمهم في مواقع عدة، لا سيما قرب شواطىء بحيرة حمص وفي معركة قرب الاسكندرون عام ١٨٣١، وصولاً إلى معركة قونية في الأناضول التي انتصر فيها إبراهيم باشا بن محمد علي وقائد الحملة المصرية على الصدر الأعظم محمد رشيد باشا. على أن ذلك أخاف الدول الأوروبية من دفعها إلى المساهمة في إخراج المصريين من سوريا.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ووقوف تركيا إلى جانب ألمانيا، مال العرب إلى الحلفاء، لا سيما وأن البريطانيين وعدوا الشريف حسين بن علي، زعيم الحجاز وسليل الدوحة الهاشمية، بالاستقلال عن تركيا.

وشكلت دمشق محور اتصالات سرية بين الشريف الحسين وعدد من قادة حركة التحرر العربي، وحصل الحسين على تفويض بالتفاوض مع بريطانيا على الاستقلال بشروط. وهذا ما تم الاتفاق عليه.

وفي الوقت نفسه، عمد الشريف حسين إلى إبقاء الاتصال مع الأتراك ولا سيما مع جمال باشا لايهامه بأنه يواليهم. وقصد فيصل بن الحسين دمشق لإقناع جمال باشا بتخفيف الأحكام العرفية ومنع الإعدام عن بعض الوطنيين، لكن جمال باشا أصرّ على موقفه فأعدم دفعة أولى في بيروت وفي ساحة المرجة في دمشق، حيث شنق في ٦ أيار ١٩١٦ سبعة مناضلين.

وعلى الأثر، غادر فيصل دمشق إلى الحجاز وأعلن مع أخيه علي، باسم والدهما الشريف الحسين، الثورة العربية من المدينة المنوّرة. وسقطت المدن والمواقع التركية تباعاً في الحجاز، وردّ جمال باشا بعملية اعتقالات وتعذيب وتنكيل في دمشق. وزاد في معاناة السوريين ظهور الجراد عام ١٩١٥ وانتشار المجاعة.

الشريف حسين يعلن الثورة

في ٢٦ حزيران سنة ١٩١٦ أصدر الشريف حسين منشور الثورة التي كان قد أعلنها منذ الخامس من حزيران في المدينة والعاشر من حزيران في مكة. . . وهذه مقتطفات من المنشور: «. . . أما انحرافهم (أي أعضاء جمعية الاتحاد والترقي) عن صراط الدين فلا نأخذ فيه هنا بمجرد ما اشتهر عن زعمائهم من الكفر والالحاد في الصحف الإسلامية والأوروبية، وبما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الأستانة وغيرهم فيهم، بل نأخذ فيه بأقوالهم وأفعالهم، فمن باب الأقوال ما نشروه في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جاهرت بالطعن في الإسلام وانتقاص ما عظم الله تعالى من قدر خاتم رسله وقدر خلفائه الراشدين الكرام، ككتاب (قوم جديد) الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والاضلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنة السنية، ومجلة (الاجتهاد) التي شوهت أجمل سيرة في الخلق وأشرفها وهي سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه، ولا يمكن أن تنشر أمثال هذه المطبوعات في دار السلطنة على مرأى ومسمع من شيخ إسلامها وعلمائها ومن رجال السلطنة ووزرائها لولا أن الجمعية هي الناشرة لها، وما بالنا نرى من ينتقد جمعيتهم، ولو بحق، يعاقبونه بالقتل أو النفي أو السجن المؤبد، ومن يطعن في دين الله وصفوة خلقه يعزز ويكرّم. . .

وأما ما خصّوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد فهو أعظم ما جنوه على الدين والدولة من الفساد، حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات الإسلامية، بإبطالها من المدارس ومنعها من الدواوين والمحاكم، وأصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوثي العرب معارضات شديدة، ونفروا عنها في كتبهم الجديدة، وألفوا لذلك الجمعيات الكثيرة، ولا يخفى أن قتل اللغة العربية قتل للإسلام نفسه، فالإسلام في الحقيقة دين عربي بمعنى أن كتابه أنزل باللغة العربية وجعل متعبداً بتلاوته وتدبره وفهمه لا بمعنى أنه خاص بالعرب، فمن المعلوم من الدين بالضرورة أنه عام لجميع الأمم قال الله في سورة الرعد: ﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً﴾».

وجيه علم الدين ـ العهود المتعلقة
بالوطن العربي ـ ص ٥٣ و ٥٤ و ٥٦
دار الكتاب الجديد ١٩٦٥.

وفي إطار تطورات الحرب العالمية، تقدم البريطانيون في سيناء في اتجاه فلسطين بينما تقدمت قوات الثورة بقيادة فيصل في اتجاه الأردن، علماً أن الأتراك حصلوا على عون من القوات الألمانية في مواجهة البريطانيين والعرب.

وفي ٣٠ أيلول ١٩١٨ وبعد احتلال عمّان ودرعا تقدم البريطانيون والعرب إلى دمشق ودخلوها في اليوم التالي وعلى رأسهم فيصل والقائد البريطاني الجنرال اللنبي وسط استقبال حماسي كبير.

وقبل نهاية تشرين الأول ١٩١٨ تم تحرير حمص وحماه وحلب، علماً أن الحامية التركية في حلب أبدت مقاومة عنيدة.

على أن انتصار الحلفاء والحسابات الخاصة بتقاسم النفوذ انتهت إلى إثارة مشكلة جديدة على حساب التطلعات العربية.

معاهدة سايكس ـ بيكو

في ٢١/١٠/١٩١٥ بدأت المفاوضات السرية بين بريطانيا وفرنسا، حول مستقبل المشرق العربي. تولى المفاوضات عن الجانب الفرنسي قنصل فرنسا العام في بيروت جورج بيكو، بينما تولاها عن بريطانيا السيد ارثير نيكلسون في البداية ثم مارك سايكس. وكان كل من بيكو وسايكس خبيراً بشؤون المنطقة.

استمرت الاجتماعات حتى أيار (مايو) ١٩١٦ حيث تم الاتفاق على الصيغة النهائية للمعاهدة، وكُلف الرجلان بالحصول على موافقة الحكومة الروسية. فأرسلا لهذه الغاية مذكرة إلى وزير الخارجية الروسي زازانوف الذي بعث بدوره للسفير الفرنسي في روسيا قائمة بالمطالب الروسية للموافقة على اتفاق سايكس ـ بيكو. وأبلغ زازانوف بموافقة الحكومتين البريطانية والفرنسية على المطالب الروسية. وبالمقابل أعطت روسيا موافقتها.

أما أبرز ما تضمنته اتفاقية سايكس بيكو فهو التالي:

١ ـ تعترف كل من فرنسا وبريطانيا بإقامة دولة عربية مستقلة أو اتحاد

دول عربية في المناطق «أ» و «ب» المحددة على خريطة مرفقة تحت سيادة حاكم عربي.

وتعطى فرنسا داخل المنطقة «أ» الأولوية بالنسبة للأعمال والمصالح الداخلية. أما بريطانيا فتحصل على نفس الحقوق داخل المنطقة «ب». وتتولى الدولتان تزويد الدولة العربية الناشئة أو اتحاد الدول العربية بالمستشارين والخبراء عند الطلب.

٢ ـ على فرنسا وبريطانيا إقامة إدارة لهذه المناطق، فرنسا داخل المنطقة الحمراء، وبريطانيا في المنطقة الزرقاء. ويمكن لهذه الإدارة أن تكون مباشرة أو غير مباشرة على أن يكون لهما رقابة على ذلك.

٣ ـ في المنطقة البنية اللون على الخارطة، أي فلسطين، سوف تنشأ إدارة دولية بعد التحادث مع روسيا والحلفاء الآخرين. ويستثنى من هذا التدبير مرفأ عكا وحيفا اللذان سيخضعان للنفوذ البريطاني.

حددت منطقة النفوذ الفرنسية من لواء الإسكندرون شمالاً وحتى عكا جنوباً في فلسطين، بالإضافة إلى جبل لبنان وجبال العلويين.

٤ ـ منطقة النفوذ البريطانية تشمل بلاد ما بين النهرين، باستثناء الموصل. ومقابل ذلك أعطيت وعود لروسيا للاعتراف بمصالحها في الامبراطورية العثمانية بحيث أنهما يعترفان بضمها أرض روم ومناطق فان وبيتليس وشواطىء البحر الأسود وبعض الكردستان الواقع جنوبي فان وجزيرة بن عمر.

وقد سمع العرب بهذه الاتفاقية الغادرة، أول ما سمعوا، لا من الإنكليز والفرنسيين ولكنْ من الروس والأتراك.. فالبلاشفة الذين استولوا على الحكم في روسيا وأطاحوا بالنظام القيصري بعد انتصار ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ الاشتراكية، عثروا في ملفات وزارة الخارجية القيصرية على وثائق هذه الاتفاقية السرية فعمدوا إلى نشرها. وسرعان ما تلقّف جمال باشا نص الاتفاقية وبعث به إلى الأمير فيصل (وكان في العقبة) مع رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٧ قال فيها ما خلاصتُهُ: إن فيصلاً وأباه قد خُدِعا

بالوعود التي أُعطيت لهما باستقلال العرب والتي جعلتهما يثوران على السلطة العليا في الإسلام (الخليفة العثماني)، وقد اتضح الآن من نصوص اتفاقية سايكس ـ بيكو أن تلك الوعود سرابٌ خادعٌ وكذبٌ محضٌ، فلم يبق أمام العرب إلا العودة إلى حظيرة السلطان العثماني. وتحقيقاً لهذا الغرض اقترح جمال باشا على فيصل أن يأتي إلى دمشق للتفاوض في عقد صلح عربي تركي منفرد على أساس منح الولايات المتحدة العربية في الدولة العثمانية حكماً ذاتياً كاملاً.

وفي ٤ كانون الأول ١٩١٧ ألقى جمال باشا في بيروت خطبة كشف فيها عن الرسالة التي بعث بها إلى الشريف حسين، عن طريق ابنه فيصل، وقال في ختام تلك الخطبة، بعدما أظهر كيف كشف وثائق بطرسبرغ عن غدر الإنكليز وحلفائهم بالعرب: «بَعَثْتُ أخيراً إلى الشريف حسين باشا كتاباً صوّرت له فيه هذه الحقائق، وأفهمته حرَج مركزه الحاضر وخطره، فإذا كان مسلماً حقيقياً وكان جامعاً لمزايا العرب وخصائلها وإحساساتها (فليس عليه إلا أن) يقلبَ للإنكليز ظهر المِجنّ ويَؤُولَ راجعاً إلى خليفة الإسلام والمسلمين. إنني قد قمت بواجباتي الدينية، راجياً من الله جلَّ وعلا أن يلهمه طريق الرشد والصواب والهداية».

لم يكد فيصل يتلقى رسالة جمال باشا حتى بعث بها إلى أبيه الذي مع ذلك أبى أن يُجري أي حوار مع الأتراك. وبعد أن عَهِد إلى ابنه فيصل في إرسال رد موجز إلى جمال باشا يعلن فيه رفضه لعرض الصلح بعث إلى السير ريجينالد وينغيت، المندوب السامي البريطاني في مصر، بنص رسالة جمال باشا وبنص اتفاقية سايكس ـ بيكو وسأله أن يقدم إليه تفسيراً لهذه الوثيقة المناقضة لعهود بريطانيا ومواثيقها له. . .

وفوجىء وينغيت فأحال رسالة الشريف حسين إلى وزارة الخارجية البريطانية، فلم يكن من المستر بلفور، سكرتير وزارة الخارجية، إلا أن بعث إلى الحسين، بواسطة «وينغيت»، ببرقية تعمّد فيها الكذبَ والمغالطة زاعماً أن ما وجده البلاشفة في وزارة الخارجية في بطرسبرغ لم يكن معاهدةً بالمعنى الصحيح بل محاورات ومحادثات مؤقتة جرت بين إنكلترا وفرنسا وروسيا في

أوائل الحرب منعاً لحدوث أية مصاعب تعوق .الدول الثلاث عن مواصلة القتال ضد الأتراك، وذلك قبل قيام النهضة العربية. . وأن جمال باشا غيَّر - عن جهل أو خبث - في مقصدها الأساسي وأهمل شروطها التي تقضي بضرورة رضا السكان و«تجاهل ما وقع بعد ذلك من أن قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر وانسحاب روسيا من الحرب قد أوجد حالة أخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية منذ أمد مضى».

وأرفق «وينغيت» هذه الرسالة بمذكرة رسمية رفعها نائبه المعتمد البريطاني في جدّة إلى الشريف حسين وفيها ثناءٌ على الملك العربي لأنه أطلع حلفاءه على عرض الصلح الذي قدمه إليه جمال باشا، وتأكيد قاطع على أن بريطانيا سوف تفي بعهدها للعرب فتقف إلى جانبهم في كفاحهم من أجل التحرر والاستقلال. . ولكن المذكرة لم تشر إلى اتفاقية سايكس - بيكو من قريب أو بعيد. . . وهكذا، تابع الحسين تعاونه مع البريطانيين.

الفصل السابع
إعلان المملكة العربية السورية

كانت القوات العربية والقوات البريطانية تتوجه إلى دمشق عندما اجتمع في بهو المجلس البلدي في ساحة المرجة عدد من وجهاء المدينة ومفكريها وقرروا إقامة حكومة مؤقتة تصون الأمن والنظام بعد انسحاب القوات التركية منها. وقد اختاروا لرئاسة هذه الحكومة الأمير سعيد الجزائري (أيلول ١٩١٨)، فما كان منه إلا أن أقسم يمين الولاء للملك حسين، وأنزل العلم العثماني عن دار الولاية ورفع بدلاً منه العلم العربي، الأسود والأبيض والأخضر والأحمر.

ولم تدم هذه الحكومة المؤقتة غير ثلاثة أيام، فما أن أطلَّ اليوم الأول من تشرين الأول ١٩١٨ حتى كانت القوات العربية والبريطانية قد دخلت دمشق.

أنشأ الجنرال اللنبي إدارة عُرفت بـ «إدارة أراضي العدوّ المحتلة» وقسمَ بلاد الشام إلى ثلاث مناطق، جنوبية وغربية وشرقية، مبرراً ذلك كله بأنه تدبير عسكري محض اقتضته ظروف الحرب.

فالمنطقة الجنوبية (أي فلسطين) وُضعت تحت الإدارة البريطانية.

والمنطقة الغربية (وتضم جبل لبنان والمنطقة الساحلية من صور إلى حدود كيليكيا) وُضعت تحت الإدارة الفرنسية، وعُيِّن الكولونيل الفرنسي دو بياباب حاكماً عليها (ومركزها بيروت).

أما المنطقة الشرقية (وتشمل داخل سوريا من العقبة إلى حلب) فقد وضعت تحت الإدارة العربية، وعُيّن الفريق رضا باشا الرّكابي حاكماً عسكرياً عليها (ومركزها دمشق).

وفي ٣ تشرين الأول ١٩١٨ دخل الأمير فيصل دمشق فاستقبله المواطنون بحماسة كبيرة، وكان في طليعة المستقبلين رضا الركابي وأركان حكومته. وفي اليوم التالي أعلن الأمير فيصل، باسم أبيه الشريف حسين، تأسيس الحكومة العربية السورية وثبّت الركابي ورجال حكومته في مناصبهم.

وقد ضمّت حكومة الركابي رجالاً من سوريا ولبنان والعراق.. وأسّست هذه الحكومة مجلساً للشورى، ونظمت القضاء، وأصدرت جريدة رسمية باسم «العاصمة» لنشر القوانين والقرارات، وأنشأت المجمع العلمي العربي واختارت لرئاسته الأستاذ محمد كرد علي.

من جهة ثانية، اختار الركابي اللواء شكري باشا الأيوبي مندوباً له في بيروت، وما إن وصل الأيوبي إلى مركز عمله حتى رفع العلم العربي على سراي بيروت، ثم على سراي بعبدا مركز حكومة جبل لبنان. ولكن الكولونيل دوبياباب وصل بيروت بوصفه حاكماً عسكرياً على المنطقة الغربية، فأنزل العلم العربي ورفع مكانه العلم الفرنسي، فعاد الأيوبي إلى دمشق.

مؤتمر الصلح

تلقى الأمير فيصل برقية من والده الملك حسين يدعوه فيها إلى التوجه إلى باريس ليدافع عن حقوق العرب عامة، وعن حق سوريا في الوحدة والاستقلال خاصة، في مؤتمر الصلح. فغادر الأمير سوريا في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨ بعد أن أناب عنه في دمشق أخاه الأصغر الأمير زيد وعهد إليه في توقيع ما تتخذه حكومة الركابي من قرارات.

ولم يكد فيصل يصل إلى مرسيليا، على متن إحدى البوارج البريطانية حتى قابله ضابطان فرنسيان كبيران وأحاطاه علماً بأن الحكومة الفرنسية ترحب به زائراً كريماً لبلادها، ولكنها لا تستطيع أن تعامله معاملة مندوب ذي صفة تمثيلية أو رسمية. فامتعض فيصل كثيراً وتابع طريقه إلى لندن فوصلها في العاشر من كانون الأول.

وقد اكتشف فيصل أن اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت حقيقة وأن حكومة فرنسا اعترضت من قبل على اختياره رئيساً للمنطقة الشرقية المحتلة وأنها

تنوي الاعتراض على حضوره مؤتمر الصلح بوصفه ممثلاً للحجاز.

ولما رجع فيصل إلى باريس، في منتصف كانون الثاني ١٩١٩، واجه ثلاث عقبات: الأولى مصالح بريطانيا في العراق وفلسطين، والثانية مصالح فرنسا في سوريا، والثالثة نفوذ الصهاينة الطامعين في توطيد أقدامهم في فلسطين. وزاد الطين بلّة رفض فرنسا الاعتراف به ممثلاً للحجاز في مؤتمر الصلح، بدعوى أن الدول لم تعترف بالحجاز دولة متحالفة مع الدول المنتصرة... ولكن بريطانيا سارعت في التدخل في هذه المسألة فنزل الفرنسيون عند رغبتها وأجازوا لفيصل حضور مؤتمر الصلح.

وفي المؤتمر ألقى فيصل في ٦ شباط ١٩١٩ خطاباً أكد فيه حق الشعوب العربية في الاستقلال والوحدة، وذكّر المؤتمرين بدور العرب في القضاء على الدولة العثمانية وبالتضحيات التي قدموها خلال الحرب، معلناً استنكاره لاتفاقية سايكس ـ بيكو وتمسكه بمبدأ الرئيس ولسون الخاص بتقرير المصير.

واقترح فيصل على مؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق إلى سوريا وفلسطين لاستطلاع رأي السكان في مستقبل بلادهم. فلقيَ الاقتراح ترحيباً من الرئيس ولسون... أما لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية فاستقبل الاقتراح بفتور، فيما عارضه رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو بشدة.

ورأى ولسون أن تؤلف اللجنة من مندوبين متساوي العدد يمثلون فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية، وأن ترفع إلى مؤتمر الصلح تقريراً بنتائج تحقيقها. وفي ٢٥ آذار ١٩١٩ تمّ الاتفاق على أن تعيّن كل من الدول الأربع عضوين يمثلانها في لجنة التحقيق... وقد اختارت الولايات المتحدة الدكتور هنري كينغ H.C. King وتشارلز كراين C.R. Crane ممثلين لها في اللجنة، واختارت بريطانيا السير هنري مكماهون والقائد د. ج. هوغارث ممثلين لها. أما فرنسا وإيطاليا فامتنعتا عن الاشتراك في عضوية اللجنة.

المؤتمر السوري العام

عاد فيصل إلى دمشق في أوائل أيار ١٩١٩ ليجد الرأي العام العربي في غليان بعدما سمعوا أخبار مؤتمر الصلح وانكشفت لهم نيات الحلفاء. . . وحين طالب الزعماء الأمير فيصل بمصارحتهم طمأنهم بقوله إن البلاد سوف تفوز بأمانيها القومية لا محالة، وأن لجنة التحقيق الدولية المرتقب وصولها إلى البلاد سوف تتأكد من تعلق السوريين بمبدأ الوحدة والاستقلال، ثم دعا إلى التزام الهدوء والسكينة. . . .

وتحفظ فريق من الوجهاء على تكتم فيصل. وأخذت تبرز الدعوة إلى المعارضة واقترح «حزب الاستقلال العربي» ـ ولم يكن هذا الحزب غير الصورة العلنية لجمعية «العربية الفتاة» السرية ـ تشكيل مجلس وطني، فأقر فيصل الاقتراح، وأجريت الانتخابات على عجل نظراً إلى قرب وصول لجنة التحقيق الدولية. وانبثق عنها مجلس وطني عُرف باسم «المؤتمر السوري العام».

عقد «المؤتمر السوري العام» أولى جلساته في دمشق في ٢ تموز ١٩١٩، وقد تغيّب عن جلسة الافتتاح بعض ممثلي «المنطقة الغربية» الذين منعتهم السلطة الفرنسية من السفر إلى دمشق. واتخذ المؤتمر عشرة مقررات أبرزها:

ـ طلب الاستقلال السياسي التام الناجز لسوريا الطبيعية، على أن يكون نظام الحكم فيها ملكياً نيابياً على رأسه الأمير فيصل.

ـ الاحتجاج على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وهي المادة التي تقضي بفرض نظام الانتداب على سوريا.

ـ طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية، على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها. فإذا تعذر على الولايات المتحدة الأميركية تقديم هذه المساعدة فعندئذٍ تُطلب المساعدة من بريطانيا.

ـ رفض الاعتراف بأي حق تدعيه فرنسا في أية بقعة من البلاد العربية، وعدم قبول المساعدات الفنية والاقتصادية منها.

ـ الإصرار على وحدة سوريا الطبيعية.

ـ المطالبة بالاستقلال التام للقطر العراقي، وعدم إقامة حواجز اقتصادية بينه وبين القطر السوري.

ـ رفض كل معاهدة تقضي بتجزئة سوريا (اتفاقية سايكس ـ بيكو) وكل وعد يرمي إلى منح الصهاينة حقوقاً في الجزء الجنوبي منها.

تقرير لجنة كينغ ـ كراين

عدلت بريطانيا موقفها من لجنة التحقيق الدولية فأعلنت عدم تأييدها للفكرة من أساسها، ولكن الرئيس ولسون أصر على ضرورة إرسال اللجنة إلى سوريا ولو لم تتألف إلا من عضوين اثنين يمثّلان الولايات المتحدة الأميركية ليس غير. وهكذا وُلدت «لجنة كينغ ـ كراين» بعد أن أضيف إليها ثلاثة مستشارين وأمين للصندوق.

وفي ١٠ حزيران ١٩١٩ وصلت اللجنة إلى يافا ومنها انتقلت إلى مختلف المدن الفلسطينية والسورية. وبعدما بقيت في البلاد ستة أسابيع قامت خلالها بدراسة رغبات السكان توجهت إلى استانبول حيث وضعت تقريرها ثم عادت إلى باريس حيث قدّمته إلى وفد الولايات المتحدة الأميركية المفاوض.

وهنا أبرز ما ورد في تقرير لجنة كينغ ـ كراين:

١ ـ عبَّرت اللجنة عن إيثارها نظام الانتداب على سوريا (بما فيها فلسطين) والعراق، وذلك طوال مدة محدودة، على أن يكون الهدف من الانتداب إيصال البلاد إلى مرحلة الاستقلال.

٢ ـ أوصت بضرورة الإبقاء على وحدة العراق وبالإبقاء على وحدة سوريا (بما فيها فلسطين). أما لبنان فأوصت بمنحه حكماً ذاتياً داخل نطاق الوحدة السورية.

٣ ـ وأوصت بأن يُخْضع العراق لانتداب واحد وتُخضع سوريا وفلسطين لانتداب واحد، وبأن يكون نظام الحكم في كلا البلدين ملكياً دستورياً، وبأن يتولى فيصل عرش سوريا ويُنتخب لعرش العراق أمير عربي آخر.

٤ ـ وجدت اللجنة في سوريا إجماعاً على رفض الانتداب، والاكتفاء بمجرد قبول المعونة الأجنبية على أن تجيء من الولايات المتحدة الأميركية، فإن تعذّر ذلك فمن بريطانيا. أما المعونة الفرنسية فمرفوضة بتاتاً.

٥ ـ وأوصت اللجنة بأن يُعْهد إلى الولايات المتحدة الأميركية بالانتداب على سوريا، وإلى بريطانيا بالانتداب على العراق. واقترحت إسناد الإنتداب على سوريا إلى بريطانيا أيضاً إذا ما رفض الأميركيون قبول هذه المهمة.

٦ ـ كما أوصت بالحد من المطامع الصهيونية في فلسطين، وبتحديد الهجرة اليهودية، ونبذ الفكرة القائلة بجعل فلسطين دولة يهودية.

الرد باتفاق لويد جورج ـ كليمنصو

خشيت فرنسا أن يعمل الحلفاء بتقرير لجنة كينغ ـ كراين فيبعدوها عن سوريا، فشنّت صحفها حملة عنيفة على بريطانيا. . . .

ورأت بريطانيا أن تسترضي فرنسا بإعطائها الأراضي السورية التي حُدِّدت لها في اتفاقية سايكس ـ بيكو. وهكذا اقترح لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا، على كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، أن تُسحب الحاميات البريطانية من سوريا وكيليكيا على أن تحل محلها القوات العربية في المنطقة الشرقية من سوريا. أما الحاميات البريطانية في فلسطين فتبقى فيها.

ودُعي فيصل إلى لندن حيث أبلغه لويد جورج بما تمّ في باريس، فاحتجّ فيصل على ذلك رسمياً، فأقنعته الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات مباشرة مع كليمنصو حول هذه القضية.

نبـوءة تمـت

من تقرير لجنة كنغ كراين بشأن سوريا

إذا لم تُعطِ أميركا الوصاية على سوريا لسبب ما تشير اللجنة في هذه الحالة عملا برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطي الوصاية لبريطانيا العظمى، فإن الجداول تبين أن هناك ١٠٧٣ عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية، وهذا يزيد كثيراً على العرائض التي تطلب فرنسا، بل أن ستين في المئة تحتج بشدة على وصاية فرنسوية مباشرة، وتتحاشى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه تستحيل معه الإشارة بأن لكون سوريا كلها تحت وصاية فرنسوية. ان شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا. وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن الشعي لإكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسوية يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسويين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج.

ولعل اللجنة يسمح لها أن تقول أن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء، فقد كانت تأمل ـ بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سوريا، وإلى تضحياتها الفائقة في الحرب، وإلى ما ينتظر أن تناله المملكة الإنكليزية من الأراضي بعد الحرب ـ أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سوريا كلها تحت وصاية فرنسا. ولكن كلما طال مقام اللجنة، في سوريا تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به».

أمين سعيد ـ الثورة العربية الكبرى ـ
ج ٢ ص ٧١

اتفاق فيصل ـ كليمنصو

توجه فيصل إلى باريس فاجتمع إلى كليمنصو وعقد معه اتفاقاً يقضي بأن تعترف الحكومة العربية في داخل سوريا باحتلال فرنسا للبنان وسائر المناطق الساحلية شمالاً حتى الإسكندرونة (على أن تُجعل منطقة البقاع منطقة

محايدة تفصل بين الإدارتين العربية والفرنسية)، وبأن تعتمد هذه الحكومة على فرنسا في كل ما تحتاج إليه من عون مادي أو فني.

ورداً على ذلك اجتاحت النقمة الشعبية مدن الشام. وقامت التظاهرات في دمشق ضد فيصل «الذي باع البلاد للفرنسيين». ووقعت صدامات خطيرة بين القوات العربية والقوات الفرنسية، وبخاصة في جوار طرابلس وبعلبك وفي مرجعيون والأردن.

عاد فيصل إلى البلاد ليخفف من حدة التوتر ولينتزع من المؤتمر السوري العام تفويضاً يمكّنه من استكمال مفاوضاته في باريس؛ فوصل إلى بيروت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٠، ومنها إلى دمشق. وحاول فيصل عبثاً إقناع الزعماء العرب بضرورة عودته إلى باريس على رأس وفد منهم، ولكنهم رفضوا بالقول: طالما أن مباحثات دباريس تهدف إلى تجزئة سورية وإلى احتلال القوات الأجنبية لبعض أجزائها فلا يسع أي زعيم عربي المشاركة فيها.

وعلى الأثر انعقد المؤتمر السوري العام في دمشق في (٨ آذار ١٩٢٠) برئاسة هاشم الأتاسي، واتخذ قراراً ينص على أن سوريا بحدودها الطبيعية (بما فيها فلسطين ولبنان) دولة مستقلة ذات نظام ملكي دستوري على رأسه الملك فيصل. كما اجتمع الزعماء العراقيون في الوقت نفسه وأعلنوا استقلال بلادهم على نحو مماثل واختاروا الأمير عبدالله بن الحسين أول ملك عليهم. وقد تضمن قرار المؤتمر السوري العام بنداً خاصاً يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية.

وبويع فيصل ملكاً على سوريا، وتألفت أول حكومة دستورية سورية برئاسة رضا باشا الركابي، وكان من أعضائها رضا الصلح للداخلية، وفارس الخوري للمالية، وساطع الحصري للمعارف.

وقد استقبل العرب في مختلف أقطارهم قرار المؤتمر السوري العام بحماسة بالغة. ولكن بريطانيا وفرنسا أعلنتا أنهما لا تعترفان به.

وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠ سارع الحلفاء إلى عقد مجلسهم الأعلى في سان ريمو، في إيطاليا، فاتخذ المقررات التالية.

١ ـ وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

٢ ـ وضع العراق تحت الانتداب البريطاني.

٣ ـ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور.

واجتاحت المدن السورية تظاهرات، فاضطرت حكومة الركابي إلى الاستقالة، فكلف الملك فيصل السيد هاشم الأتاسي بتأليف حكومة هدفها منع تنفيذ مقررات سان ريمو بالقوة، وقد اشترك في هذه الحكومة الدكتور عبد الرحمن شهبندر، والمقدَّم الركن يوسف العظمة، بالإضافة إلى فارس الخوري وساطع الحصري وغيرهما. وسارعت الحكومة الجديدة إلى إعلان خدمة العَلم مشجعة الثورات على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة.

قبل المواجهة

عينت فرنسا الجنرال غورو مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان وقائداً لقواتها المحتلة، فراح يحشد جيوشه على حدود المنطقة الشرقية بغية القضاء على استقلال سوريا... عندئذٍ رأت الحكومة السورية أن يسافر الملك فيصل إلى باريس بغية إطلاع مؤتمر الصلح على الموقف. لكن غورو وجه إلى فيصل رسالة جافة تتضمن إنذاراً خُماسيّ الشروط، إذا لم يمتثل له فيصل في خلال أربعة أيام تصبح الحكومة الفرنسية مطلقة اليد في العمل... وختم غورو «جوابه ـ الإنذار» بقوله إنه يخشى إذا سافر فيصل من غير طريق بيروت أن لا تستقبله فرنسا ولا تتعرف إليه....

أما شروط الإنذار الخمسة فهي:

١ ـ تسليم سكة حديد رياق ـ حلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية (وهو عملٌ يستتبع احتلال القوات الفرنسية لمدينة حلب ومحطات رياق وبعلبك وحمص وحماه).

٢ ـ إلغاء خدمة العَلَم وخَفْض عدد الجيش العربي.

٣ ـ قبول الانتداب الفرنسي من غير قيد ولا شرط.
٤ ـ قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.
٥ ـ معاقبة الذين تمردوا على فرنسا أو قاموا ضدها بأعمال عدائية.

ميسلون لا بد واقعة

بعد أن قابل ساطع الحصري، وزير المعارف السوري ومفوض حكومة فيصل، الجنرال غورو في عاليه، وتأخر في الوصول إلى دمشق لإبلاغ الحكومة شروط غورو الجديدة، والمهلة النهائية، تكون لديه الانطباع التالي:

«عدت إلى دمشق، وأنا جازم كل الجزم بأن القوم مصممون على احتلال بلادنا احتلالاً تاماً، وعاملون على استكمال وسائل هذا الاحتلال مهما تقلبت الظروف والأحوال. حتى لو أننا أذعنا لمطاليبهم الجديدة، ونفّذنا كل ما جاء فيها، فلن نستطيع أن نمنع النتيجة المقررة؛ لأنهم لن يترفعوا عن إيجاد وسيلة جديدة لتقديم مطاليب جديدة، لينفذوا مآربهم الكثيرة.

ذهبت إلى قصر الملك ساعة وصولي دمشق، في وقت متأخر من الليل، وسلمت الملك الرسالة الخاصة مع المذكرة الرسمية، وقصصت عليه، بحضور بعض الوزراء الذين كانوا آنئذٍ في القصر، كل ما حدث خلال اداء مهمتي.

اجتمع مجلس الوزراء صباح اليوم التالي، ـ وهو آخر يوم من مدة الهدنة التي كسبناها في القصر. وقصصت على المجلس في خلال اجتماعه هذا ـ ما دار بيني وبين غورو من الحديث بايجاز. وقد لاحظت على وجوه أكثرهم عدم القناعة باستنتاجاتي الشخصية. ولاح لي أن الملك فيصل نفسه ظل بعيداً عن مشاطرتي رأيي في الموضوع.

ولكن الوقائع تولت بنفسها تأييد حكمي واظهار نوايا الفرنسيين قبل نهاية اجتماع مجلس الوزراء. فقد جاء الكولونيل كوس إلى القصر في أثناء الاجتماع وسلم الملك برقية جديدة من الجنرال غورو، يطلب فيها السماح للجيش الفرنسي بالتقدم إلى خان ميسلون، بحجة أن ذلك ضروري لضمان حاجاته».

يوم ميسلون ـ ساطع الحصري ـ ص ١٣٧ وما يليها ـ مكتبة الكشاف ١٩٤٧

واقعة ميلسون

وقع هذا الإنذار على فيصل وحكومته والمؤتمر السوري العام والمواطنين وقوع الصاعقة. ومال فيصل إلى قبول الإنذار حقناً للدماء وخوفاً من أن يزحف الفرنسيون على العاصمة دمشق؛ أما الحكومة فآثرت السلامة أيضاً باستثناء وزير الحربية الزعيم يوسف العظمة الذي دعا إلى القتال مهما كلف الأمر؛ وأصدر المؤتمر السوري العام قراراً أعلن فيه أنه لا يحق لأية حكومة قبول الإنذار وأن كل حكومة تفعل ذلك تعتبر غير شرعية؛ أما الرأي العام فأخذ يغلي كالمرجل غيظاً، وانطلقت التظاهرات إلى قصر فيصل وارتفعت الهتافات بسقوطه، فسقط عدد من القتلى برصاص الحرس الملكي....

وعلى الرغم من قبول فيصل للإنذار فقد زحف الفرنسيون على دمشق من غير مقاومة تُذكر فثار الشعب، وارتفعت الأصوات: «إلى الحرب! إلى الحرب!» وعندئذٍ لم يجد الملك فيصل مناصاً من النزول عند إرادة الجماهير فأعلن الجهاد المقدس على الفرنسيين لردهم عن العاصمة السورية.

وشرع الشباب يتطوعون في صفوف الجيش، ويهتفون بحياة الملك، وبسقوط الغزاة....

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٠ التحم الجيشان السوري والفرنسي في رُبى مَيْسَلون على مقربة من دمشق، وجرت معركة غير متكافئة بين السوريين والفرنسيين أظهر فيها السوريون بطولة نادرة واستُشهد خلالها قائدهم، يوسف العظمة، بعد أن هجم على مصفحات الفرنسيين هجوماً بالغ الجرأة.

وفي اليوم التالي دخلت القوات الفرنسية العاصمة السورية، وطلب الجنرال غورو من الملك فيصل مغادرة البلاد، ففعل في ٢٨ تموز ١٩٢٠ وتوجه إلى درعا ومن ثمَّ إلى حيفا، ومنها أبحر إلى إيطاليا... وخضعت سوريا للانتداب الفرنسي.

فيصل بعد ميسلون

في خلوة مع أحد وزرائه (يوسف الحكيم) قال فيصل بعد ميسلون منفساً عنه:
«لا اذم السياسة الخارجية على تلونها، لأني ما اعتقدت يوماً بثباتها على حال، ولا ألوم الصديق الأجنبي على تقلبه حين يستلم زمام السياسة الخارجية لأن بلاده أحق بالرجحان على عاطفته ومصلحته الشخصية. ولم تكن بريطانيا العظمى عدوتنا ولا فرنسا حبيبتنا حين غادرت الأولى ولجأت إلى الثانية، فكل منا نحن الثلاثة عمل لمصلحة بلاده. ولا شك بأن بريطانيا تركتنا في منتصف المعركة بالرغم من إرادتها، ففضلت دوام التفاهم بينها وبين حليفتها وجارتها فرنسا على ما سبق من وعود أغدقتها علينا.

أنا لا أنكر على الشعب السوري ذكاءه وصادق وطنيته وما شاهدته فيهم حين تعاونوا معي من تعقل ورضوخ لمنطق الحوادث ولقد لقيت من وجهاء البلاد تبصراً في الأمور وابتعاداً عن التهور، ولكن هؤلاء ظلوا قلّة لم تجرؤ على التصريح برأيها علناً ولم يصل صوتها إلى مسامع الشعب، بينما تقوم الكثرة من الزعماء بتضليله واستثمار سلامة طويته بالخطب والتظاهرات واثارة مشاعره على اقتحام الأخطار ولو أدت إلى الخراب والدمار.

إني غير آسف على العرش بل علي ما حل بسوريا العزيزة من ضياع الآمال بسبب تهور قادة الشعب، أوكد لك يا يوسف أني لن أنسى سوريا وسأواصل جهودي لتحقيق أمانيها ما جرى في عروقي دم عربي».

يوسف الحكيم ـ سوريا والعهد الفيصلي

ص ٢٠٢ و ٢٠٣ ـ ١٩٦٦

القرى الحورانية الثائرة بعد أن دمّرت الطائرات عدداً منها. وأعدم بعض المتهمين بمقتل المسؤولين في دمشق.

٢ ـ ثورة الشيخ صالح العلي:

أعلن المجاهد العَلَوي الشيخ صالح العليّ الثورة على فرنسا عام ١٩١٩ فألحق بالقوات الفرنسية ـ في جبال العَلَويِّين ـ خسائر ضخمة. ودامت هذه الثورة ثلاث سنوات تمكنت فرنسا من احتوائها بالحيلة.

٣ ـ ثورة إبراهيم هنانو:

كان إبراهيم هنانو عضواً في المؤتمر السوري العام، ولكنه قرر في مطلع تشرين الأول ١٩١٩ أن يتخلى عن مقعده في ذلك المؤتمر لكي يعلن الثورة على الفرنسيين في حلب ومحيطها. وقد اتخذ هنانو من جبل الزاوية منطلقاً لتحركاته، فاستولى على ادلب وحارم والمعرّة وجسر الشّغور وهزم الفرنسيين في مواقع كثيرة. بيد أن قوات الاحتلال ما لبثت أن حاصرته فنجا بنفسه إلى عمّان حيث أقام فترة توجَّه بعدها إلى القدس في أواخر عام ١٩٢٢ فما كان من البريطانيين إلا أن نقلوه وسلّموه إلى السلطة الفرنسية في بيروت. ومن بيروت نُقِل هنانو إلى حلب، ولكن المحكمة العسكرية سرعان ما برّأته وأطلقت سراحه.

الثورة السورية الكبرى

(١٩٢٥ ـ ١٩٢٧)

الثورة السورية الكبرى شكلت خاتمة للمرحلة الأولى من مراحل الانتداب الفرنسي في سوريا، وهي المرحلة التي حُكمت فيها البلاد (من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٧) حكماً ديكتاتورياً عسكرياً مثَّل فيه ثلاثةٌ من قادة الجيش البارزين هم: «غورو»، و «ويغان» و «ساراي».

بدأت الثورة في تموز ١٩٢٥ بعد ثمانية أشهر من تولي الجنرال «ساراي» منصبه كمفوض سامٍ، وذلك في جبل الدروز وبزعامة سلطان الأطرش.

وفي التفاصيل أن أدهم خنجر ـ الهارب من وجه الفرنسيين بتهمة التعرّض للجنرال غورو وحقّي العظم حاكم دولة دمشق وإصابتهما بجروح بسيطة ـ قدم لزيارة سلطان الأطرش فداهمه الفرنسيون واعتقلوه ثم أعدموه في بيروت، فاعتبر سلطان ذلك امتهاناً لكرامته فثار في جبل العرب (جبل الدروز)، وألّف الدروز وفداً لمقابلة المسؤولين في بيروت احتجاجاً على هذا الحادث، فلم يكن من السلطة الفرنسية إلا أن قبضت على زعماء الوفد ونفتهم إلى خارج البلاد.

عندئذ أعلن سلطان الأطرش الثورة على الفرنسيين. فوجهت إليه السلطة الفرنسية (٢١ تموز ١٩٢٥) كتيبةً تأديبية فهزمها هزيمةً نكراء، وحاصر فلولها في السُّوَيْداء، لأكثر من شهرين. ولما وجَّه «ساراي» الجنرال ميشو على رأس حملة عسكرية مؤلفة من ستة آلاف جندي مجهزين بالمدافع والدبابات والطائرات لفك الحصار عن الفرنسيين في السويداء، انقضَّ الثوار على «ميشو» وأجبروه على الانسحاب بعدما قتلوا نحواً من ألف وخمسمئة من جنوده.

وبعد هذه الهزيمة الجديدة عيَّنت الحكومة الفرنسية الجنرال غاملان، أحد قوّادها البارزين في الحرب العالمية، خلفاً للجنرال ميشو، فهاجم السويداء بدباباته وطائراته، وفكّ الحصار عن الحامية الفرنسية.

ولكن الثورة كانت قد امتدت، إلى خارج جبل الدروز، ولا سيما إلى غوطة دمشق، وإلى حمص وحماه وطرابلس.

وفي مساء ١٨ تشرين الأول ١٩٢٥ زحف المناضل حسن الخرّاط على دمشق وحاصر قصر العظم حيث كان يقيم الجنرال «ساراي» فأخذ الفرنسيون يقصفون أحياء المدينة بقنابل المدافع والطائرات، فشبّت الحرائق فيها واضطُر المجاهدون إلى التراجع... بعد ذلك شنّ الفرنسيون حملةً على غوطة دمشق قُتل خلالها حسن الخرّاط.

وكان لقصف دمشق بقنابل المدافع والطائرات صدىً سيِّىء في فرنسا نفسها، فاستدعت الحكومة الفرنسية الجنرال ساراي إلى باريس وعيّنت مكانه مفوَّضاً سامياً مدنياً هو هنري دو جوفنيل. ولكن دو جوفنيل لم يقضِ في البلاد غير بضعة أشهر محاولاً إقامة حوار مع الزعماء الوطنيين بغية وضع معاهدة سورية فرنسية تحلُّ محلَّ الانتداب، ولكن هذا الحوار انقطع، فاستقال دو جوفنيل وعاد إلى باريس. وخلال ذلك كان الفرنسيون يشدّدون حملاتهم على المجاهدين حتى قَضَوا على الثورة نهائياً (صيف ١٩٢٧).

الفصل التاسع
الجمهورية في ظل الانتداب

عيَّنت فرنسا هنري بونسو - وهو موظف مدني محنّك - مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان خلفاً لدو جوفنيل، فعيَّن حكومة مؤقتةً برئاسة الشيخ تاج الدين الحَسَنيّ وأجرى انتخابات انبثقت عنها جمعية تأسيسية مهمتها وضعُ دستور للبلاد. وقد انعقدت هذه الجمعية في ٩ حزيران ١٩٢٨ برئاسة هاشم الأتاسي؛ فأقرَّت دستوراً مؤلفاً من ١١٥ مادةً أهمها التي تنص على أن سوريا وحدةٌ لا تتجزأ، وأن نظام الحكم فيها جمهوري برلماني. ولكن بونسو طلب إلغاء ستّ مواد من الدستور وهي الخاصة بالوحدة السورية وبالتمثيل الخارجي وتنظيم الجيش وسواها، فرفضت الجمعية التأسيسية النزولَ عند إرادته فأصدر قراراً بتعطيلها. . . .

وفي أيار ١٩٣٠ نشر بونسو الدستور كما رسمه الوطنيون ولكنه ذيّله بمادةٍ تعطِّل المواد الستّ المختلف عليها!! فأضربت البلاد احتجاجاً على هذا التحدّي، وانطلقت المظاهرات، وعقد الوطنيون اجتماعاً في حلب أعلنوا فيه رفضهم للدستور الجديد وشكلوا ما عُرِف بَعْدُ بالكتلة الوطنية. . . .

لكن بونسو أجرى انتخابات مزيفة أدت إلى وقوع حوادث دامية في أنحاء مختلفة. وفي ١٧ حزيران ١٩٣٢ انعقد المجلس النيابي وانتخب لرئاسة الجمهورية رئيساً شكلياً هو محمد علي العابد، ورئيس وزراء ضعيفاً هو حقي العظم. واشترك في هذه الحكومة عضوان من الكتلة الوطنية - هما جميل مردم ومظهر رسلان - لكنهما استقالا بعد أن وضع بونسو مسوَّدة معاهدة سورية فرنسية لم يرض عنها الوطنيون.

عيّن الفرنسيون الكونت «دو مارتيل» مفوضاً سامياً جديداً بدلاً من بونسو، فعرض على حكومة العظم (تشرين الأول ١٩٣٣) مشروع معاهدة

سورية فرنسية فقَبِلَته. لكن المجلس النيابي رفضه في جلسة صاخبة رافقتها مظاهراتٌ دامية في الشوارع. فما كان من دو مارتيل إلا أن عطّل مجلس النواب إلى أجل غير مسمًّى، وأقال حكومة حقي العظم، وأسند رئاسة الوزارة إلى الشيخ تاج الدين الحَسَنيّ.

وحاول دو مارتيل أن يُلهي الشعب عن إقامة المشاريع الاقتصادية، ولكن النقمة انفجرت بعد ركود، فعمّت البلاد حالةٌ أشبهُ بالثورة؛ فالمدن السورية كانت تحتفل في النصف الأول من كانون الثاني ١٩٣٦ بذكرى الأربعين لوفاة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو، فإذا بقوات الشرطة تهاجم مكتب «الكتلة الوطنية» في حلب فتُغلقه عنوةً وتعتقل عدداً من زعماء الكتلة وأنصارها. وما إن علم الناس بهذا النبأ حتى أضربت دمشق وحلب وسائر المدن السورية، وعرفت البلادُ حركة مقاومة سلبية ودام إضراب العاصمة، دمشق، شهرين كاملين.

معاهدة ١٩٣٦

لم يجد دو مارتيل بديلاً عن الرضوخ. فأقال حكومة الشيخ تاج وأعلن استعداده في ٢٥ شباط ١٩٣٦ لإطلاق الزعماء المعتقلين وعن رغبة الحكومة الفرنسية في التفاوض مع الوطنيين لعقد معاهدة أساسها الوحدة والاستقلال. وسرعان ما حُلَّ الإضراب (في أول آذار ١٩٣٦) بعد اتفاق عُقِد بين دو مارتيل وهاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية، وشُكِّل وفد سوري برئاسة الأتاسي وعضوية فارس الخوري وجميل مردم وسعدالله الجابري ومصطفى الشهابي وادمون حمصي لمفاوضة وزارة الخارجية في باريس في أمر المعاهدة.

وصل الوفد السوري إلى باريس وبدأ المفاوضات قبل نهاية آذار ١٩٣٦. لكنه تبيّن اتساع الشِّقة بين تصوُّره للمعاهدة وتصوُّر المفاوض الفرنسي لها. فقد كان السوريون يريدون معاهدة شبيهةً بتلك التي عقدتها بريطانيا مع العراق عام ١٩٣٠، مع التأكيد على مبدأ الوحدة، في حين كان الفرنسيون يرفضون ذلك. وكانت معركة الانتخابات الفرنسية حامية ففاز بها

الاشتراكيون. وهكذا خلف ليون بلوم دلادييه في رئاسة الوزارة، فاستأنف الوفد السوري المفاوضات، التي انتهت في ٩ أيلول إلى عقد معاهدة سورية فرنسية عُرِفت بمعاهدة ١٩٣٦، وأهم بنودها:

١ ـ تعترف فرنسا بسوريا دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ تتشاور الدولتان في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وفي حال نشوب حرب تتعاون الدولتان بوصفهما حليفتين. وتقتصر مساعدة سوريا لفرنسا على استعمال السكك الحديدية والمرافىء والمطارات.

٣ ـ تمنح سوريا الحكومة الفرنسية الحق في استخدام قاعدتين جويتين في المزة والنيرب، وتجيز لها إبقاء جنودها في منطقتي العلويين وجبل الدروز مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ.

٤ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ثلاث سنوات من توقيعها، وتحل تلقائياً محل الانتداب وذلك حالما تقبل سوريا عضواً في عصبة الأمم.

وقد ألحقت بالمعاهدة وثائق تقضي بضم منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية.

استقبل السوريون الوفد العائد من باريس بحماس كبير؛ وأصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بضم منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى سوريا؛ وانتُخب مجلس نيابي جديد أكثريته الساحقة من الكتلة الوطنية؛ واستقال محمد علي العابد من رئاسة الجمهورية فخلفه فيها هاشم الأتاسي؛ وتألفت وزارة وطنية برئاسة جميل مردم وعضوية شكري القوتلي وسعد الله الجابري وعبدالرحمن الكيالي وغيرهم. وصادق البرلمان على المعاهدة.

وفي فرنسا تلكأت الحكومة في إبرام المعاهدة، لاسيما بعد سقوط حكومة الجبهة الشعبية التي كان يرئسها ليون بلوم، وأوعز الفرنسيون إلى ممثليهم بأن لا يسلموا سلطاتهم إلى الحكومة الوطنية، وعملوا على إثارة النعرات في منطقة العلويين وفي جبل الدروز. وعمدت فرنسا إلى إرضاء تركيا على حساب سوريا ـ بعد أن لاحت في الأفق بوادر حرب عالمية جديدة ـ فتنازلت عن لواء الإسكندرونة وقدّمته إلى تركيا عام ١٩٣٨.

ومضى عامان من غير أن تبرم فرنسا المعاهدة... وأقيل الكونت دو مارتيل وعُيِّن غبرييل بيو مفوضاً سامياً بدلاً منه، فأعلن تمسُّك فرنسا بانتدابها على سوريا. فاضطُرت الحكومة الوطنية ورئيس الجمهورية (هاشم الأتاسي) إلى الاستقالة، وعُيِّنت حكومةٌ محلية على رأسها بهيج الخطيب، وفُصلت منطقة العلويين ومنطقة جبل الدروز مجدداً عن سوريا.

الاستقـــلال والجـــلاء

نشبت الحرب العالمية الثانية فأُخضعت سوريا للحكم العسكري وفرض عليها الفرنسيون ضروباً من الضغط والإرهاب. وعندما انهارت فرنسا، أمام النازيين، وقامت حكومة فيشي المتعاونة مع الألمان، عمدت هذه الحكومة إلى عزل المفوض السامي غبرييل بيو وتعيين الجنرال «دانتز» خلفاً له (كانون الأول ١٩٤٠)، وفي عهده سقطت حكومة المديرين وتألفت وزارة سورية جديدة برئاسة خالد العظم (نيسان ١٩٤١).

وفي ٨ حزيران ١٩٤١ هاجمت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة سوريا من ناحية فلسطين وشرقي الأردن، فاحتل الحلفاء البلاد وأخرجوا منها أتباع فيشي (تموز ١٩٤١)، وحل الجنرال كاترو محل الجنرال دانتز، فوعد السوريين بالاستقلال باسم الجنرال ديغول، وقد ضمنت بريطانيا هذا الوعد.

أذاع كاترو في (أيلول ١٩٤١) بياناً جديداً أعلن فيه إلغاء الانتداب، واعترف الحلفاء باستقلال سوريا. وعين الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، وضمت منطقتا العلويين وجبل الدروز إلى سوريا.

وتوفي الشيخ تاج (١٠ كانون الأول ١٩٤٣)، فأجريت انتخابات فاز فيها الوطنيون، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية (١٧ آب ١٩٤٣) وأسندت رئاسة الوزارة إلى سعد الله الجابري.

وفي ذلك الحين أسهمت سوريا في تأسيس جامعة الدول العربية، وأعلنت الحرب على دول المحور، وشاركت في مؤتمر سان فرنسيسكو الخاص بإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

عين الفرنسيون «هللو» مفوضاً سامياً بدلاً من الجنرال كاترو، ثم أقالوا «هللو» وعينوا «بينيه» مكانه.

وطالبت الحكومة الوطنية الفرنسيين بالجلاء، فماطل الفرنسيون. وفي أواخر أيار ١٩٤٥ وقع الصدام بين الشعب وبين القوات الفرنسية، فأطلق الفرنسيون النار على العزل وقصفوا دمشق بوابل من القنابل. وتفاعلت الأحداث دولياً فأيدت الدول العربية سوريا في موقفها، وتدخل الإنكليز، فرضخت فرنسا وسحبت قواتها من كل المدن السورية.

وفي ١٧ نيسان ١٩٤٦ جلا الفرنسيون نهائياً عن سوريا، ليتحقق استقلالها الناجز.

الفصل العاشر
الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى

كانت هذه الحرب نتيجة حتيمة للإرث الفظيع والثقيل الذي خلفه الإنتداب البريطاني، وهو إرث تجلت فيه كل معالم المؤامرة الموقتة، والمرتبة على أحسن ما يكون التوقيت والترتيب.

وقد بوشر التنفيذ منذ بداية الإنتداب، إذ أُطلقت يد اليهود في مناطقهم لتأليف عصابات إرهابية، وفي مقدمتها «الهاغانا»، و«البلماح» و«شتيرن»، و«ارغون»، ولإنشاء الإدارة العامة التي ستكون أساس دولتهم العتيدة.

وفي المناطق العربية، حرصت سلطة الانتداب على الاستئثار بكل الصلاحيات والإدارات لمنع العرب من تنظيم شؤونهم استعداداً لإقامة دولتهم المستقلة أو لمواجهة الاستعدادات التي قام بها الصهاينة على مرأى منهم وأمام أنظارهم. وبعطف كامل من السلطة البريطانية والرعاية التامة.

مساء التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ انفجرت الاضطرابات، وقررت اللجنة العربية العليا تفشيل قرار الأمم المتحدة الذي رحّب به اليهود ترحيباً حماسياً. وبادر كل من الجانبين إلى العمل لترسيخ سيطرته، تباعاً على المناطق التي تنسحب منها قوات الإنتداب.

وهذه اللعبة البريطانية فريدة من نوعها في الظاهر بإجلاء قوات الإنتداب، بعد إعداد الاحتلال الصهيوني من وراء الستار.

وكان من البديهي أن تقع المجابهة الدامية الرهيبة بين يهود متأهبين منذ زمن بعيد، وعرب فوجئوا وكل ما بين أيديهم هو قوة العدالة والحق، وهما من الأسلحة العديمة الجدوى في مجابهة الصهيونية العالمية ومَن وراءها.

وتميز القتال، منذ بدايته بالضراوة المتمادية، فكانت اغتيالات على

أوسع مدى. وكانت تصفيات جماعية بلغت ذروة الهمجية، لأن اليهود تعمدوا الإرهاب لإكراه الفلسطينيين على مغادرة ديارهم. ففي مقدمة الأهداف الصهيونية المبيتة: الاستيلاء على أرض بلا سكان.

وكانت لليهود إدارة منظمة، وممثلون منتخبون، وكتل سياسية، ومنظمات عسكرية سرية. ولم يتسن للعرب، تحت كابوس الإنتداب أن ينشئوا أبسط المؤسسات الضرورية لرعاية حياتهم العامة، وهذا ما توخاه الإنتداب البريطاني، وعمل له طوال أيام عهده، على أيدي مفوضين صهيونيين كهربرت صموئيل الذي أعطى اليهود كل الأراضي الأميرية الموروثة عن السلطنة العثمانية، وهي تبلغ أضعاف ما اشتراه اليهود من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين منذ العام ١٩١٧ حتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

وتبين بوضوح لا يرقى إليه الشك أن اليهود وضعوا خطة تهجير الفلسطينيين واغتصاب ديارهم، وركزوها على دعائم نفسانية مدروسة، شرحها بيريز في كتاب عنوانه «إسرائيل وفلسطين»، فإذا هي سلسلة من العمليات الإرهابية ترمي الرعب في النفوس. وقد نجحت هذه الخطة نسبياً، فنزح من فلسطين حوالي ٢٠٠ ألف من المواطنين العرب، قبل نهاية الإنتداب في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨.

وفي هذا التاريخ كانت منظمة «الهاغانا» العسكرية الإرهابية تبسط سيطرتها على المناطق التابعة للدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم، باستثناء صحراء النقب، فيما كان العرب يشرفون على مناطقهم، ما عدا الجانب الغربي من الجليل حيث كانت تدور معارك حامية، أما القدس فقسمت إلى شطرين.

وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، عين المجلس الوطني الذي يمثل يهود فلسطين والحركة الصهيونية، حكومة مؤقتة، ثم أعلن قيام دولة إسرائيل. فاعترفت بها الولايات المتحدة الأميركية على الفور، واقتدى بها الاتحاد السوڤياتي بعد قليل. وفي اليوم التالي، تدخلت جيوش ست دول عربية، لإعادة النظام والحق إلى نصابهما، عملاً بقرار اتخذته اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية. فجاءت الحرب بين الدول العربية وإسرائيل تكملة للحرب الناشبة بين العرب واليهود من سكان فلسطين.

وفي تلك الحقبة الحاسمة والمصيرية من تاريخ المعضلة كان نشاط منظمة الأمم المتحدة محدوداً إلى درجة كبيرة تقارب الشلل، ولم يكن ذلك الموقف ضرباً من الإهمال أو النسيان، بل كان تنفيذاً لخطة أميركية بريطانية، غايتها الإفساح لليهود في مجال إحراز بعض المكاسب الأساسية في فلسطين.

أما مجلس الأمن الدولي فما تحرك إلاّ في نيسان (أبريل)، فدعا إلى الهدنة، وإلى تأليف لجنة للإشراف على هذه الهدنة. . . ولكن دعوته ذهبت مع الريح.

وفي ١٤ أيار (مايو)، عينت الجمعية العمومية «وسيطاً» دولياً يمثل الأمم المتحدة «ليعمل على ضبط الحالة وتنسيق الأوضاع وإشاعة السلام في المستقبل. . .».

وفي حزيران (يوليو)، بينما كانت المعارك الضارية تحرق الأخضر واليابس، تمكن مجلس الأمن من حمل الجانبين العربي واليهودي على قبول هدنة مدتها أربعة أسابيع، ثم أصدر أمره بوقف إطلاق النار في ١٥ تموز (يونيو). وقرر المجلس إعلان الهدنة في القطاعات الفلسطينية.

وأخيراً، ألفت الجمعية العمومية في ١١ كانون الأول (ديسمبر) «لجنة تسوية وتوفيق» خلفت الوسيط الدولي رالف بانش الذي جاء بالوكالة، لأن الوسيط الدولي السابق الكونت برنادوت اغتيل على يد عصابة إرهابية يهودية في ١٧ أيلول (سبتمبر)، وذلك لإفشال كل تسوية محتملة وترهيب الأمم المتحدة وإبعادها عن محاولة الإمساك بأي ملف يتعلق بفلسطين.

ويحتوي التقرير المتخذ لتأليف هذه اللجنة مبدأ يخول اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم، إذا أرادوا ذلك. إلا أن ذلك المبدأ ولد ميتاً. ولم يرَ النور يوماً، ولم يطبق إطلاقاً. وكان تصرّف الأمم المتحدة آنذاك عجيباً غريباً! فهي لم تحاول فرض احترام قرارها المتخذ في تشرين الثاني (نوفمبر)، بل اكتفت بدعوة المتقاتلين إلى وقف القتال ووضعت في تصرفهم لجنة تسوية وتوفيق!

نظـام الهدنـة

وافقت الدول المعنية كلها على إعلان الهدنة بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ وآذار (مارس) ١٩٤٩. ووُقع اتفاق وقف النار بين مصر وإسرائيل في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، على أثر هجوم إسرائيلي على صحراء النقب، وتلاه اتفاق آخر بين الأردن وإسرائيل في ١١ أذار (مارس) من العام نفسه، بعد هجوم صاعق على ميناء إيلات. وأجريت مفاوضات الهدنة في رودوس على يد الوسيط الدولي رالف بانش، فعقدت الاتفاقات على التوالي بين إسرائيل ومصر في ٢٤ شباط (فبراير)، ثم مع لبنان في ٢٣ آذار (مارس)، ومع الأردن في ٣ نيسان (أبريل)، ومع سوريا في ٢٠ تموز (يوليو). وأعلن كل من العراق والسعودية أنهما راضيان بما وقعته الدول العربية الأخرى.

هذه الاتفاقات هي الوثائق الثنائية الوحيدة المتعلقة بتحديد العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وهي تقضي بعدم اللجوء إلى القوة، بين الأطراف المتعاقدة، في تسوية قضية فلسطين. وهي تحدد التخوم بخطوط تتفق، في بعض النقاط، مع حدود فلسطين القديمة والمعروفة دولياً وليس فيها شيء من الحدود المعينة في خطة التقسيم.

وعلى هذا الأساس أنشئت لجان هدنة مختلطة بين إسرائيل وكل دولة من الدول المعنية، وقامت على رأس هذه اللجنة منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وكانت مهمة تلك اللجنة مراقبة تطبيق الهدنة، وتحديد حالات خرقها، والمساعدة على حل كل المشكلات المطروحة.

إلاّ أن هذه التدابير لم تحل النزاع العربي الإسرائيلي، ولم تضعه حتى على طريق الحل. وراحت الأحداث تدل، فيما بعد، على أن اتفاقات الهدنة واهية وسريعة العطب، لأنها لم تأخذ القضايا السياسية بعين الاعتبار، وفي طليعة هذه القضايا:

١ ـ مغادرة مئات الألوف من الفلسطينيين ديارهم مكرهين، وتحت الضغط الإرهابي، ولجوؤهم إلى البلدان العربية المجاورة. وهذا ما تجاهلته كلياً بنود اتفاقيات الهدنة.

٢ ـ لم تنشأ الدولة العربية الملحوظة في قرار الأمم المتحدة المتخذ عام ١٩٤٧، على الرغم من إنشاء منطقة غزة في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وقيام حكومة فلسطينية فيها شرعت تطالب بالإشراف الكلي على المنطقة، مع العلم أن القوات الإسرائيلية المسلحة كانت قد استولت على مساحات كبيرة منها.

ومما يذكر أنه بنهاية حرب ١٩٤٨ استطاعت العصابات الإسرائيلية أن تمتد خارج حدود التقسيم التي أعلنتها الأمم المتحدة، واحتلت مناطق في الجليل والنقب، وأصبحت المساحة الجديدة بحسب خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ (٢٠٧٩٩) كلم٢، أي ما يعادل ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين الكلية.

يستخلص من هذه الوقائع أن وجود اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، واستيلاء إسرائيل على هذه الديار بالقوة هما صلب المعضلة الفلسطينية والنزاع القائم بين العرب وإسرائيل.

وهكذا استفادت إسرائيل وحدها من قرار الأمم المتحدة المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

اجتماع لوزان (لا للتفاوض)

عام ١٩٤٩ عقد في لوزان اجتماع بين مفوضين رسميين يمثلون مصر، وسوريا، والأردن، وإسرائيل تلبية لدعوة لجنة التسوية والتوفيق الدولية، للبحث عن حلول للمشكلات الراهنة، وفي مقدمتها:

١ ـ مُصير اللاجئين الفلسطينيين.

٢ ـ تدويل مدينة القدس.

٣ ـ الاتفاق نهائياً على الحدود.

استغرقت المفاوضات شهرين من غير أن تؤدي إلى نتيجة، فتوقفت، إذ كانت وجهات النظر بين الجانبين العربي والإسرائيلي متناقضة كلياً في مختلف القضايا المطروحة على بساط البحث. وهذا ما أكدته اللجنة الدولية في التقرير الذي رفعته إلى منظمة الأمم المتحدة عن تلك المفاوضات. ومما جاء في التقرير:

«أصرت الدول العربية على أنها توجه اهتمامها أولاً، وقبل كل شيء إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتشترط حل هذه القضية بشكل مبدئي على الأقل لتقبل بالانتقال إلى بحث قضايا أخرى».

«وأكد المندوبون العرب، أن قضية اللاجئين لا يمكن أن تحل ما لم تعترف إسرائيل، بلا قيد أو شرط، بحقهم في العودة إلى ديارهم».

«وأجابت إسرائيل أنها غير مستعدة لبحث أي حل على أساس عودة اللاجئين إلى ديارهم في خارج الحل العام للقضية برمتها».

بذلت اللجنة الدولية محاولتين أخريين، الأولى في جنيف عام ١٩٥٠، والثانية في باريس عام ١٩٥١ بدون جدوى، فجمدت أعمالها وانقطعت عن كل نشاط. وبذلك أخفقت وساطة الأمم المتحدة.

وإذا استثنينا القرار ٣٠٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن اللاجئين، نرى أن منظمة الأمم المتحدة صرفت اهتمامها عن القضية الفلسطينية، واكتفت بتحريك مجلس الأمن الدولي لمعالجة حوادث خرق الهدنة.

أما على الصعيد العملي، فقد استولى الأردن على قسم من القدس، وأخذت إسرائيل قسماً آخر فجعلته عاصمة لها بقوة الأمر الواقع، ووضع مشروع التدويل على الرّف.

وكانت الجامعة العربية اتخذت، منذ العام ١٩٤٥، قراراً بمقاطعة إسرائيل، فبقي ساري المفعول.

ولما عقدت الجامعة دورتها الثانية عشرة في لقاهرة عام ١٩٥٠، اتخذت قراراً باللجوء إلى تدابير أساسية في ما يتعلق بالنزاع القائم بين العرب وإسرائيل. ففي أول نيسان (أبريل) من ذلك العام اتخذت قراراً بحق الأردن، حتى إذا ثبت أن حكومته تفاوض إسرائيل، فصل عن جسم الجامعة. وجاء في ذلك القرار النص التالي: «تفصل عن جسم الجامعة كل دولة عربية تبادر منفردة إلى مفاوضة إسرائيل، إنْ سياسياً أو عسكرياً، أو اقتصادياً».

وفي ١٧ حزيران (يونيو)، عقدت معاهدة دفاع مشترك وتعاون اقتصادي

بين مصر، ولبنان، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، واليمن، ثم انضم إليها كل من العراق عام ١٩٥١، والأردن عام ١٩٥٢.

وقبل ذلك بيوم، وضع مجلس الجامعة صيغة اتفاق بشأن الأراضي الفلسطينية التي استولى عليها الأردن على الرغم من احتجاجات الجامعة، وتقرر أن تكون هذه الأراضي في عهدة المملكة الأردنية، حتى تحل القضية الفلسطينية حلاً كاملاً ونهائياً.

وأخيراً توقفت «حكومة فلسطين» المقيمة في القاهرة عن العمل، فخرجت القضية الفلسطينية من التداول على الصعيدين العربي والدولي.

تداعي نظام الهدنة

عام ١٩٥٠ بدأ نظام الهدنة ينهار من جراء خرق الاتفاقات المعقودة بين الجانبين العربي والإسرائيلي. ورافقت عمليات الخرق خلافات أساسية في تفسير نصوص تلك الاتفاقات، مما يدعو إلى الظن أن تلك النصوص قد صيغت، على جانب من اللبس والغموض لتؤدي حتماً إلى انهيار الهدنة.

وفي مثل هذا الجو المحموم، كان من الطبيعي أن تكثر حوادث التسلل عبر خط الهدنة، وحوادث الاشتباك بين اليهود والفلسطينيين العائدين إلى أرضهم وديارهم. وبقدر ما كان الطغيان الصهيوني يشتد، ويعتمد أساليب البطش والإرهاب، كانت حركة الفلسطينيين العائدين تزداد تنظيماً وعنفاً، حتى باتت الهدنة خرافة لا يؤمن بها أحد.

وبين العامين ١٩٥١ و١٩٥٣، كانت سوريا تستنكر سيطرة إسرائيل على المنطقة المجردة من السلاح الواقعة بين خطي الهدنة السوري والإسرائيلي. وتكررت احتجاجات دمشق على الأعمال التحصينية وغيرها، التي دأبت القوات الإسرائيلية على القيام بها في هذه المنطقة. ووقعت أيضاً حوادث تسلل وردات فعل إرهابية على الخط الفاصل بين الأردن وإسرائيل، ثم في جوار منطقة غزة الحساسة لكثرة الذين ازدحموا فيها من المهجرين الفلسطينيين.

وراحت إسرائيل ترد على تلك التحركات بغارات ضارية على السكان العزل، وبالإمعان في تقتيل النساء والشيوخ والأطفال، غير حافلة بقرارات الاستنكار والإدانة المنهمرة عليها من مجلس الأمن الدولي، لأن تلك القرارات اقتصرت على الكلام، وهو اللغة التي لا تفهمها إسرائيل ما دامت قادرة على تحقيق غاياتها بقوة السلاح.

وكان الهجوم الكبير الذي شنته القوات الإسرائيلية على منطقة غزة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ منعطفاً خطيراً في تاريخ تلك الحقبة الدامية من الصراع، حتى أن كثيرين من المراقبين اعتروه استئنافاً للحرب بين مصر وإسرائيل. وقد حدث في حقبة دقيقة من تطور الأوضاع في الشرق الأوسط، إذ كانت القيادة المصرية قد انتقلت من الملك فاروق إلى نفر من الضباط أطاحوا النظام الملكي في ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢. ثم قفز جمال عبدالناصر إلى قمة الهرم، وعقد مع بريطانيا معاهدة لندن ١٩٥٤ القاضية بجلاء قواتها تدريجياً عن الأراضي المصرية، مما ضاعف قلق إسرائيل على مصيرها، وخوفها من تكتل العرب ضدها، خصوصاً لأن الاتصالات السرية التي أجريت بين القاهرة وتل أبيب طوال العامين ١٩٥٣ و١٩٥٤ لم تسفر عن نتائج إيجابية.

ومن أقوال الجنرال برنر، رئيس لجنة الهدنة، أن الغارة الإسرائيلية على غزة كانت دليلاً قاطعاً على تصلب إسرائيل الذي جعل مصر تصمم على إقامة اتحاد عربي واسع النطاق لمواجهة الخطر الصهيوني المتفاقم. وبادرت القاهرة إلى اتخاذ تدابير خطيرة، فحظرت عبور قناة السويس، ثم خليج العقبة على السفن الإسرائيلية، حتى التجارية منها.

وفي أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ كان مجلس الأمن الدولي قد اتخذ قراراً برفض اعتبار الحصار البحري حقاً من حقوق بلد يعتبر نفسه في حالة حرب. إلاّ أن هذا القرار بقي حبراً على ورق. ولما عمد مجلس الأمن، عام ١٩٥٤ إلى اتخاذ قرار في الموضوع نفسه، اصطدم بالفيتو السوفياتي، ومنعت السفن الإسرائيلية من عبور القناة والخليج برغم كل ما تذرعت به من الحقوق

المكتسبة والقوانين الدولية، فتعرقلت علاقاتها التجارية الحيوية بالبلدان الأفريقية والآسيوية.

وراحت الأحوال تتأزم تدريجياً، وفي العام ١٩٥٦ أمست ثلاث لجان من أصل أربع تابعة لهيئة الهدنة مشلولة، فاللجنة السورية الإسرائيلية انقطعت كلياً عن الاجتماع منذ ١٩٥١، وانسحبت إسرائيل من اللجنة الأردنية الإسرائيلية احتجاجاً على تراكم الشكاوى وعجز اللجنة عن إيجاد حلول لها.

وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥، احتلت القوات الإسرائيلية منطقة العوجا المجردة من السلاح حيث كان مقر اللجنة المصرية الإسرائيلية. فبقيت اللجنة اللبنانية الإسرائيلية وحدها قائمة، تؤدي مهماتها قدر المستطاع.

الفصل الحادي عشر
سوريا بعد الاستقلال

رغم نيل الاستقلال السياسي، بقيت سوريا هدفاً لمطامع الدول الغربية وتطلعاتها التوسعية. وقد أخذت الاحتكارات الاميركية تحبك الخطط لبناء خط لأنابيب البترول من العربية السعودية إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط عبر أراضي سوريا. وبذلت الاحتكارات الفرنسية جهدها للاحتفاظ بمواقعها في اقتصاد البلد. وسعياً لزحزحة فرنسا، حاولت بريطانيا تنفيذ خطة توحيد البلدان العربية تحت إشرافها وإنشاء «سوريا الكبرى» و «الهلال الخصيب».

إن نيل الاستقلال السياسي وجلاء القوات الأجنبية قد طرحا أمام الحكومة السورية ضرورة حل عدد من المسائل الوطنية العامة، منها القضاء على بقايا الانتداب، وازاحة الاحتكارات الأجنبية، وإنشاء الصناعة الوطنية، وإلغاء النظم والرواسب الإقطاعية، وتحقيق تحويلات زراعية جذرية بمشاركة الفلاحين كافة وفي مصلحتهم، وإنتهاج سياسة خارجية مستقلة، وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية.

غير أن البرجوازية الوطنية التي ترأست في المرحلة الأولى حركة التحرر الوطني، كانت تخشى، بحكم ازدواج طبيعتها الطبقية، استمرار اشتداد هذه الحركة.

ولكنه، تحت ضغط الحركة الاضرابية المتواصلة، اضطرت الحكومة السورية في عام ١٩٤٦ إلى سن أول تشريع للعمل، هو «قانون العمل رقم ٢٧٩». وقد نص على الزامية عقد عقود فردية وجماعية بين أرباب العمل والعمال عند القبول في العمل؛ وعلى يوم العمل من ثماني ساعات للراشدين ومن ست ساعات للأحداث، ومنع عمل الأولاد، ومنع الأعمال الصعبة والليلية للأحداث، والنساء، ومنح إجازة سنوية مدفوعة الأجر قدرها ١٥ يوماً

لعمال المؤسسات الصناعية التي يشتغل فيها ١٠ أشخاص على الأقل، وإجازة حمل وولادة مدفوعة الأجر مدتها ٥٠ يوماً للعاملات. وأقر القانون للعمال والمستخدمين الحق في إنشاء نقابات واتحادات نقابات واتحادات نقابية مستقلة. ولكن القانون تضمن جملة من التحفظات تحد من حيث جوهر الأمر من حقوق العمال هذه.

وسعياً إلى إيجاد مخرج من الوضع الاقتصادي العصيب، أعدت الحكومة مشروع اتفاقية مع شركة «التابلاين» وشركة «نفط العراق» بشأن مد خطين لأنابيب البترول عبر أراضي سوريا، كما أعدت مشروع اتفاقية نقدية مع فرنسا. ولكنها، نظراً للمظاهرات والاضرابات المستمرة في البلد، لم تعمد إلى طرح مسألة عقد هذه الاتفاقيات على بساط البحث أمام البرلمان.

وفي الوقت نفسه، كان الاستياء والتناقضات تتفاقم في قلب البرجوازية الوطنية نفسها. وفي ١٩٤٧، حدث انشقاق في الحزب الوطني، وسحب قسم كبير من الحزب ممثليه من الحكومة وشكل المعارضة البرلمانية. ونشأ في البلد وضع سياسي متقلقل للغاية.

الانقلابــات العسكريــة

إن تزايد تغلغل الاحتكارات الأميركية والبريطانية في سوريا، وتأزم التناقضات الانكليزية ـ الفرنسية ـ الأميركية من جراء ذلك، من جهة، وأزمة الاقتصاد السوري في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، وضعف البرجوازية الوطنية، من جهة أخرى، كل هذا استتبع تدخل الجيش السوري في الحياة السياسية. وقد عجلت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في داخل الجيش من مجرى الأحداث، لأنها مست مباشرة مصالح قيادته.

ومن ١٩٤٩ إلى ١٩٥١، وقعت أربعة انقلابات عسكرية ـ انقلاب الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩؛ انقلاب الزعيم سامي الحناوي في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩؛ وانقلابا أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، و ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١. وجميع هذه الانقلابات اتسمت بطابع فوقي ضيق، وعكست الصراع من أجل السلطة السياسية بين مختلف التكتلات البرجوازية الإقطاعية المعتمدة على أوساط معينة في الجيش وعلى تأييد الأوساط الاحتكارية الأميركية والبريطانية.

ومع ذلك، حظي انقلاب حسني الزعيم في البدء بمساندة فئات البرجوازية الصغيرة التي كانت تتوقع من الحكومة الجديدة تطبيق برنامجها من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الذي نادت به. كذلك دعمت أوساط البرجوازية الصغيرة انقلاب أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ لأنه وقع تحت شعار الدفاع عن النظام الجمهوري في سوريا وضد خطط توحيد سوريا مع العراق الملكي والأردن الملكي.

وهذه الخطط كان ينشط على تطبيقها في تلك المرحلة الحزب البرجوازي الإقطاعي، حزب الشعب، وقيادة الجيش السوري التي كانت تعبر

عن مصالحه، وعلى رأسها الزعيم سامي الحناوي. ناهيك عن أن الشيشكلي وأنصاره وعدوا كذلك بإجراء جملة من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما الإصلاح الزراعي.

ولكن السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة أدت بصورة محتمة إلى عزل هذه الأنظمة وإلى المزيد من توطد الحركة الديمقراطية والحركة المعادية للغرب. وتحت ضغطهما اضطرت الحكومات السورية، إلى التنديد بالبيان الثلاثي الذي نشرته الدول الغربية الثلاث (أميركا وبريطانيا وفرنسا) في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠، وإلى الامتناع عن الاشتراك في مشروع «قيادة الشرق الأوسط للدفاع المشترك» وعن قبول «المساعدة» الفنية بموجب النقطة الرابعة من «برنامج ترومان».

واشتد النضال ضد تعسف الاحتكارات الأجنبية داخل البلد. وقامت الاضطرابات في مؤسسات شركة «نفط العراق» وشركة «التابلاين» وشركة «ريجي دي تابا»، وغيرها. وطالب المضربون بإعادة النظر في شروط الاتفاقيات المعقودة مع الشركات الأجنبية، وبتأميم هذه الشركات. وتحت ضغط الحركة المعادية للغرب في البلد، عمدت الحكومات البرجوازية السورية إلى تأميم مؤسسات شركة التبغ الفرنسية (شركة «ريجي دي تابا») وشركتي المياه والكهرباء، وتوصلت إلى بعض التحسينات، في شروط الاتفاقيتين المعقودتين مع شركة «نفط العراق» وشركة «التابلاين» كما اتخذ مرسوم يحد من إمكانية منح الامتيازات للاحتكارات الأجنبية.

وفي ١٩٥٠، اشتركت سوريا بقسط نشيط في إعداد وتوقيع ميثاق الأمن الجماعي للبلدان العربية. وجرت مظاهرات شعبية ضخمة لدعم النضال التحريري لشعوب مصر وتونس والمغرب وسائر البلدان العربية.

وفي أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، بدأ في جبل الدروز النضال المسلح السافر ضد الشيشكلي. وفي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ثارت الوحدات العسكرية المرابطة في شمال سوريا، وسرعان ما انضمت إليها سائر وحدات الجيش السوري. وكانت مدينة حلب مركز الثورة. وفر الشيشكلي من سوريا.

اختلف انقلاب عام ١٩٥٤ عن الانقلابات السابقة اختلافاً جذرياً. فقد اشتركت في تحقيقه الأوساط الوطنية الميول والمثقفون والطلاب والتلامذة والعمال والفلاحون. وتحققت وحدة العمل بين جماهير الشعب والجيش. وفقاً لقرار الاجتماع الذي عقده في حمص بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ مجلس القيادة للقوات المسلحة، عين رئيساً مؤقتاً للجمهورية زعيم حزب الشعب ورئيس الجمهورية السابقة هاشم الأتاسي الذي كان يتحتم عليه أن يستقيل فوراً بعد انتخاب البرلمان الجديد.

وفي أول آذار (مارس) ١٩٥٤، تألفت، بمرسوم من الرئيس، حكومة ائتلافية موقتة، ضمت أربعة ممثلين عن كل من الأحزاب السياسية الكبيرة ـ الحزب الوطني، حزب الشعب، وكتلة «المستقلين»، وعُيّن الأمين العام للحزب الوطني، صبري العسلي، رئيساً للوزراء.

ألغت الحكومة الموقتة أغلبية المراسيم المتخذة في زمن الديكتاتوريات العسكرية، وباشرت ببعث المؤسسات الديمقراطية. وقامت الأحزاب والمنظمات الوطنية بنشاط كبير لأجل إجراء انتخابات ديمقراطية إلى البرلمان. وبالنتيجة فاز في الانتخابات النيابية في خريف ١٩٥٤ عدد كبير من ممثلي الأوساط المعادية للغرب في صفوف الفئات الوطنية. وقد أحرز حزب البعث العربي الاشتراكي نجاحات مرموقة (وكان هذا الحزب قد تألف في أواخر ١٩٥٣ من اتحاد حزب البعث العربي الذي أنشىء في عام ١٩٤٧ والحزب الاشتراكي العربي الذي تألف في شتاء ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠). وللمرة الأولى في تاريخ البلدان العربية، انتخب نائب شيوعي في البرلمان، هو الأمين العام للحزب خالد بكداش.

إن تطور الأحداث السياسية في سوريا على هذا النحو أحبط خطط الدول الغربية في الشرقين الأدنى والأوسط. وبعد فشلها في تنظيم «قيادة الشرق الأوسط»، شرعت تهيىء الكتل الحربية العدوانية الجديدة في هذه المنطقة. وقد كانت أول خطوة قامت بها لجر سوريا بالقوة إلى هذه الكتل، محاولتها إجبارها على الانضمام إلى الحلف العسكري العراقي ـ التركي الذي غدا فيما بعد أساس حلف بغداد.

وكلن حكومة صبري العسلي الائتلافية التي تألفت في شباط (فبراير) ١٩٥٥ أعلنت رفضها القاطع لعقد أي احلاف ومعاهدات مع الدول الغربية، واستجابت للرأي القائل بضرورة اتخاذ البلدان العربية إجراءات دفاعية مشتركة جديدة. وفي شباط ١٩٥٥، بدأت المفاوضات بين سوريا ومصر والعربية السعودية لعقد معاهدة دفاعية ثلاثية الأطراف.

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لتوطيد العلاقات بين العرب أدت إلى اشتداد الضغط من جانب الدول الغربية. وفي آذار (مارس) ١٩٥٥، واجهت سوريا خطر عدوان مسلح سافر من جانب تركيا بتحريض من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى.

وفي ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٥، أذاع الاتحاد السوڤياتي بياناً «حول الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط» أيد فيه قطعاً استقلال سوريا وسيادتها.

واضطرت الدول الغربية إلى العدول عن العدوان المسلح المرسوم وإلى الانتقال إلى تنظيم الاستفزازات والمؤامرات داخل البلد. وكان أول عمل في هذا التكتيك الجديد اغتيال العقيد عدنان المالكي الذي كان يعارض بنشاط اشتراك سوريا في الكتل الغربية.

وفي أواسط حزيران (يوليو) ١٩٥٦، تألفت حكومة «الوحدة الوطنية» وعهد فيها بمنصب وزير الخارجية إلى صلاح الدين البيطار، أحد زعماء حزب البعث. وللمرة الأولى اشترك ممثلو هذا الحزب في الحكم.

وأخفقت محاولات الغرب لعرقلة توحيد سوريا ومصر والعربية السعودية على الصعيدين العسكري والسياسي. ففي ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٥، عقدت سوريا خلفاً دفاعياً مع مصر، وفي ٢٧ تشرين الأول مع العربية السعودية. وعقد حلف مماثل بين مصر والسعودية.

وفي آذار (مارس) ١٩٥٦، عقدت سوريا ومصر والسعودية اجتماعاً لبحث قضايا التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري. كذلك اشترك ممثلو سوريا في عدد من اللقاءات والمداولات التي عقدها وزراء خارجية الدول العربية في مرحلة آذار ـ أيار ١٩٥٦.

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٦، اتخذت حكومتا مصر وسوريا قراراً بالاتحاد على الأسس الفيديرالية.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، واتخذت قراراً بالتعبئة العامة لأجل مساعدة الشعب المصري. وفي أوج العمليات الحربية، نسف عمال البترول السوريون خطوط أنابين البترول البريطانية المارة في الأراضي السورية.

مواجهة «مذهب أيزنهاور»

أدى امتناع سوريا والبلدان العربية الأخرى عن الانضمام إلى حلف بغداد، وفشل العدوان الثلاثي إلى إضعاف مواقع بريطانيا وفرنسا في الشرقين الأدنى والأوسط في نهاية عام ١٩٥٦ بصورة خطيرة حادة. وقد أصبح عام ١٩٥٧ عام اشتداد هجوم الولايات المتحدة الأميركية على بلدان هذه المنطقة ولا سيما منها سوريا.

ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، تقدمت الحكومة الأميركية «بمذهب ايزنهاور» الذي يمنح رئيس الولايات المتحدة صلاحيات القيام في منطقة الشرط الأوسط بتنفيذ برنامج تقديم «المساعدة» العسكرية لأي بلد أو مجموعة من البلدان في هذه المنطقة ترغب في الحصول على مثل هذه «المساعدة». وأعلنت الحكومة السورية مع البلدان العربية الأخرى أنها ترفض تدخل أي دولة أو أي مجموعة من الدولة في شؤون بلدان الشرقين الأدنى والأوسط وأن البلدان العربية تملك الحق في ضمانة استقلالها وحرمة أراضيها.

وطوال عام ١٩٥٧، نظمت الولايات المتحدة الأميركية المؤامرات والاستفزازات ضد الحكومة في سوريا، مستغلة قوى الرجعية الداخلية. ففي آب (أغسطس) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧، اكتشفت مؤامرة ضد الحكومة. وفي الوقت نفسه قامت الصحافة الغربية بحملة هوجاء من الافتراءات والتهديدات ضد سوريا.

وفي النصف الثاني من ١٩٥٧، واجهت سوريا من جديد خطر الاعتداء المسلح عليها. فقد أجرى لويد هندرسون، الممثل الخاص للولايات المتحدة الأميركية، سلسلة من المداولات مع رؤساء حكومات العراق والأردن وتركيا

وغيرها من البلدان حول تنظيم التدخل المسلح في سوريا. وأخذت السفن الأميركية المحملة بالأسلحة والذخائر الحربية تتوارد على المرافىء التركية. وأرسلت القيادة التركية القوات المسلحة إلى الحدود مع سوريا. واستثارت الأوساط المتطرفة في إسرائيل النزاعات على الحدود السورية.

وفي ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧، نشرت مذكرات الحكومة السوفياتية إلى حكومات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا حول مسألة الوضع في الشرقين الأدنى والأوسط. وقد فضحت المذكرات نشاط الدول الغربية الرامي إلى تقويض السلام في هذه المنطقة من العالم.

استثار الخطر المخيم على سوريا حركة تضامن واسعة في البلدان العربية وفي العديد من بلدان آسيا وافريقيا. وجرت فيها مظاهرات واجتماعات حاشدة للتضامن. وبموجب اتفاقية الدفاع المشترك السورية ـ المصرية، وصلت في ١٣ تشرين الأول إلى مرفأ اللاذقية قوات مصرية لأجل مساعدة الجيش السوري وتعزيز قدرة سوريا الدفاعية.

وفي ذلك الوضع المتوتر، أبدى الشعب السوري قدراً كبيراً من الصلابة والشجاعة ورباطة الجأش. وقد تشكلت في البلد فصائل المقاومة الشعبية، فانضمت إليها فئات واسعة من السكان من عمال وفلاحين ومثقفين وطلاب. وساعدت المقاومة الشعبية الجيش النظامي مساعدة فعالة في حفظ النظام وحماية الأهداف الهامة.

أدى خطر العدوان المسلح السافر إلى تقوية التضامن بين العرب وإلى تسارع عملية الاتحاد بين سوريا ومصر.

الجمهورية العربية المتحدة

على أثر قيام الحركة الوطنية التحرّرية في دول الشرقين الأوسط والأدنى، أوجد الأميركيون في أوائل سنة ١٩٥٧ ما يسمّى ب «مشروع ايزنهاور»، التزمت بموجبه الولايات المتحدة بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لأية دولة في الشرق الأوسط تريد حماية نفسها من خطر «التوسع الشيوعي» العالمي.

غير أنّ مصر وبعض الدول العربية مثل سوريا والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية وغيرها، رفضت هذا المشروع. فبدأت الولايات المتحدة في تدبير المؤامرات داخل الدول العربيّة، فدبّرت مؤامرتين واسعتين في النصف الثاني من العام ١٩٥٧ ضد الحكومة في سوريا، فأوعزت إلى تركيا بحشد جيوشها على حدود سوريا، واندلعت الاشتباكات على الحدود الإسرائيلية السورية. كما أنّ مصر وسوريا وقعتا اتفاقية الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥ وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية إلى سوريا في اكتوبر ١٩٥٧. وفوجىء العالم ذات صباح بخبر وصول سفن جربية مصرية إلى ميناء اللاذقية وإنزال حوالي خمسة آلاف جندي بعتادهم وعدّتهم.

وفي أواخر سنة ١٩٥٧ دعا البرلمان السوري مجلس الأمة المصري إلى زيارة دمشق. وفي أوائل شباط/ فبراير ١٩٥٨ انتهت المفاوضات بين الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بإعلان «الجمهورية العربية المتّحدة» (ج ع م).

صدّق البرلمان في كل من الدولتين على بيان الوحدة وأجري في مصر وسوريا استفتاء شعبي انتهى بالموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وفي آذار/ مارس ١٩٥٨ انضمت اليمن إلى الوحدة على أساس فيدرالي.

وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الجديدة. وجاء في بيان إعلان الوحدة أنّ اتحاد الدولتين هو خطوة تمهيدية للوحدة العربية الشاملة وأنّ (ج ع م) تستهدف توحيد الشعوب العربية كافة وتترك، الباب مفتوحاً لانضمام أيّة دولة عربية تريد الانضمام على أساس الوحدة أو الاتحاد.

وفي ٥ آذار/ مارس أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة وأصبحت القاهرة عاصمة الدولة الجديدة.

انهيار الجمهورية العربية المتّحدة

أيّدت البرجوازية السوريّة الوحدة مع مصر لأنّها كانت تخشى دور التيّار اليساري الآخذ في التوسّع، فأقدمت على الاتّحاد مع البرجوازية المصرية آملة في أن تتمكّن من مساعدتها على تصفية الشيوعيين في البلاد.

غير أنّ البرجوازية المصرية حاولت بين العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٠ الاضطلاع بالدور القيادي في الحياة السياسية للبلاد. فبدأت تمارس تأثيراً مباشراً في السياسة الاقتصادية للحكومة. وسيطرت من خلال الاتحاد القومي الذي تأسس سنة ١٩٥٧، على المواقع القيادية في المؤسسة الاقتصادية الحكومية واضطلعت بدور حاسم في مجلس الأمة الذي تكون العام ١٩٦٠.

وأعيد بناء الهيكل الاجتماعي والحكومي في سوريا على النمط المصري من دون مراعاة الأوضاع الخاصة في البلاد.

كما صدر في ١٢ آذار/ مارس، قرار بحلّ الأحزاب السياسية. وفي أواخر العام نفسه طالب الشيوعيون السوريون بعودة الأحزاب السياسية وحرية الصحافة وإجراء انتخابات في مجلس الأمة. وأيّد الشيوعيون المصريون برنامج الشيوعيين السوريين، الأمر الذي أدّى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ إلى حملة الاعتقالات واسعة للشيوعيين في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وقام وزير الداخلية السوري عبد الحميد السراج بالفتك بالشيوعيين واعتقال البعثيين الذين استقال وزراؤهم في الحكومة.

في المجال الاقتصادي اتبعت سياسة توسعية فانتشرت البطالة في سوريا

وأغلقت مصانع عديدة لسببين، الأول: إنّ المنتوجات السورية لم تستطع أن تصمد أمام منافسة السلع المصرية الأرخص ثمناً، والثاني: قطعت التبادلات التجارية مع العراق والسعودية وهما المستوردان التقليديان للسلع السورية. وأسندت المناصب الحيوية في الأجهزة الحكومية والجيش في الإقليم السوري إلى المصريين.

بدأ الشعب السوري بالتذمّر وتعالت الأحداث الساخطة على الوحدة فقرّر عبد الناصر إرسال عبد الحكيم عامر إلى سوريا بصفته الرجل الثاني في الدولة الجديدة وقائد عام قواتها المسلحة عسى أن تستقيم الأمور هناك.

وعندما وصل عامر إلى دمشق في أواخر آب/ أغسطس ١٩٦١ تلقى تقارير مختلفة من الأجهزة والأفراد تفيد بقرب وقوع انقلاب عسكري على يد كبار ضباط الجيش السوري.

وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ صحا السوريون في دمشق على محاصرة وحدات في الجيش السوري للقيادة العسكرية هناك. كان عبد الحكيم يعيش في فيلا ملاصقة فهرع إلى القيادة. لكنّ الجيش السوري ضيّق عليه الحصار وبدأ بإصدار بلاغات حربيّة. فعلم عبد الناصر بهذا فحاول إنقاذ الموقف. لكن عبثاً ذهبت محاولاته، إذ ألقي القبض على عامر وتمّ ترحيله إلى مصر. ولم يقتصر الترحيل على ضباط الجيش، بل امتدّ إلى ترحيل المعلّمين والخبراء كافةً، وذلك بحراً عن طريق ميناء اللاذقية.

انقلاب أيلول ١٩٦١ وانفصال سوريا عن (ج ع م)

في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، قامت الأوساط البرجوازية الإقطاعية في سوريا بانقلاب عسكري مستغلة في مصلحتها الاستياء العام في البلد من نتائج الوحدة. وفي مساء اليوم نفسه، أعلن الانفصال، وأعلن خروج سوريا من قوام ج ع م. وانتقلت السلطة إلى يد المجلس الأعلى لقيادة الثورة. وفي ٢٩ أيلول ١٩٦١، تشكلت الحكومة برئاسة مأمون الكزبري. وقد ضمت أساساً كبار الصناعيين والإقطاعيين ورجال المال. وهكذا عادت الأوساط البرجوازية الإقطاعية في سوريا من جديد إلى الحكم.

حظي الانفصال بتأييد نشيط فعال من جانب العديد من القوى في سوريا بما فيها الأوساط اليسارية. ففي الثاني من تشرين الأول (اكتوبر)، أصدر ١٨ من القادة السياسيين البارزين في سوريا، بمن فيهم خالد العظم وصبري العسلي، وكذلك زعيماً حزب البعث أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار بياناً خاصاً أعربوا فيه عن تأييدهم للانقلاب. وأوضح الحزب الشيوعي السوري موقفه من الانقلاب والانفصال، فأشار إلى أن ما مني بالإخفاق، ليس فكرة الوحدة العربية، بل طريقة معينة منافية للديمقراطية في تطبيقها.

سوريا بعد الانفصال

بعد الانقلاب بفترة وجيزة، طالبت البرجوازية السورية والإقطاعيون السوريون الحكومة بإلغاء تأميم المؤسسات في الحال وبتصفية الإصلاح الزراعي على الفور. ولكن خوفاً من استثارة غضب الجماهير الشعبية في سوريا، قررت حكومة الكزبري أن تلقي على الجمعية التأسيسية أمر تطبيق هذه الإجراءات.

عينت الانتخابات إلى الجمعية التأسيسية في أول كانون الأول (ديسمبر). ولم يستطع كثيرون من السوريين ـ من ممثلي القوى الديمقراطية ـ الاشتراك فيها، إذ أن قسماً منهم كان لا يزال في السجون والقسم الآخر في المهجر، رغم مطالبة الجماهير الشعبية بالإفراج عنهم وبالسماح بعودتهم.

وبنتيجة الحملة الانتخابية، استطاعت البرجوازية السورية والإقطاعيون السوريون أن يؤمنوا لأنفسهم ثلثي المقاعد في الجمعية التأسيسية. ثم ان حزب البعث نال عدداً كبيراً نسبياً من الأصوات في مدينتي حمص وحماة رغم انه كان قد خسر كثيراً من نفوذه على صعيد البلد. وقد انتخب أكرم الحوراني نائباً.

انتخب أحد زعماء حزب الشعب سابقاً، ناظم القدسي، رئيساً للجمهورية العربية السورية. وعهد بتأليف الحكومة إلى زعيم آخر من زعماء هذا الحزب، هو معروف الدواليبي. وقد أوضحت الحكومة في بيان رسمي أنها سوف تحترم الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، وتلغي قوانين التأميم أو تعيد النظر فيها، وتسهل توظيف الرساميل العربية في الاقتصاد السوري، وتشجع توظيف الرساميل الأجنبية. وفي الوقت نفسه، وعدت الحكومة بضمان الحريات العامة ولا سيما حرية الصحافة، وتحسين الوضع الاقتصادي

والمالي، والحفاظ على الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ وعلى مكاسب العمال والفلاحين. وفي حقل السياسة الخارجية، وعدت الحكومة بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي، وبالسعي إلى تحقيق الوحدة العربية رغم إخفاق محاولات الاتحاد بين سوريا ومصر.

وبعد فترة وجيزة، اتخذت حكومة الدواليبي قانوناً بإلغاء تأميم الشركات والمصارف السورية التي شملها مفعول مراسيم ١٩٦١. وفي ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٢ صادقت الجمعية التأسيسية على المرسوم الذي قضى بإدخال تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨. واستناداً إلى أحكام القانون الجديد، شرع الإقطاعيون ينتزعون بالقوة من الفلاحين الأراضي التي حصلوا عليها بموجب الإصلاح الزراعي. وفي بضعة أشهر فقط من عام ١٩٦٢، انتزعوا على هذا النحو زهاء ٣٠ ألف هكتار من الأراضي.

استثارت سياسة حكومة الدواليبي استياء الجماهير الكادحة. ومن الأدلة على ذلك، مظاهرات الاحتجاج الكبيرة التي جرت في دمشق في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٦٢ تحت شعار النضال ضد هجوم الرجعية. وأضرب العمال في مؤسسات الشركة «الخماسية» وفي غيرها من المؤسسات.

كذلك أثارت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية قلق قادة حزب البعث. ففي شباط ١٩٦٢، نشرت القيادة العربية العامة لحزب البعث بياناً أشارت فيه إلى أن الأخطاء التي اقترفت في زمن الوحدة لا تشكل مبرراً كافياً لفصل سوريا عن ج ع م، وأن إخفاق الوحدة كان نتيجة لطرق تحقيقها. وقد دعت قيادة الحزب إلى وحدة جديدة يجب أن تقوم على مبدأ القيادة الجماعية، وحرية نشاط الأحزاب السياسية، والمزيد من الحريات الديمقراطية، وعلى أسس الاتحاد الفيديرالي.

الوضع السياسي

كان لا بد لتفاقم استياء الجماهير الكادحة من السياسة الرجعية للأوساط الحاكمة، واشتداد النضال الطبقي من جراء ذلك، ان يلقيا صدى في الجيش

السوري. ناهيك عن أنه بدأ تطهير الجيش بعد انقلاب أيلول (سبتمبر) من الضباط الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة في زمن الوحدة، الأمر الذي استتبع كذلك استياء هؤلاء ومقاومتهم.

في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢، وقع انقلاب عسكري جديد قام به فريق من ضباط الجيش برئاسة العقيد عبد الكريم نحلاوي. وقد أعلن قادة الانقلاب حل الجمعية التأسيسية وإحالة السلطة التشريعية والتنفيذية إلى القيادة العليا، واعتقال الرئيس والوزراء وعدد من السياسيين. وأعلن زعماء الجيش أن إصلاح أخطاء الجمعية التأسيسية والحكومات الوطنية السابقة هو هدف الانقلاب، وان الجمهورية العربية السورية ستقيم من الآن وصاعداً أوثق العلاقات مع البلدان العربية الأخرى ولا سيما مع مصر والعراق.

وفي ٣١ آذار (مارس)، دعمت حامية مدينة حمص الانقلاب. ولكن الخلافات بين القائمين بالانقلاب أدت إلى عملية عسكرية جديدة. ففي أول نيسان (ابريل)، استولى آمر حامية مدينة حلب العقيد جاسي علوان وعدد من الضباط الناصريين على السلطة في المدينة وطالبوا القيادة العسكرية العليا في دمشق بالاتحاد فوراً مع مصر.

وقد بدأت الاضطرابات والقلاقل في كثير من المناطق السورية. ففي دمشق وحلب واللاذقية وحمص ودير الزور وغيرها من المدن قامت مظاهرات الشغيلة. وقد طالب المتظاهرون بإعادة الحكومة المدنية والنظم الدستورية التي ألغتها القيادة العليا في ٢٨ آذار، وبالعودة إلى الوحدة السورية - المصرية. وفي سياق المظاهرات طالب العمال والفلاحون والمستخدمون والطلاب والمثقفون بتطبيق الإصلاح الزراعي وزيادة الأجور وضمان الحريات المدنية وتأليف حكومة وطنية ديمقراطية.

ورغم ان حكومة العظمة كانت أكثر اعتدالاً، بالمقارنة مع الحكومات السابقة، لم تعتزم هي أيضاً إلغاء المراسيم التي أقرتها الجمعية التأسيسية. ولكن الحكومة اضطرت إلى الإقدام على بعض التنازلات نظراً لاستياء الشعب.

ففي ٣٠ نيسان، ألغى المرسوم الذي اتخذته حكومة الدواليبي بإدخال تعديلات على الإصلاح الزراعي. ومن جديد وضع القانون رقم ١٦١ موضع التنفيذ بعد إدخال جملة من التعديلات عليه. فتسارعت وتائر مصادرة الأراضي وتوزيعها. وأممت الشركة «الخماسية» من جديد. وفي أيار (مايو) ١٩٦٢ أنشئت لجنة لوضع أسس تنظيم الحياة السياسية في البلد، ولجنة للشؤون العربية مهمتها إعداد أسس وأشكال الاتحاد المقبل والتشاور لهذا الغرض مع حكومات البلدان العربية الأخرى.

في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٢، وجهت القيادة العربية العامة لحزب البعث نداء إلى الحكومة السورية دعتها فيه إلى الشروع بمفاوضات مباشرة مع (ج ع م) حول بعث الوحدة. فأدى هذا النداء إلى المزيد من تأزم الخلافات في داخل الحزب حول مسألة الموقف من (ج ع م). واحتجاجاً على هذا النداء، انسحبت كتلة أكرم الحوراني من الحزب، لأنها كانت تعارض قطعاً بعث الوحدة.

ثم إن إجراءات حكومة العظمة لتعجيل تطبيق الإصلاح الزراعي استثارت شديد استياء الإقطاعيين. كذلك استاءت البرجوازية الكبيرة والأوساط التجارية وأوساط الأعمال في سوريا من «اعتدال» سياسة حكومة العظمة، وطالبت الحكومة بالتخلي عن سياسة التأميم وتشجيع المبادرة الخاصة، وعدم التدخل في نشاط الأفراد الاقتصادي، وإلغاء جميع القيود النقدية والخ... وفيما بعد، أدرجت جميع هذه المطالب في توصيات لأجل الحكومة الجديدة وضعها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية السورية في مدينة حلب.

وبدأ فريق من السياسيين حملة من أجل بعث الجمعية التأسيسية المحلولة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وافق الرئيس القدسي على عقد الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة جديدة. وفي ١٣ أيلول، صادقت الجمعية التأسيسية السابقة في دورتها الاستثنائية على التعديلات على دستور ١٩٥٠، وبعد ذاك، تنازلت عن صلاحياتها، وتحولت إلى برلمان بموجب الدستور الموقت لعام ١٩٦١. وانتخب النائب المستقل سعيد الغزي رئيساً للبرلمان.

وعهد إلى ممثل آخر عن النواب المستقلين، هو خالد العظم، بتأليف الحكومة. وقد ضمت الحكومة الجديدة ٢١ وزيراً بينهم ثلاثة من أعضاء حزب البعث.

اتخذت حكومة العظم عملياً، كأساس لنشاطها، ولا سيما في ميدان الاقتصاد، التوصيات التي وضعها مؤتمر حلب. وقد حظيت سياسة الحكومة الهادفة إلى توسيع الصلات مع الرساميل الأجنبية بتأييد الدول الغربية، وأسرعت هذه إلى الإعلان عن عزمها على أن تقدم لسوريا «المساعدة المادية والتقنية» في تطورها الاقتصادي.

وتوطدت تدريجياً مواقع حزب البعث ودوره في حياة سوريا السياسية. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٢، استجابت حكومة العظم لمطالب حزب البعث والمنظمات الوحدوية، التي كانت قد أنشئت آنذاك، وأعلنت أن سوريا سوف ترحب بإقامة اتحاد فيديرالي مع (ج ع م). ولكن الحكومة لم تقم فعلاً بأي خطوة في هذا الاتجاه. ولهذا شدد حزب البعث حملاته على الحكومة. ورداً على ذلك، منعت الحكومة نشاط الحزب وأغلقت كذلك لسان حاله الرسمي، جريدة «البعث». وأغلقت أيضاً صحف المنظمات الوحدوية.

وفي مستهل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢، تأزمت التناقضات في قلب الحكومة. وطوال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٣، استمرت في سوريا أزمة حكومية ناجمة عن الصراع السياسي الحاد بين رئيس الوزراء خالد العظم، من جهة، والبعثيين والمنظمات الوحدوية، من جهة أخرى.

ثورة ٨ آذار ١٩٦٣

أدى تحرك وحدات من الجيش بقيادة الضباط البعثيين إلى سقوط حكومة خالد العظم في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣. وأخذ حزب البعث في يده كامل السلطة في البلاد. إن الانقلاب الثوري في ٨ آذار يختلف اختلافاً جذرياً عن الانقلابات العسكرية والسياسية السابقة، بكون السلطة انتقلت لأول مرة في تاريخ البلاد إلى فئات اجتماعية جديدة من المجتمع السوري.

وفي ٢٤ آذار، عهد بالسلطة التشريعية والتنفيذية إلى «المجلس الوطني لقيادة الثورة». وعين الفريق لؤي الأتاسي الذي شغل مناصب رفيعة في مرحلة الوحدة رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائداً أعلى للجيش السوري.

ضمت الحكومة التي شكلها صلاح الدين البيطار ٢٠ شخصاً، كان عشرة منهم من أعضاء البعث والعشرة الآخرون يمثلون «المستقلين» وزعماء ثلاث منظمات وحدوية في سوريا هي «الجبهة العربية المتحدة» و «حركة الوحدة الاشتراكية» و «الحركة القومية العربية». وأعلنت حكومة البيطار أنها ستعمل من أجل وحدة العرب وبناء المجتمع الاشتراكي العربي، وانها تعتبر أن مهمتها الأساسية توحيد سوريا مع (ج ع م) والعراق.

ووفقاً لبيان الحكومة، بدأت المفاوضات في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٦٣ حول الاتحاد بين سوريا و (ج ع م) والعراق. وبنتيجة المفاوضات، تم التوقيع في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ على اتفاقية بتأسيس اتحاد فيديرالي جديد يضم الدول الثلاث المشار إليها بعد إجراء استفتاء مناسب فيها. ولكن التناقضات بين المشتركين في المفاوضات كانت قوية إلى حد أن الاتفاقية ألغيت عملياً في حزيران (يونيو) ١٩٦٣.

ولكن الوحدويين في داخل سوريا لم يكفوا عن النشاط، بل ظلوا يطالبون بإعادة الضباط المفصولين عن الجيش وبتحقيق الوحدة على الفور مع (ج ع م). واشتد الصراع في قلب الجيش من أجل النفوذ بين وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء زياد الحريري والضباط البعثيين برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللواء أمين الحافظ.

وفي تموز (يوليو) ١٩٦٣، أقال المجلس الوطني لقيادة القورة اللواء الحريري من منصب رئاسة هيئة الأركان وعين محله اللواء أمين الحافظ. وبعد حقبة من الزمن، عين أمين الحافظ قائداً أعلى للجيش السوري ورئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة مع احتفاظه بجميع الوظائف التي كان يشغلها سابقاً. كذلك نشبت الخلافات بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة، وتفاقم الصراع الحاد بين أمين الحافظ واللواء محمد عمران، نائب رئيس المجلس.

كان هذا الصراع مظهراً لذلك الصراع الفكري والسياسي المحتدم داخل حزب البعث بين قيادة الحزب العامة اليمينية برئاسة ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، وقادة المنظمات القطرية الأكثر اعتدالاً. هذا مع العلم أن مواقع الجماعات اليسارية في المنظمات القطرية قويت بصورة ملحوظة.

وقد جاءت قرارات المؤتمر العام السادس لحزب البعث في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣ صورة مجسدة ساطعة عن هذا الصراع في الحزب.

ضمت قيادة البعث القومية، المنتخبة حديثاً، عدداً كبيراً من ممثلي البعثيين اليساريين. صحيح أن ميشال عفلق ظل الأمين العام للحزب، إلا أن أنصاره، العناصر اليمينية في الحزب، أبعدوا، أساساً، من القيادة.

وتحت ضغط العناصر اليسارية في الفرع السوري لحزب البعث، لم تصن جميع مكاسب العمال السابقة في القطر وحسب، بل طبقت كذلك إجراءات جديدة في مصلحتهم. ففي ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٣، جاء المرسوم رقم ٨٨ يدخل تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي. فقد خفض كثيراً الحد الأعلى لملكية الأراضي. وأصبح الإصلاح الزراعي في سوريا

الأكثر جدية في الشرق العربي كله. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، أجريت كذلك تعديلات على قانون «تنظيم العلاقات الزراعية» حسنت نوعاً حصة المستأجر في الغلّة، ونصت على إجراءات تحمي المستأجر من تعسف الإقطاعيين. والخ..

ولكن نظراً لعدم وجود منظمات فلاحية ديمقراطية تراقب تطبيق القوانين الصادرة والتعديلات المدخلة عليها، اصطدم تطبيق هذه القوانين والتعديلات بمقاومة الإقطاعيين. فساءت أوضاع الفلاحين، وتباطأت كثيراً وتائر تطبيق الإصلاح الزراعي حتى بالقياس للوتائر البطيئة للغاية في السنوات الأولى من تطبيقه عندما كانت سوريا جزءاً من (ج ع م).

ونظراً لتسرب الرساميل بكثرة إلى الخارج، حاولت الحكومة أن تراقب النظام المالي والتسليفي في البلد. فأممت في أيار (مايو) ١٩٦٣ جميع المصارف وشركات الضمان الخاصة. وفرضت في الوقت نفسه الرقابة على النقد الأجنبي وأغلقت السوق الحرة لتصريف العملة. ورداً على هذه الإجراءات، خفضت البرجوازية السورية كثيراً من نشاطها الاقتصادي، وأغلقت العديد من المؤسسات وصرفت العمال. وطلبت غرفة التجارة في دمشق في مذكرة قدمتها لوزير الاقتصاد من حكومة البيطار التخلي عن كل رقابة على العمليات المالية مع الخارج وتشجيع المبادرة الخاصة. فأسرعت الحكومة تضعف الرقابة على النقد الأجنبي وسمحت للمصارف ببيع العملات الأجنبية بالأسعار الحرة.

أدت سياسة حكومة البيطار إلى المزيد من تفاقم الوضع في البلاد. وهبطت أجور العمال زهاء ١٥٪ وتزايدت البطالة بشدة. واضطر أكثر من ١٠٠ ألف من السوريين إلى الهجرة سعياً وراء العمل في البلدان المجاورة.

في تشرين الثاني ١٩٦٣، تشكلت في سوريا حكومة جديدة برئاسة أمين الحافظ. فعلاوة على البعثيين اليساريين الذين كان يستند إليهم أمين الحافظ في ذلك الوقت، ضمت الحكومة عدداً من ممثلي البعثيين اليمينيين. فإن منصب نائب رئيس الوزراء، مثلاً، قد شغله اللواء محمد عمران الذي كان مع مؤيده رئيس الحرس القومي عبيد، دعامة قيادة البعث اليمينية.

وسرعان ما نشب الصراع السياسي السافر بين محمد عمران وأمين الحافظ. وقد اشتد هذا الصراع بخاصة بعد حوادث العراق في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. وفي مستهل ١٩٦٤، رأى أمين الحافظ نفسه معزولاً عن أغلبية أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة الذين كانوا يدعمون محمد عمران في احتجاجاته على سياسة التساهل التي طبقها الحافظ حيال مختلف الكتل السياسية، ولا سيما حيال كتلة الحوارني. وفي شباط (فبراير) ١٩٦٤، نشبت اضطرابات في بانياس، واتخذت طابع صدام مسلح بين السنيين والعلويين. وفي ٢٢ شباط، أي في يوم ذكرى الوحدة بين سوريا ومصر، جرت في مدينة حماة اضطرابات كبيرة معادية للحكومة اشترك فيها أيضاً ملاكو الأراضي الحاقدون على استمرار مصادرة الأراضي في البلاد. ولكن الحكومة قمعت الاضطرابات، وقامت باعتقالات واسعة في حمص واللاذقية وحلب ودير الزور وغيرها من المدن.

وفي هذه الظروف، نشر الحزب الشيوعي في أواخر ١٩٦٣ بياناً دعا فيه من جديد إلى إنشاء جبهة وطنية واسعة في البلاد لأجل إقامة حكم ديمقراطي وطني يستند إلى هذه الجبهة.

أدى الوضع العصيب في البلاد، والفشل في تحقيق فكرة الوحدة العربية إلى تزايد عزلة البعثيين في سوريا أكثر فأكثر. وبرزت الضرورة الملحة إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجية الحزب وتكتيكه، وإلى البحث عن السبل للحفاظ على مواقعه، الأمر الذي كان المؤتمر القومي السادس قد أرسى أسسه. وكانت المسألة الأساسية مسألة اختيار السند الطبقي للحزب في أعماله اللاحقة.

شرعت قيادة الحزب تدعو بنشاط إلى «أفكارها ونواياها الاشتراكية» وإلى مواقعها المعادية للرأسمالية الغربية. وأذاعت لمناسبة الذكرى السنوية الأولى لثورة الثامن من آذاء بياناً خاصاً أشارت فيه إلى أن الحزب يعترف بالأخطاء التي ارتكبها وانه سيفعل كل ما في وسعه لتطهير صفوفه من المخربين والمنحرفين، وانه سيناضل ضد الإمبريالية والعرقية، ويجمع بين النضال في سبيل الوحدة والنضال في سبيل الحرية والاشتراكية.

واتخذ حزب البعث جملة من الإجراءات العملية لتوطيد النهج الذي سلكه. ففي ٢٦ نيسان (ابريل) وضع موضع التنفيذ دستور موقت جديد جاء فيه أن سوريا «جمهورية اشتراكية ديمقراطية شعبية تؤمن بوحدة العرب وتناضل في سبيل تحقيقها». وعهد بالسلطة التشريعية العليا إلى «مجلس الثورة القومي»، وبالسلطة التنفيذية إلى مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء.

وفي نيسان ١٩٦٤، أعلنت الحكومة تأميم مؤسستين صناعيتين في دمشق ومعمل في اللاذقية. وكانت هذه المؤسسات تنتج ٧٤٪ من مجمل إنتاج سوريا من الأقمشة. وفضلاً عن ذلك، أممت الحكومة ١٥ مؤسسة كبيرة، وطبقت نظام الإدارة الذاتية. لقد كان تأميم المؤسسات الصناعية بعد تأميم المصارف وشركات الضمان في ١٩٦٣ الخطوة الأولى التي قامت بها الحكومة لفرض رقابة الدولة على اقتصاد البلاد.

وفي أواسط أيار (مايو) ١٩٦٤ انتخب مجلس الرئاسة وفقاً لأحكام الدستور. وقد ضم أمين الحافظ، بصفته رئيساً للمجلس، وصلاح الدين البيطار ومحمد عمران بصفتهما نائبي الرئيس، وممثلين عن حزب البعث بصفتهما عضويه، هما الدكتور نور الدين الأتاسي ومنصور الأطرش. وعهد إلى صلاح البيطار بتأليف الحكومة الجديدة. وقد نادى برنامج الحكومة بالنضال ضد الاستثمار وضد التبعية حيال الرأسمال الأجنبي، وبتوطيد استقلال الاقتصاد الوطني، وأفضلية تطوير القطاع العام، وتسيير الاقتصاد على أساس التخطيط، وتطبيق الإصلاح الزراعي بانسجام ومثابرة، وغير ذلك من الإجراءات.

وتجاوباً مع الحركة الديمقراطية الواسعة، أعلنت الحكومة العفو عن المعتقلين السياسيين، وسمحت للنقابات بالنشاط السياسي وباتحادها في اتحاد وطني عام. وتم إقرار نظام داخلي جديد للنقابات.

ولكن قيادة حزب البعث اليمينية حاولت في الوقت نفسه أن تقيم صلات وثيقة مع البرجوازية الكبيرة في البلاد. وأعلنت أنه لا يمكن أن يحالف النجاح التطور الاقتصادي في سوريا إلا شرط اجتذاب الرأسمال الخاص على نطاق واسع، سواء منه السوري أم الأجنبي. وبدأت حكومة

البيطار مفاوضات نشيطة مع الشركات الأجنبية بصدد اشتراكها في تطور البلد الاقتصادي. وشجعت إلى أقصى حد نشاط القطاع الخاص عن طريق منح القروض والإعانات. ودعت الحكومة إلى الوحدة الفكرية والقومية بين الطبقات، مؤكدة على دور الرأسماليين المحليين في تطوير الاقتصاد الوطني. وأعلنت القطاع الخاص قطاعاً مقدساً لا يمس.

ومع ذلك قابلت البرجوازية السورية الكبيرة نهج البعثيين اليمينيين الجديد بالحذر والاحتراس. وبما أنه لم يكن لها أي ممثل لا في الحكومة ولا في أي من الهيئات العليا لسلطة الدولة، فقد خشيت قيام موجة جديدة من التأميمات، واعتبرت تنازلات البعثيين دليلاً على اشتداد ضعف الحكومة وتقلقلها. وبما أنه لم تكن تتوفر لها أي إمكانية فعلية لتنظيم انقلاب عسكري إذ أن الجيش كان خاضعاً كلياً لرقابة البعثيين، فقد قررت أن توجه نشاطها ضد الحكومة وجهة تشويش الحياة الاقتصادية في البلاد.

امتنعت البرجوازية عن توظيف الرساميل في بناء المشروعات الصناعية الجديدة. وفي مستهل ١٩٦٤، شرع أصحاب عدد من المؤسسات الصناعية يغلقون مؤسساتهم أو يخفضون إنتاجها متذرعين بالمصاعب وبانعدام الأموال والموارد. أما القروض التي أخذها الصناعيون من الدولة لأجل توسيع الإنتاج، فإنهم رفضوا بشتى الحجج والذرائع أن يعيدوها إلى مصارف الدولة، واكتفوا باستغلالها كرأسمال متداول. وطفقوا ينقلون إلى الخارج الأرباح الناجمة عن ذلك. وهبطت أسعار أسهم المؤسسات الصناعية الأساسية هبوطاً شديداً. وشرعوا يصرفون العمال من العمل. وازداد عدد العاطلين عن العمل. ونشأ في القطر وضع اقتصادي عصيب. ولم تنفذ الخطة الخمسية، وتعرضت للخطر جميع خطط الدولة للاقتصاد الوطني.

أدت البطالة المتفاقمة والوضع المتأزم في الاقتصاد إلى تعاظم استياء الشعب من سياسة قيادة حزب البعث اليمينية. وكانت البرجوازية السورية تأمل في إسقاط الحكم البعثي باستغلال هذا الاستياء. ولكن آمالها لم تتحقق. فإن استياء الجماهير الشعبية قد أسهم في حمل القوى اليسارية في الحزب على إدراك الضرورة الملحة إلى تطبيق المزيد والمزيد من التحويلات

الاجتماعية والاقتصادية. فشرعت تطالب الحكومة بأن تتخذ على الفور تدابير اجتماعية واقتصادية ملموسة، وتطهر جهاز الدولة، وتطبق غير ذلك من الإجراءات.

ونظراً لتفاقم النضال الطبقي، واجه حزب البعث ضرورة شن هجوم فعال على مواقع الرأسمال الخاص، رغم مقاومة البرجوازية الكبيرة والأوساط اليمينية في حزب البعث. وقد أدى الصراع المشتد داخل الحزب في آخر المطاف إلى تنازل ميشال عفلق عن القيادة. وصار اللواء أمين الحافظ أميناً عاماً لقيادة حزب البعث القطرية السورية. وفي ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، شكل أمين الحافظ حكومة جديدة.

باشرت حكومة أمين الحافظ بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز قطاع الدولة (القطاع العام). وبين هذه الإجراءات، يتسم بأهمية كبيرة المرسوم الذي صدر في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤. فقد أعلن هذا المرسوم تأميم جميع موارد البلاد البترولية والمعدنية ومنع تحويلها واستغلالها من قبل الشركات الأجنبية والأفراد.

في النصف الأول من ١٩٦٥ صدرت جملة من المراسيم بتأميم عدد كبير من المؤسسات الصناعية. ومن جراء ذلك، صارت جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في يد الدولة. وأصبح قطاع الدولة في الصناع يملك ٨٠٪ من الإنتاج الصناعي. وبقيت في القطاع الخاص المؤسسات الحرفية الصغيرة الذي ظل إنتاجها يشغل، مع ذلك، مكاناً مرموقاً في الإنتاج العام. وقد حاولت الحكومة أن تجتذب البرجوازية المتوسطة والصغيرة إلى التعاون، لا أن تخيفها.

وقد أدت سياسة الحكومة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، كما كان ينبغي توقع ذلك، إلى استفحال النضال الطبقي في سوريا. فإن تأميم أغلبية المؤسسات الكبيرة والمتوسطة قد سدد ضربة خطيرة إلى الرأسمال الخاص واستتبع بالطبع الاحتجاجات الحادة من جانب البرجوازية والتجار. وقد وقعت جملة من الأخطاء عند تطبيق التأميم عملياً، لأن الحكومة لم تهيئه وتراقبه بدقة. وهذا ما تجلى مثلاً فيما يلي: علاوة على مؤسسات

البرجوازية الكبيرة والمتوسطة، شمل التأميم ملكية عدد من منتجي البضائع الصغار ومن الوسطاء التجاريين. وسرعان ما استغلت الأوساط المعارضة من البرجوازية وتكتلاتها السياسية استياءهم.

في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، دعا رجال الدين الشعب إلى الجهاد ضد الحكومة. وأخذت تتشكل بتبرعات التجار فصائل أسميت «بفصائل محمد»، تحت قيادة ممثلي الحزب السياسي الديني، حزب «الأخوان المسلمين». ولكن حكومة أمين الحافظ حظيت بالتأييد الحازم من جانب العمال والفلاحين وجميع القوى التقدمية في سوريا. وقامت في البلاد مظاهرات واجتماعات ضخمة دفاعاً عن مراسيم الحكومة بالتأميمات. فأخفقت فتنة الرجعية. وأصبح في وسع الحكومة، بالاعتماد على مساندة الشعب، أن تمضي قدما في طريق تعميق التحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت بتحقيقها.

ففي شباط (فبراير) ١٩٦٥، شرعت الحكومة تنتزع التجارة الخارجية من يد القطاع الخاص. فوضعت تحت رقابة الدولة نحو ٦٠٪ من التجارة الخارجية.

وفي الوقت نفسه، بدأت إشاعة الديمقراطية في حياة البلاد السياسية: فقد أخلى سبيل المعتقلين السياسيين، وعاد المهاجرون السياسيون إلى الوطن. وفي آب (أغسطس) ١٩٦٥، ضم المجلس الأعلى لقيادة الثورة، بعد إعادة تنظيمه وتوسيعه، علاوة على ممثلي حزب البعث والضباط، ممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا، ومنظمات الفلاحين ونقابة المعلمين ونقابة المحامين، والمنظمات النسائية والخ.. ونشطت الحركة العمالية والنقابية. كذلك نشطت الحركة الفلاحية وقويت.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، انعقد المؤتمر الأول القطري لمنظمات الفلاحين. وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، المؤتمر الأول للتعاونيات الزراعية. وقد أشار مندوبو المؤتمرين إلى ضرورة تحقيق الإصلاح الزراعي بمزيد من السرعة، واشتراك الفلاحين فيه بصورة نشيطة، واتخاذ الإجراءات الفعالة لرفع مستوى الزراعة، ولا سيما عن طريق توسيع التعاون

الزراعي وتحسين نظام تقديم القروض الحكومية للتعاونيات الزراعية وللفلاحين الفقراء، والخ. .

أدى النهج الرامي إلى تحقيق التحويلات الاجتماعية والاقتصادية إلى المزيد من تفاقم الصراع داخل حزب البعث. ومن جراء ذلك، أقصي اللواء أمين الحافظ عن العمل الحزبي وعن رئاسة الحكومة لفترة من الزمن.

وفي أيلول ١٩٦٥ تألفت حكومة جديدة برئاسة أحد زعماء الجناح اليساري هو يوسف زعين. وشغل ممثلو البعثيين اليساريين المواقع الأساسية سواء في الحكومة أم في قيادة البعث القطرية. وأصبح زعيم آخر من زعماء البعثيين اليساريين، وهو صلاح جديد، الأمين العام لقيادة البعث السوري. وأعلنت حكومة زعين عن عزمها على بناء «المجتمع الاشتراكي»، والقيام بتحويلات اجتماعية واقتصادية غايتها رفع مستوى حياة الكادحين، وتوطيد علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية.

ولكن تبين أن تفوق القوى اليسارية كان قصير الأمد. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥، اتخذ الصراع في قلب الحزب شكل أزمة سياسية حادة. ونجح زعماء الجناح اليميني، بتأييد القيادة القومية للحزب، في حل قيادة الفرع القطري السوري من حزب البعث.

وشكل صلاح الدين البيطار حكومة جديدة لم تضم أي ممثل لا عن قيادة الحزب القطرية السابقة ولا عن الجيش السوري. وخلافاً للدستور، صدر في ١٥ شباط (فبراير) مرسوم بإجراء تعديل جزئي في قوام مجلس الثورة القومي وتوسيعه؛ ومن جراء ذلك أصبح مجلس الثورة القومي يتشكل بأغلبيته من البعثيين اليمينيين وأنصارهم. ولكن جميع هذه الإجراءات لم تكن أكثر من حل شكلي للأزمة. فقد ظلت الأزمة معلقة سياسياً. وظل الصراع يحتدم في داخل الحزب.

انعش وصول البعثيين اليمينيين إلى الحكم نشاط البرجوازية والاقطاعيين. فشرعوا يطالبون بإصرار مشتد بإلغاء قوانين التأميم والاصلاح الزراعي، وبعث «حرية المبادهة». وبعد فترة وجيزة، طرحت هذه المطالب

رسمياً على بساط البحث أمام حكومة البيطار في ما يسمى بمذكرة غرفة التجارة والصناعة في حلب. ووفقاً لهذه المطالب، وضعت الحكومة بعد فترة وجيزة مشروع قانون بإلغاء التأميمات وبإعادة العديد من المؤسسات الصناعية إلى أصحابها السابقين.

كذلك طالبت الأوساط البرجوازية الاقطاعية وقسم من المثقفين في المدن باقصاء العسكريين عن قيادة القطر السياسية. فأقصي ممثلو الجيش من مجلس الثورة القومي ومن قيادة حزب البعث القطرية السورية ومن الحكومة. وبما أن ممثلي البعثيين اليساريين كانوا يشكلون أغلبية سلك الضباط في الجيش السوري، فقد طرح البيطار مسألة إعادة النظر في طريقة استكمال سلك الضباط، بحيث تقل فيه «العناصر الريفية». وأعد مرسوم بصرف عدد كبير من الضباط ذوي الميول التقدمية من الجيش وبإبعادهم خارج البلاد. وهكذا اتجهت حكومة البيطار قطعاً نحو تجميد وتصفية التحويلات التقدمية المحققة ونحو أقصاء البعثيين اليساريين من قيادة القطر.

وأسرعت الصحافة العربية الرجعية وكذلك الصحافة الغربية تنبىء بإمكان السماح للأحزاب البرجوازية الإقطاعية التقليدية في سوريا باستئناف نشاطها. ولكن آمال الرجعية، الداخلية والخارجية على السواء، لم تتحقق، لأن التحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في البلاد أدت إلى تغيرات جدية في وعي الجماهير الشعبية وإلى تعاظم نشاط العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين المدنيين والعسكريين، والطلاب وسائر فئات الشعب السوري. وقامت الاضرابات والمظاهرات في الكثير من المدن ـ في دمشق وحمص وحماة واللاذقية وغيرها. وطالب العمال بمواصلة تطبيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبالنضال الدائب ضد الرأسمالية، وبالوحدة مع البلدان العربية التقدمية، وبالصداقة مع الدول الاشتراكية.

حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦

في هذا الوضع الناشىء، اقترح الجناح اليساري من حزب البعث السوري أن يصار على الفور إلى عقد مؤتمر قومي أو مؤتمر قطري استثنائي لأجل بحث الوضع في البلاد. ولكن القيادة القومية رفضت هذا الاقتراح. وفي ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦، اقصيت القيادة اليمينية وحكومة البيطار من الحكم. وضمت قيادة الحزب القطرية الموقتة ممثلي الجناح الثوري الديموقراطي اليساري في الحزب. وقد كانت لدعم الحركة من قبل أحد زعماء الجناح الثوري الديموقراطي في الحزب، آمر القوات الجوية المسلحة، اللواء حافظ الأسد، أهمية كبيرة في نجاح مآل الأحداث. ودشنت «حركة ٢٣ شباط» مرحلة جديدة في تطور سوريا الثوري.

فقد انتقلت السلطة إلى قيادة البعث القطرية السورية الموقتة. وبموجب مرسوم خاص، ألغي الدستور الموقت الساري المفعول وحل مجلس الثورة القومي. وعين نور الدين الأتاسي، النائب السابق لرئيس مجلس الرئاسة، رئيساً للجمهورية.

وعلاوة على البعثيين اليساريين، ضمت الحكومة التي ألفها الدكتور يوسف زعين، عدداً من الشخصيات التقدمية، بينها شيوعي واحد. وأعلنت الحكومة أن مهمتها الأساسية هي السير إلى النهاية بجميع التحويلات التقدمية، وبناء المجتمع الاشتراكي على أساس علمي مع مراعاة الظروف الملموسة القائمة في العالم العربي.

ونظراً للخلافات الجدية بين القيادة القطرية السورية وقيادة البعث القومية، تقرر عقد مؤتمر قطري استثنائي، لبحث جميع قضايا الساعة في سياسة الدولة والحزب، وانتخاب قيادة قطرية دائمة. وقد انعقد المؤتمر في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ ودام أكثر من أسبوعين. وجاءت قراراته توطد النهج السياسي الجديد وتشكل نقطة انعطاف في تاريخ حزب البعث السوري.

وشرعت حكومة زعين تطبق عملياً البرنامج الذي أعلنه الحزب والقرارات التي اتخذها المؤتمر الاستثنائي. وقد أوليت الزراعة قدراً كبيراً من الاهتمام. ففضلاً عن توزيع الأراضي، أنشئت في الوقت نفسه مزارع حكومية اختبارية، وتعاونيات زراعية للتصريف، وتعاونيات للمشاركة في حراثة الأرض. ولأجل تنظيم نشاط الفلاحين والدفاع عن مصالحهم، أنشىء في ١٧ نيسان(أبريل) ١٩٦٦ اتحاد روابط الفلاحين. واتخذت الإجراءات لتوسيع وتوطيد القطاع العام في الاقتصاد. واتخذت الإجراءات لرفع مستوى حياة العمال والمستخدمين وسائر فئات السكان من ذوي المداخيل الصغيرة.

واتجه قادة سوريا الجدد وجهة التقارب وتوطيد التعاون مع جميع البلدان العربية والتقدمية. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، عقدت سوريا و(ج ع م) اتفاقية بشأن الدفاع المشترك تنص على تنسيق الأعمال السياسية والعسكرية إذا ما تعرض أحد هذين البلدين للعدوان. وفضلاً عن ذلك، اتفق الطرفان على التعاون وتنسيق النشاط في ميادين الاقتصاد والثقافة والإعلام.

وتطورت العلاقات الاقتصادية وعلاقات الصداقة بين سوريا والبلدان الاشتراكية تطوراً كبيراً. وعقدت الحكومة مع غالبية هذه البلدان اتفاقيات خاصة بشأن التعاون الاقتصادي والتقني.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٦، تم التوقيع على بروتوكول بشأن التعاون الاقتصادي والتقني بين سوريا والاتحاد السوفياتي على بناء سد الفرات ومحطته الكهربائية، وعلى تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى.

وفي ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ طلبت الحكومة السورية من «شركة نفط العراق» زيادة العائدات التي تدفعها لقاء تمرير البترول في الأراضي السورية، كما طلبت منها أن تدفع الدين الناجم عن خطأ حسابات الشركة في السنوات العشر الأخيرة. وقد أحرزت سوريا النصر في نضالها ضد «شركة نفط العراق» بفضل تضامن القوى الوطنية في الداخل، ووحدة الحكومة والشعب، وتأييد البلدان العربية والدول الاشتراكية وجميع أوساط الرأي العام العالمي التقدمية. ففي ٢ آذار (مارس) ١٩٦٧، اضطرت إدارة الشركة للموافقة على مطالب الحكومة السورية.

الفصل الثاني عشر
حرب حزيران ١٩٦٧

في الستينات، برزت خلافات عديدة بين الدول العربية، وظهرت القضية الفلسطينية بشكل أكره العالم على أخذها بعين الاعتبار، بعدما جعلتها أجهزة الإعلام الصهيونية شبه منسية. فإذا بالدول العربية تستيقظ، وتدرك أن قضية فلسطين ليست قضيتها الأولى فحسب، بل هي قضيتها الحيوية والأساسية، فإما أن تحل على مبادىء الكرامة والحق والعدالة، أو لا يكون للعرب مكانة ولا وزن ولا قيمة في العالم.

قضية «الكيان الفلسطيني»

وسط الظروف البالغة الصعوبة والتعقيد، والحافلة بالتحركات السياسية، والعسكرية، والشعبية، تجلت قضية فلسطين وازدادت وضوحاً. ومنذ العام ١٩٥٠، ما انفكت اللجنة العربية العليا في فلسطين تطالب الدول العربية وجامعتها بإنشاء جيش فلسطين وبعث كيان فلسطين. ولكن الجامعة لم تتحرك جدياً إلاّ عام ١٩٥٩، حين اتخذت لجنتها السياسية قراراً، في آذار (مارس)، بالموافقة على مطالب اللجنة العربية العليا. ولم يكن ثمة أقل اتفاق، بين الدول العربية، على الجانب الذي يمثل شعب فلسطين.

عام ١٩٦٣ عين مجلس الجامعة السيد الشقيري، مندوب السعودية السابق إلى الأمم المتحدة، ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية.

ولهذا التكريس عوامل بالغة العمق والخطورة، تثبت نهائياً، وبما لا يرقى إليه شك، إفلاس الإعلام الصهيوني الذي بذل قصارى جهده لإيهام العالم بما يلي:

١ ـ أن فلسطين هي أرض بلا شعب، واليهود شعب بلا أرض، فمن العدل أن تكون تلك الأرض لهذا الشعب.

٢ ـ أن العرب ليسوا أمة يحسب لها حساب، بل هم جماعات متخلفة تسير على طريق الانقراض كالهنود الحمر.

وفي مقدمة تلك العوامل: قيام النظامين السوري والعراقي على أساس عقائدي واضح، وتشديدهما على ضرورة النضال ضد العدوان الصهيوني مهما يكن الثمن، واقتناعهما المطلق بأن أساليب المفاوضة والتفاهم غير ممكنة مع دولة عنصرية توسعية معتدية كإسرائيل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جيلاً جديداً، غير الجيل السابق المخضرم، قفز إلى مراكز الحكم والقيادة في بعض الدول العربية، وإلى أن المهجرين الفلسطينيين استعادوا ثقتهم بنفوسهم، وإيمانهم بحقهم، فشرعوا يجمعون صفوفهم ويوحدون كلمتهم، تأهباً للعودة إلى ميدان الكفاح المسلح.

طوال العامين ١٩٤٨ و ١٩٤٩، أكرههم الإرهاب الصهيوني على مغادرة ديارهم، ويكفي أن نذكر فظائع دير ياسين، والطيرة، وغزة، لتتكون لدينا صورة واضحة عن قسوة ذلك الإرهاب، حيث بلغ عدد اللاجئين إلى البلدان العربية المجاورة لفلسطين حوالي مليون نسمة، فكانت حركة التهجير القسري تزداد اتساعاً تحت ضغط الاضطهاد الصهيوني المنطلق من خطة مدروسة غايتها تفريغ الأرض الفلسطينية من العرب.

تلبّد الأجواء في المنطقة

كانت إسرائيل قد باشرت منذ العام ١٩٥٩ تحويل مياه الأردن إلى أراضيها، وكادت أن تنجز مشروعها هذا عام ١٩٦٤، مما حمل الرئيس عبد الناصر على انتهاج سياسة جديدة ترمي إلى تحقيق الوحدة العربية.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ عقد في القاهرة مؤتمر قمة عربي تمثلت فيه الدول الأعضاء في الجامعة، وكانت غايته القيام بعمل مشترك ضد

إسرائيل، فأنشئت قيادة عربية موحدة، وقدم الشقيري مشروعاً يقضي بتأليف مجلس وطني فلسطيني.

وفي أيار (مايو) في العام نفسه، عقد مؤتمر قومي فلسطيني في القسم العربي من مدينة القدس وقرر إنشاء «حركة تحرير فلسطين» أو «فتح». وأقام لهذه الغاية معسكرات تدريب للفلسطينيين، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لحركة التحرير.

وأعلنت شرعة هذه الحركة في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، فجاء فيها رفض تقسيم فلسطين، واعتبار قيام دولة إسرائيل غير شرعي، واعتبار فلسطين وحدة لا تتجزأ ضمن الحدود التي كانت لها في عهد الانتداب البريطاني.

وتم عقد مؤتمر قمة عربي خلال العام نفسه، فأقر مشروع تحويل روافد الأردن؛ إلا أن هذا المشروع بقي حبراً على ورق، كما بقي كذلك اقتراح حركة التحرير بإنشاء جيش تحرير فلسطين في سيناء قائماً.

وبين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٦ نشبت معارك شديدة بين الفدائيين العرب والقوات الإسرائيلية، انطلاقاً من الحدود السورية بشكل أخص. وكان مجمل الفدائيين ينتمي إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» و «العاصفة»، و«جبهة تحرير فلسطين».

لم يقم بين الدول العربية أقل اتفاق عملي على «سياسة فلسطينية حصينة»، إلا أن قضية فلسطين طرحت نفسها بقوة ووضوح لم يكونا لها منذ العام ١٩٤٩ فاسترعت انتباه الرأي العام الدولي.

نحو الحرب

في شباط (فبراير) ١٩٦٦ حدث انقلاب في سوريا رفع إلى مراكز الحكم والقيادة الفئة المتشددة من حزب البعث. ووقع الرئيس عبد الناصر مع دمشق معاهدة دفاع مشترك في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه.

أما الاشتباكات فكانت تتوالى على الحدود وفي داخل فلسطين بين

الفدائيين والقوات الإسرائيلية التي راحت تشن غارات انتقامية على المدنيين اضطرت مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار بإدانتها في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦.

وانتهج القادة الإسرائيليون سياسة العنف حيال النظام السوري على أمل أن يزعزعوه، كما حاولوا ذلك عام ١٩٥٦ مع عبد الناصر.

واجتمعت اللجنة المشتركة للهدنة للمرة الأولى منذ سنوات، تلبية لدعوة وجهها إليها أمين عام الأمم المتحدة، فتبين عجزها عن القيام بأقل عمل إيجابي. أما أحداث شهر أيار (مايو) ١٩٦٧ فمعروفة على الصعيدين العربي والعالمي، وخلاصتها أن أنباء وردت من مصادر سوفياتية، وكذّبتها مراجع الأمم المتحدة، مفادها أن إسرائيل تحشد قوات ضخمة على حدودها الشمالية، فطالب السوريون حلفاءهم المصريين بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك، فاستنفر جيشا البلدين، وسحبت قوات الطوارىء الدولية تلبية لطلب مصر، في ١٨ أيار (مايو) وفي ٢٠ منه أعلنت الدول العربية تضامنها مع مصر وسوريا إذا شنت إسرائيل هجوماً على هذه أو تلك.

وأخيراً، في ٢٢ أيار (مايو)، أعلن عبد الناصر إقفال مضائق تيران. وتميزت هذه الأحداث المتسارعة وما أدت إليه من نشوب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بثلاث ظواهر جديدة بالحفظ والتدوين، وهي:

١ ـ تصرف الفئات المحاربة.

٢ ـ قرار أمين عام الأمم المتحدة.

٣ ـ موقف الدول الكبرى.

في ما يتعلق بالظاهرة الأولى، أجمع المراقبون على أن الدول المعنية الثلاث، مصر، وسوريا، وإسرائيل، لم تكن راغبة في خوض تلك الحرب. وذهب بعضهم إلى القول بأن الرئيس عبد الناصر أراد تلبية المطلب السوري، على أمل أن يحقق انتصاراً سياسياً دون خسائر عسكرية، مع أنه يعلم حق العلم أن إقفال مضيق تيران هو سبب كافٍ لحمل إسرائيل على القتال، وهذا ما أكدته الحكومة الإسرائيلية في ٣٠ أيار (مايو) إذ أعلنت أنها مستعدة لأن

تلجأ إلى القوة، وأن تخوض الحرب وحدها إذا دعت الحاجة لفتح مضيق تيران.

وفي ما يتعلق بقرار الأمين العام للأمم المتحدة، يوثانت، فقد قوبل بانتقاد شديد من الوجهة القانونية، لوجود مذكرة سرية تعهد بها عبد الناصر للأمين العام السابق بأن لا يطلب انسحاب قوات الطوارىء إلا بعد الاتفاق عليه بين الحكومة المصرية والمنظمة الدولية. وكان الطلب الذي أعلنه الرئيس المصري بمثابة إنذار وجهه إلى الأمم المتحدة من غير أن ينتظر موافقتها.

أما موقف الدولتين العملاقتين فقد توخى، قبل كل شيء، الحؤول دون المواجهة بينهما. وفي هذا السبيل، وجهت كل منهما إلى الجانب المحسوب عليها كل ما في وسعها من النصائح والتحذيرات. وطالبت كل منهما بالمحافظة على الأوضاع الراهنة. ولكن أمر الحرب كان قد تقرر في مكان آخر.

الاحتلال

في اليوم الأول لنشوب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بادر مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته وخلافاً لموقفه عام ١٩٥٦، فاتخذ قرار بوقف إطلاق النار رقمه ٢٣٤ تاريخ ١٩٦٧/٦/٧.

وكان الأردن قد انضم إلى الجبهة العربية في أواخر القتال فقبلت كل من مصر وإسرائيل قرار وقف إطلاق النار، واشترطت سوريا والأردن قبول إسرائيل لتقبلا.

وقف الحرب

في ٩ حزيران (يونيو) وافقت سوريا وإسرائيل على وقف القتال، ولكن القوات الإسرائيلية تابعت تقدمها في مرتفعات الجولان السورية طوال يومين رغم صدور قرار وقف النار والقبول به.

وأذعن مجلس الأمن لهذا الأمر الواقع في القرار رقم ٢٣٧ الذي اتخذه

في ١٤ حزيران (يوليو) إلا أنه توسل إلى إسرائيل أن تسهر على سلامة سكان المناطق المحتلة.

ولما تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه القضية في دورة استثنائية بتاريخ ١٧ حزيران (يوليو)، دلت مناقشاتها على أن أكثرية الأعضاء تستنكر الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي العربية، وتربط انتهاء النزاع المسلح بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي. وهناك من قام يعلن أن إسرائيل لا تستطيع تبرير هجومها العدواني، بمواقف عبد الناصر، مهما تكن هذه المواقف متطرفة، لأن مصر تدافع عن حق واضح، بينما وجود إسرائيل هو، بحد ذاته، عدوان على العرب في أرضهم وشعبهم. وفي هذا الجو المحموم، انتهت الجمعية العمومية إلى اتخاذ قرار ببذل كل المساعدات الإنسانية وبإدانة إسرائيل على ضم الجزء الشرقي من القدس إلى ممتلكاتها في ٢٧ و ٢٨ حزيران (يوليو). وتجدر الإشارة إلى أن نص القرار أورد عبارة الجزء الشرقي عوضاً عن الجزء العربي من القدس. وهذا منتهى المهارة في تحوير الحقائق وتزوير التاريخ، بهدف نزع الصفة العربية والهوية الحقيقية عن المدينة المقدسة (قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ تاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، والقانون الصادر عن الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧ في موضوع حماية الأماكن المقدسة).

وفي الخريف، اجتمع مجلس الأمن مراراً ليدرس الحالة في الشرق الأوسط، وتحديد أسباب خرق اتفاقيات الهدنة، فأسفرت اجتماعاته عن تبني قراراً بالإجماع في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ قدمه الوفد البريطاني وهو القرار رقم ٢٤٢.

واحتوى القرار على مبدأين أساسيين هما:

١ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.

٢ ـ احترام سيادة كل دول المنطقة وسلامة أراضيها.

والمشكلة الكبيرة في هذا القرار هي اللبس الوارد في النص الإنكليزي والقائل: «انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ محتلة»، بينما النص

الفرنسي يجزم بأن الانسحاب يجب أن يشمل «الأراضي العربية المحتلة».

ومن الواضح أن الفرق شاسع بين تجهيل النص الإنكليزي، وتعريف النص الفرنسي.

بهذا اللبس المقصود، اصطدمت وساطة الدكتور يارنغ، وعليه تحطم اللاسلم واللاحرب (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣).

أسفرت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن تبدل معطيات الصراع العربي الإسرائيلي كلها تبدلاً عميقاً وبعيد المدى، مما جعل إمكانات الحل تتقلص وتتوارى عن البصائر، في مختلف التطورات العسكرية والديبلوماسية والسياسية. وأهم هذه المعطيات الجديدة كانت:

١ ـ أثبتت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أن نسبة القوة العسكرية في الشرق الأوسط ليست لمصلحة العرب، فالأيام الستة التي استغرقها القتال أنزلت بهم خسائر موجعة: ألوف القتلى والجرحى، موجة لاجئين جدد، تدمير العتاد الحربي المصري، احتلال قسم كبير من الأراضي المصرية والأردنية والسورية، اضطراب وارتباك مخيف في الرأي العام العربي.

والأفدح من تلك الهزيمة الكارثة أن انقلاب ميزان القوى لم يكن قريباً ولا حتى ممكناً في زمن ملحوظ، مهما تكثفت المساعدات السوڤياتية، خصوصاً لأن مصر تخلت عن عدد كبير من المستشارين السوڤيات الذين كانت تستعين بهم، بعدما رفض الاتحاد السوڤياتي تزويدها بما طلبت من الأسلحة المتطورة، وكان ذلك في تموز (يوليو) ١٩٧٢.

٢ ـ اكتسبت إسرائيل، باحتلالها مساحات كبيرة من الأراضي العربية أوراقاً رابحة في كل ما يمكن أن يحدث بعد الحرب من المفاوضات والتسويات خصوصاً على الصعيد الستراتيجي، ناهيك أنها أبعدت عن حدودها الأساسية خطر كل هجوم قد يشنه العرب عليها مستقبلاً.

وأثبتت الأحداث فيما بعد أن إسرائيل لم تكن تعتبر هذه الأراضي المحتلة بمثابة عملة تبادل لكسب السلام، بل اعتبرتها غنائم حرب أو قطعاً مستعادة من «أرض الميعاد» التي هي من وطن اليهود الممتد من النيل إلى

الفرات. وعلى أساس هذا المفهوم أعلنت أن الأراضي المحتلة أصبحت جزءاً لا يتجزأ منها، وراحت تبني المستعمرات وتوطن المهاجرين الجدد، وتقيم التحصينات الضخمة.

٣ ـ أدى الاحتلال إلى تهديد وحدة الأردن الذي انتزعت منه أكثف مناطقه عمراناً وسكاناً وإنتاجاً زراعياً وصناعياً، وإلى اختلال توازن السياسة المصرية.

ولما كانت هاتان الدولتان العربيتان لا تستطيعان التخلي عن أراضيهما المحتلة، فقد اضطرتا إلى القبول بفتح باب المفاوضات. وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم بين آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، اتخذ قرار بناء على رغبة الرئيس عبد الناصر والملك حسين، باللجوء إلى مختلف التدابير السياسية والدبلوماسية لإزالة آثار العدوان الصهيوني.

إلاّ أن نص مقررات الخرطوم يدل دلالة واضحة على أن الاتفاق لم يكن تاماً بين الدول العربية، فهناك من استنكر اللاءات الثلاث الواردة فيه، وهي: لا اعتراف بإسرائيل، لا تفاوض معها، ولا سلام.

وبعد ثلاثة أشهر قبلت مصر والأردن القرار ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي، ورفضته سوريا، فكان هذا القبول نقضاً لقرار مؤتمر الخرطوم من قبل القاهرة وعمان.

وعلى الرغم من حرب الاستنزاف التي أعلنها عبد الناصر، وكثرت فيها عمليات القصف وحوادث الحدود طوال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، ظلت سياسة مصر والأردن متجهة إلى اعتماد المفاوضة لاستعادة الأراضي المحتلة.

٤ ـ تغيرت مقاييس القضية الفلسطينية كلها، طولاً وعرضاً وعمقاً، ولا سيّما غزة التي يقطنها عدد كبير من المهجرين الفلسطينيين، ونبّه ذلك الواعين من العرب وغير العرب إلى ضرورة إيجاد حل عادل لهذه القضية برمتها.

إنَّ اتخاذ القرار ٢٤٢ بالإجماع في مجلس الأمن الدولي، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ يعتبر خطوة واسعة إلى الأمام على طريق حل القضية الفلسطينية، لأن الأمم المتحدة لم تكن اتخذت قبله، منذ العام

١٩٤٧، موقفاً معيناً من مأساة الشعب الفلسطيني والنزاع الناشب بين العرب والصهاينة.

وأهم ما في هذا القرار، «إقامة السلام على أساس الاعتراف بسيادة دول المنطقة، وحقها في الحياة والحرية والسلم في داخل حدود آمنة ومعترف بها»، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، حيث أن عدد المطالبين بهذا الأمر يزداد بين الدول الأعضاء.

في المقابل أصرت إسرائيل على أن يتم السلام عن طريق التفاوض المباشر بينها وبين العرب، وأعلنت تكراراً أنها لن تنسحب من الأراضي المحتلة قبل الوصول إلى حل شامل ونهائي، وأن هذا الحل لن يكون إلا بتصحيح الحدود، لأنها تعتبر حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ غير آمنة وغير دقيقة.

لكنّ الدول العربية اعتبرت هذه الشروط تعسفية وتعجيزية، فرفضتها، ورفضت حتى فتح باب التفاوض، ما دامت إسرائيل مستولية على شبر واحد من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

وتمسك كل فريق بموقفه، لا يحيد عنه قيد أنملة، فاستمرت الحال هكذا حتى تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٣، في غمرة من المقترحات المتناقضة والمحاولات العقيمة التي لا تكاد تظهرُ حتى تضمحل.

سوريا بعد العدوان

إن احتلال قسم من أراضي سوريا من قبل القوات الإسرائيلية، والاستفزازات المسلحة المتواصلة من جانب إسرائيل ضد البلدان العربية، بما فيها سوريا، وعواقب العدوان الإسرائيلي الأخرى التي لمّا تصَفّ، - كل هذا زاد، بالطبع، من تعقد وصعوبة الوضع الداخلي السياسي والاقتصادي. وبما أن العسكريين الإسرائيليين وحماتهم ومستشاريهم لم يبلغوا أهدافهم بالعمليات الحربية المباشرة، فقد علقوا آمالهم على هذه التعقيدات والمصاعب. ولكن آمالهم هذه لم تتحقق هذه المرة أيضاً.

استأنفت الحكومة السورية الأعمال المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاقتصادية، التي أوقفتها الحرب، كما استأنفت تطبيق الإصلاح الزراعي. وبحلول حزيران (يونيو) ١٩٦٨، تمت مصادرة نحو مليون و٣٠٠ ألف هكتار من فوائض أراضي كبار الملاكين، وتم توزيع ٨٥٪ من الأراضي المصادرة على الفلاحين المعدمين والفلاحين الذين يملكون حصصاً صغيرة من الأرض. وفي ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ اتخذ قرار بتوزيع ٦٦٠ ألف هكتار من أراضي الدولة على الفلاحين. وأنشىء زهاء ٣٧٠ تعاونية زراعية في الأراضي المصادرة من الاقطاعيين. وأنشئت إلى جانبها مزارع حكومية أولت الحكومة أمر تنظيمها قدراً كبيراً من الاهتمام. وزيدت إجمالاً اعتمادات الدولة للتنمية الزراعية بعد بناء سد الفرات.

وفي ميدان الانماء الصناعي، اهتمت الحكومة اهتماماً كبيراً ببناء المؤسسات الصناعية الجديدة، ولا سيما منها تلك التي كان في وسعها أن تعطي مفعولاً اقتصادياً في المستقبل القريب. وشغلت قضية استخراج البترول مكاناً هاماً. وفي ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، بدأت سوريا تصدر البترول إلى

بلدان أوربا الغربية ومنها فرنسا وإيطاليا. وكانت لهذا الحدث أهمية كبيرة جداً لا اقتصادية وحسب بل وسياسية. فإن سوريا قد غدت أول بلد عربي يقوم باستخراج البترول وتكريره وتصديره إلى الأسواق العالمية بدون مشاركة الشركات الأجنبية.

في نيسان (أبريل) ١٩٦٨، وضع مشروع قانون بتنظيم النقابات. وفي ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٨، نشر مشروع قانون بشأن الإدارة الذاتية المحلية وطلب من الشعب بأسره أن يبحثه ويناقشه.

واتخذت الحكومة الإجراءات لأجل المزيد من توطيد العلاقات مع البلدان العربية، (ج ع م)، الجزائر، العراق وغيرها. وواصلت تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان الاشتراكية باستمرار.

بيد أنه سرعان ما أخذت تبرز المصاعب السياسية الداخلية الناجمة عن عواقب العدوان. يجب القول أن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قد استطاعت أن تزيد كثيراً من نفوذها بين الجماهير أثناء توليها زمام الحكم.

وقد أكدت الحرب أكثر من ذي قبل ضرورة الاتصال الوثيق بالشعب وضرورة الاعتماد عليه، لأنه لا تمكن حماية المكاسب الثورية بصورة فعالة إلا بمساعدته. كذلك طرحت الحرب في المقدمة ضرورة الوحدة والتعاون بين جميع القوى التقدمية، وضرورة إنشاء جبهة وطنية عامة، الأمر الذي دعا إليه الحزب الشيوعي السوري مراراً وتكراراً. ولقد أدرك الكثيرون من أعضاء قيادة البعث السوري ذلك، وشرعوا يولون الطبقة العاملة والفلاحين المزيد من الاهتمام ويعترفون بدور الطبقة العاملة الطليعي.

ولكن، إلى جانب عملية تقرب القيادة السورية لحزب البعث العربي الاشتراكي من الطبقة العاملة والفلاحين، نشأت مضاعفات مع قيادة الجيش والبرجوازية الصغيرة. وقد تشابكت هذه القضايا مع القضايا المتعلقة بتصفية عواقب العدوان الإسرائيلي، وبوتائر تطوير الدولة وبأشكال التعاون مع البلدان العربية ولا سيما مع (ج ع م) والعراق. ولم يحل المؤتمر القطري الرابع والمؤتمر القومي العاشر لحزب البعث اللذان انعقدا في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ الخلافات القائمة.

كذلك ازدادات هذه القضايا تعقداً نتيجة لعدم التوافق في الرأي بين البلدان العربية الثلاث التي عانت مباشرة من العدوان الإسرائيلي بصدد سبل حل النزاع في الشرق الأوسط. وخلافاً عن مصر والأردن رفضت سوريا الاشتراك في آب (أغسطس) ١٩٦٧ في مؤتمر رؤساء الدول العربية في الخرطوم الذي اتخذ قراراً بتسوية الشرق الأوسط بالسبيل الديبلوماسي، ورفضت قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ونادت باتباع «سبيل النضال الشعبي والحرب حتى النصر على إسرائيل»، وبدعم الحركة الفلسطينية بلا قيد ولا شرط.

وهذه الخلافات الناشئة، المفهومة تماماً نظراً لعواقب العدوان الإسرائيلي القائمة ونظراً للدسائس والمؤامرات المتواصلة ضد الأنظمة التقدمية في الشرق الأوسط، لم تتردد عن استغلالها لا الكتل الرجعية الداخلية التي عززت نشاطها ولا الدول الغربية. ففي الحقبة الممتدة من شباط (فبراير) إلى أوائل نيسان (أبريل) ١٩٦٩، أثارت الصحافة الغربية الضجة بصدد «الأزمة السياسية الداخلية الحادة في سوريا». وقد تلخصت الأهداف الحقيقية من هذه الحملة الاستفزازية والاستعدائية في تأزيم الخلافات القائمة بغية التوصل إلى شق الحزب، وتغيير النهج التقدمي، والإساءة إلى علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية، ونسف التعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي وسائر القوى التقدمية في سوريا وعزلها عن البلدان العربية التقدمية.

وفي ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٩، عقدت القيادة القطرية السورية لحزب البعث مؤتمراً استثنائياً لبحث الخلافات القائمة. وقد تلقى المؤتمر برقيات ورسائل عديدة من المنظمات الحزبية والاجتماعية في سوريا، وكذلك من البلدان العربية الأخرى تدعو المشتركين في المؤتمر إلى حل الخلافات القائمة على أساس تلاحم القوى التقدمية كافة وتحقيق المهام الوطنية العامة التي تواجه البلاد. كذلك وجه الحزب الشيوعي السوري نداء إلى قيادة حزب البعث حذر فيه قيادة البعث والحكومة من العواقب الخطيرة التي قد يؤدي إليها الانشقاق في داخل حزب البعث.

وأكد المؤتمر المبادىء التي صاغتها مؤتمرات الحزب السابقة بصدد السياسية الداخلية والعربية والخارجية، والتي أمنت مسيرة سوريا بنجاح في طريق التطور التقدمي. وأشار المؤتمر إلى الأهمية الأولية التي يتسم بها حشد جميع القوى والموارد في سوريا للنضال من أجل تصفية عواقب العدوان الإسرائيلي، وأكد في الوقت نفسه ضرورة الاستمرار على تحقيق تحويلات اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تضمن نجاح هذا النضال.

وأكدت قيادة الحزب من جديد موقفها في سألة اختيار السبيل لتسوية أزمة الشرق الأوسط. ولكنها أعربت في الوقت نفسه عن استعداداها وسعيها لتنسيق أعمال البلدان العربية كافة بمزيد من الوثوق بغية إنشاء «جبهة حربية عربية واحدة».

وتجدر الإشارة بين قرارات المؤتمر الهامة إلى الاعتراف للمرة الأولى في وثائق حزب البعث بوجود منظمات تقدمية أخرى في سوريا. فقد تعهدت قيادة الحزب، لا بمواصلة التعاون مع هذه القوى التقدمية وحسب، بل أيضاً بتوسيعه بشتى الوسائل وإلى أقصى حد، وبالبحث عن الفرص الجديدة التي تضمن توطيد الجبهة الداخلية وتؤمن مشاركة المنظمات الشعبية والاجتماعية وجميع القوى التقدمية في هذه الجبهة مشاركة فعالة. واقترح المؤتمر إجراء الانتخابات إلى مجلس الشعب خلال أربعة أشهر، وسن دستور دائم، وإنشاء هيئات للإدارة المحلية بشكل مجالس.

وبموجب قرارات مؤتمر أول أيار (مايو) ١٩٦٩، طرح مشروع الدستور الموقت على بساط البحث أمام الشعب السوري. وقد أعلن هذا المشروع سوريا «جمهورية ديمقراطية واشتراكية وشعبية». وعهد بالسلطة التشريعية والسلطة العليا إلى مجلس الشعب الذي ينتخب بالاقتراع المباشرة لمدة أربع سنوات؛ وعهد بالسلطة المحلية إلى هيئات تتخذ شكل المجالس ويستطيع المواطنون من خلالها أن يمارسوا حقوقهم السياسية. وأوليت اهتماماً كبيراً المنظمات الجماهيرية والهيئات الجماعية. وعرف الدستور الدولة السورية من حيث أسسها الاقتصادية على أنها دولة ذات اقتصاد اشتراكي التخطيط يقضي على الاستثمار بجميع صوره.

في ١٣ أيار ١٩٦٩، صدر قانون بشأن هيئات الإدارة المحلية؛ وفي ٢٩ أيار، تشكلت حكومة جديدة اشترك فيها ممثلو حزب البعث الحاكم وبضعة سياسيين مستقلين وشيوعي واحد. وعين الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للوزارة. وعين اللواء حافظ الأسد وزيراً للدفاع.

اقتصرت مهمة الحكومة الأساسية على إجراء الانتخابات إلى مجلس الشعب خلال ٤ أشهر، وعلى تطبيق القرارات التي اتخذها المؤتمر في الحقل الاقتصادي وحقل التحويلات الاجتماعية.

وبموجب أحد قرارات المؤتمر، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتوطيد العلاقات مع البلدان العربية. وفي ٨ تموز (يوليو) ١٩٦٩، عقد اجتماع في دمشق ضم رؤساء هيئات الأركان في سوريا ومصر والعراق والأردن لبحث مسألة تعزيز التعاون العسكري بين الجبهتين الشرقية والغربية. ثم جرت المفاوضات في هذا الصدد فيما بعد، ولا سيما أثناء زيارة قام بها وفد من الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر) إلى سوريا. وفي آب (أغسطس) ١٩٦٩، أثناء المفاوضات التي أجراها وفد سوري برئاسة الرئيس الأتاسي في القاهرة. وفي الوقت نفسه، تناول البحث مسائل تطوير التعاون السوري - المصري في مختلف الميادين الأخرى. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، اشتركت سوريا في مؤتمر رؤساء الدول العربية الخمس لبحث المسائل المتعلقة برسم خطة مشتركة في النضال ضد العدوان الإسرائيلي. وفي ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٠، تم التوقيع على اتفاقية سورية - مصرية بشأن التعاون الثقافي، وفي تموز ١٩٧٠ على اتفاقية بشأن التعاون العلمي والتقني مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الفصل الثالث عشر

«الحركة التصحيحية»

بما أن الخلافات القائمة داخل الحزب لم تجد لها حلاً في المؤتمر، فقد ظلت تضغط وتؤثر تأثيراً سلبياً في نشاط القيادة السورية على صعيد الحزب والدولة. ولذا لم تستطع القيادة السورية أن تنفذ جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر ومنها، مثلاً، القرارات المتعلقة بالانتخابات إلى مجلس الشعب، ونشر الدستور الدائم، وإنشاء هيئات السلطة المحلية. وإجمالاً تردي الوضع الاقتصادي في البلاد. كذلك لم تستطع الحكومة السورية أن توطد بالقدر الكافي علاقاتها مع البلدان العربية التقدمية.

ونحو أواخر ١٩٧٠، ازدادات الأزمة تفاقماً من جراء اشتداد نشاط المعارضة الداخلية والخارجية في عموم الشرق العربي بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر. وتفاقمت بشكل حاد جداً الخلافات في حزب البعث لمناسبة الإصطدام المسلح في الأردن بين الفدائيين الفلسطينيين والقوات الملكية وبصدد موقف سوريا من هذا الاصطدام. كل هذا تطلب من قيادة الحزب والدولة في سوريا اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة الوضع إلى مجراه الطبيعي.

ولهذا الغرض انعقد، في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي. وكان جدول أعماله يتضمن رسمياً بحث الوضع الناشىء في العالم العربي بعد وفاة الرئيس عبدالناصر وبعد الاصطدام المسلح في الأردن. أما في الواقع، فقد انقلب عمل المؤتمر إلى صراع حاد بين قيادة الحزب وأنصار وزير الدفاع اللواء حافظ الأسد.

في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، أخذت كتلة حافظ الأسد السلطة في يدها. وفي اليوم نفسه، أذاعت القيادة القطرية الموقتة لحزب

البعث السوري التي ألفتها هذه الكتلة بياناً أوضحت فيه أسباب الحوادث الأخيرة في البلاد، وأشارت فيه إلى أن هدف الحركة هو تصحيح الأخطاء التي اقترفتها القيادة السابقة لحزب البعث الاشتراكي العربي، وتطبيق قرارات مؤتمرات الحزب بدأب وثبات. كذلك جاء في البيان أن برنامج القيادة الحزبية الجديدة هو حشد القوى التقدمية وتوحيدها تحت قيادة الحزب في جبهة وطنية، وإنشاء الهيئة التشريعية ـ مجلس الشعب ـ في مدة ثلاثة أشهر، وإعداد الدستور الدائم، ومواصلة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية مع حسبان الحساب لضرورة مواصلة النضال ضد المعتدين الإسرائيليين، وتلبية حاجات الشعب الأساسية، ورفع دور المنظمات الاجتماعية في بسط الرقابة على نشاط جهاز الدولة، وتعزيز القوات المسلحة. كذلك أشار البيان إلى أن سوريا ستطور وتوطد العلاقات مع جميع البلدان العربية التقدمية، ومع جميع حركات التحرر الوطني وجميع القوى التقدمية في العالم، وأنها ستطور وتوطد علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي.

أدت الأحداث في سوريا من جديد إلى «الانتعاش» في الأوساط الرجعية ولا سيما في الصحافة الغربية. ولكن آمالها في تغير نهج سوريا التقدمي لم تتحقق. فإن القيادة السورية قد استطاعت هذه المرة أيضاً أن تجد مخرجاً من الأزمة السياسية الداخلية في إطار حزب البعث الحاكم وفي إطار النظام القائم.

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٠، تشكلت حكومة الوحدة القومية (الوطنية) برئاسة اللواء حافظ الأسد. وقد ضمت، علاوة على أعضاء حزب البعث، ممثلي أحزاء وكتل سياسية أخرى، بينها الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الشيوعي السوري. وعين أحمد الخطيب، القائد الحزبي النشيط، رئيساً للدولة إلى أن ينتخب مجلس الشعب رسمياً رئيساً للجمهورية العربية السورية.

كانت أحكام بيان القيادة القطرية الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، أساساً لنشاط الحكومة الجديدة العملي. واتخذت إجراءات أسهمت في

تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، ومنها مثلاً السماح باستيراد سلع الاستهلاك الواسع وتخفيض أسعار بعض المواد الغذائية، وإلخ..

واشتد نشاط الحكومة في ميدان العلاقات العربية. ففي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، أعلنت سوريا، بعد المفاوضات التي أجراها اللواء حافظ الأسد في القاهرة، نبأ انضمامها إلى البلدان التي وقعت ميثاق طرابلس حول إنشاء إتحاد الدول العربية. إن هذه الخطوة التي خطتها الحكومة السورية أصبحت حدثاً بالغ الأهمية في نضال الشعوب العربية. فنظراً لوجود التوتر في الشرق الأوسط من جراء استمرار العدوان الإسرائيلي، يتسم التعاون والتلاحم بين الدول العربية بأهمية كبيرة جداً لأجل تصفية عواقب العدوان الإسرائيلي بأسرع ما يمكن واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة. وقد حظيت قرارات الحكومة وكذلك نشاطها بتحبيذ الشعب السوري.

الفصل الرابع عشر
حرب تشرين ١٩٧٣

قبيل تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت صورة الشرق الأوسط السياسية قد تغيرت، خصوصاً من جراء تصلب المواقف الإسرائيلية، والتي كانت تدل على نية نهائية بالاستيلاء على الأراضي المحتلة، وترددت عدة تصريحات إسرائيلية بهذا المعنى.

في الجانب العربي، تضامنت مصر وسوريا تضامناً تاماً، وبذلتا جهود حثيثة للتفاهم مع ليبيا التي تولى قيادتها معمر القذافي على أثر انقلاب ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٦٩. وحدث تقارب مرموق بين مصر وسوريا من جهة، والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، وشمل هذا التقارب الكويت وقطر. وكان اتفق في الخرطوم عام ١٩٦٧ على أن تقوم دول المساندة بدعم دول المواجهة في القتال ضد العدو الإسرائيلي.

في تلك الأثناء، حرصت القاهرة على إقناع الولايات المتحدة بأنها تريد السلام، وانتهجت سياسة منفتحة من شأنها أن تعطي واشنطن كل الضمانات الدالة على رغبة الجانب العربي في إنهاء النزاع، لاعتقاد القيادة المصرية بأن واشنطن وحدها قادرة على إكراه إسرائيل وحملها على القبول بحل عادل للقضية الفلسطينية.

وبادرت السعودية إلى إبلاغ الولايات المتحدة بأنها مستعدة لاستعمال سلاح النفط حتى يتم تنفيذ القرار ٢٤٢ المتخذ عام ١٩٦٧.

توالت هذه الأحداث فيما كان عبد الناصر وخلفه أنور السادات يرددان أنهما مكرهان على اللجوء إلى الحرب إذا أخفقت المحاولات المبذولة للوصول إلى السلام.

ولا ريب في أن الحرب التي شنتها سوريا ومصر على إسرائيل في ٦

تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ قلبت الأوضاع رأساً على عقب، ولم تكن منتظرة قطعاً على الصعيد الدولي، وأهم ما أسفرت عنه أنها أزالت الوهم السائد عالمياً، وخصوصاً لدى الخبراء العسكريين، عن تفوق إسرائيل ومناعتها المطلقة. ثم إنها فتحت الطريق إلى المفاوضات المباشرة القائمة على علاقات ومعطيات جديدة بين المتحاربين.

عِبر الحرب ودروسها

أعطت حرب العام ١٩٧٣ ثلاثة أنواع من الدروس والعِبر المستفادة، عسكرية، سياسية، وديبلوماسية.

١ ـ فعلى الصعيد العسكري، كانت حرب تشرين (اكتوبر) مفاجأة تامة، لم يسبقها إعداد نفساني، ولا تظاهرات تسترعي الاهتمام أو حتى الانتباه في أحد البلدان العربية. لقد تقرّرت سراً بين الرئيسين المصري والسوري، ولم يعرف الأردن عنها سوى جزئيات ضئيلة.

ولم تكن إسرائيل تتوقع الحرب، ففوجئت بها مفاجأة قاسية. فلا الحكومة ولا هيئة الأركان، ولا دوائر الاستخبارات استطاعت أن تفسر تفسيراً صحيحاً ما تلقت من المعلومات منذ نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣. فتقدير إمكانات الجيوش العربية في الهجوم دون قدرها الحقيقي ألقى عبئاً ثقيلاً من المسؤولية على غولدا مائير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية، ووزير دفاعها موشي دايان. والدليل على تفاقم الأزمة وحدتها نجده في الصعوبات التي واجهها كبار السياسيين في تأليف حكومة بعد انتخابات ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣.

ولا ريب أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ سجلت نصراً كبيراً لكل من سوريا ومصر.

٢ ـ على الصعيد السياسي، أثبتت حرب تشرين (اكتوبر) إفلاس السياسة التي أصرّت إسرائيل على اتباعها، وبينت أن هدف العرب هو واحد على الرغم من تباين وجهات النظر بين أنظمتهم المختلفة.

فالسياسة الإسرائيلية، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بدت وكأنها قائمة على دعامتين اثنتين تتلازمان ولا تمسان:

الأولى: الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة بمثابة ورقة رابحة في كل مفاوضات مقبلة، وضمانة تحول دون قيام العرب بأقل اعتداء على إسرائيل.

الثانية: المحافظة على تفوق إسرائيل عسكرياً وتقنياً، تفوقاً مرموقاً على جيرانها العرب، مهما يكن العبء ثقيلاً على الدخل القومي والحياة الاقتصادية.

٣ ـ على الصعيد الديبلوماسي: أكدت الحرب أن العملاقين السوڤياتي والأميركي هما وحدهما اللذان يقبضان على مفتاح الحل للقضية الفلسطينية وأن حرب تشرين (اكتوبر) وضعت على محك التجربة سياسة الوفاق الدولي التي أقراها عام ١٩٧٢.

خطّة الحرب

كان على القوات المسلّحة في الجبهة أن تقوم باقتحام قناة السويس بما عليها من تحصينات خط بارليف المنيعة، وأن تهزم تجمّعات الإسرائيليين الموجودة شرقي القناة، ثمّ تصل إلى خط المضايق وتؤمّنه استعداداً لتنفيذ أيّ مهام أخرى.

تحدّد لذلك يوم ٦ أكتوبر بعد جملة دراسات وأبحاث علمية مستفيضة قامت بها هيئة العمليات.

وكان على القوات السورية أن تقوم بالهجوم لاختراق دفاعات الإسرائيليين في الجولان وتدمير قواته لتصل إلى خط نهر الأردن والشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية. وكان مقدّراً أن تتوصل القوات السورية إلى تحرير الجولان في غضون ٤ أو ٥ أيام والاستمرار في تأمينها حتى تصل القوات المصرية إلى الأهداف المحدّدة لها في سيناء.

وكانت الخطة تقضي بأن تقوم القوات الجوية في الدولتين بتوجيه ضربة جوية في وقت واحد ضد الأهداف العسكرية المعادية المحددة في سيناء

والجولان مثل القواعد والمطارات ومواقع الصواريخ المضادة للطائرات ومحطات الرادار ومرابض المدفعيّة ومراكز القيادة والسيطرة ومراكز الإعاقة.

وتعتبر الحرب التي نشبت يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بين مصر وإسرائيل، من أكبر الحروب العربية الإسرائيلية من حيث حجم القوات العسكرية التي اشتركت فيها، أو المعدات الحربية والطائرات وكمية القنابل التي تساقطت على المواقع المتشابكة.

لقد درجت العادة خلال الحروب السابقة أن تقوم إسرائيل باختيار زمان ومكان الحرب، التي تكون قد أعدت لها جيداً، لكن هذه المرة سيجري الأمر على وتيرة مختلفة بالنسبة للزمان والمكان، وحتى بالنسبة للخطط الموضوعة والقواعد التي ستلزم إسرائيل بالتعاطي معها بغير رغبتها وأمنياتها.

فيوم بدء المعارك كان نهار سبت وفيه ترتاح إسرائيل، ولقد اختير ذلك التوقيت بعناية بالغة، حيث الدولة العبرية تحتفل بعيد الغفران. وعدد الجنود منخفض نسبياً عما يكون عليه في الأيام العادية، خاصة إذا عرفنا بأن الجيش الإسرائيلي يعتمد على نظام الاحتياط في وحداته، ففي أسرع حالات التعبئة والاحتياط يلزمه على الأقل بين ثماني ساعات وأربع وعشرين ساعة، لحشد جنوده واستدعاء وحداته، فتشكل هذه فرصة نادرة لعدوه لتحقيق مكاسب كبيرة إذا عرف استغلال عامل الوقت والمفاجئة.

يقول أحد الخبراء العسكريين بأنه يوجد دائماً طريقان للوصول إلى الأهداف، لكن علينا دوماً أن نتوقع بأن العدو سيلجأ إلى اختيار الطريق الثالث.

وإذا انطلقنا من الدراسات الكثيرة التي تناولت حرب العام ١٩٧٣، ووجهات النظر التي حاولت فهم حقيقة ما جرى، لتبين لنا أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت حتى يوم السبت ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ترجح أن مصر لن تقوم بشن حربٍ وشيكة، وحتى ولو اندلعت الحرب فإنها لن تبدأ قبل الساعة الخامسة مساءً، ولذلك لم تعمد قيادة الأركان الإسرائيلية إلى استدعاء جنود الاحتياط أو إلى تكثيف القوى التي تقوم بحراسة خط بارليف «الحصين».

لجم الحرب

بدأت الحرب على الجبهتين في الجولان وسيناء، واستطاعت القوات السورية والمصرية مفاجأة العدو وإرباكه وتحقيق تقدم على محاور القتال.

وبدأت مساع دولية للجم التدهور والتوصل إلى وقف لإطلاق النار. أما مجلس الأمن الدولي الذي سارع سنة ١٩٦٧ إلى اتخاذ قرار وقف النار، فقد حاول الوصول إلى حل في الاجتماعين اللذين عقدهما في ٨ و ١٢ تشرين الأول (اكتوبر)، فسكوته التام ترك الميدان مباحاً للولايات والاتحاد السوڤياتي، فكان على كل منهما أن يمنع حلفاءه من متابعة القتال.

وليل ٢١ تشرين الأول (اكتوبر)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٣٨ الذي اشترك في وضعه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي.

ويدل نص هذا القرار على التنازلات المهمة المطلوبة من مصر وإسرائيل. ثم إنه يقر فتح المفاوضات فوراً «تحت إشراف الجهات الملائمة، أو صاحبة الشأن وتنفيذ القرار ٢٤٢ المتخذ عام ١٩٦٧».

قبلت مصر هذا القرار، وقبلته أيضاً إسرائيل والأردن، إلاّ أن الإسرائيليين تابعوا حتى ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) مناوراتهم في تطويق الجيش المصري الثالث، مما حمل مجلس الأمن على اتخاذ قرارين آخرين، في ٢٣ و ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر)، مطالباً الجانبين المتنازعين بالانكفاء إلى المراكز التي كانا فيها لدى صدور القرار ٣٣٨.

بعد هذه التدابير وصل المراقبون الدوليون تلبية لطلب ممثلي الدول غير المنحازة في مجلس الأمن، وأنشئت قوة الطوارئ.

وقبلت سوريا القرار ٣٣٨ في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر).

وفي أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، احتلت قوات الطوارئ الدولية مراكزها في سيناء والجولان، ومنها مراقبون مهمتهم السهر على تنفيذ وقف النار.

من الحرب حتى اليوم

في نيسان ١٩٧٥، حصل خلاف بين سوريا والعراق حول مياه نهر الفرات.

أما في العام ١٩٧٦، وفي الواحد والعشرين من كانون الثاني، فقد دخلت وحدات من الجيش السوري النظامي إلى لبنان بناء لطلب مسؤولين وأطراف في الحرب المستعرة بهدف ضبط الوضع ومنع توسع القتال واتخاذه منحى دراماتيكياً حاسماً، وقد تم الدخول الفعلي بقوة إلى لبنان في الأول من حزيران ١٩٧٦.

في نيسان ١٩٧٦ أعلن عن ولادة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا على أن تكون القاهرة عاصمة هذا الاتحاد، لكن هذا الاتحاد بقي شكلياً لا سيما في ضوء الخلاف بين مصر وليبيا.

في العاشر من شباط ١٩٧٨، تمّت المصالحة بين سوريا والعراق رداً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل، فيما تدهورت علاقة سوريا بمصر. وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه يزور الرئيس السوري حافظ الأسد بغداد وبعد يومين يوقع البلدان على معاهدة مشتركة للتعاون.

في العام ١٩٨٠ يصل نحو ألفي مستشار سوفياتي بينهم ثمانمئة تقني لبناء سد الفرات.

أما في العام ١٩٨١ فقد تصاعدت عمليات الأخوان المسلمين المعادية للحكم، لا سيما في مدينة حماه وانفجرت سيارة مفخخة في دمشق أدت إلى سقوط عشرين قتيلاً.

وفي تشرين الثاني من العام نفسه، جرت انتخابات تشريعية للمرة الأولى منذ مدة طويلة ولم ينتخب فيها أي شيوعي.

وفي شباط ١٩٨٢ قام نحو مئة وخمسين ضابطاً بمحاولة انقلاب تم إفشالها وسيطرت قوى الجيش على مدينة حماه بعد تمرد كبير فيها للأخوان المسلمين.

وفي الثامن من نيسان ١٩٨٢ أقفلت سوريا حدودها مع العراق، وتبع ذلك بعد يومين قطع خط أنابيب النفط بين كركوك في العراق وبانياس في سوريا على ساحل المتوسط.

وفي صيف العام ١٩٨٢ جرت صدامات في لبنان براً وجواً بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية التي شنت حملة على لبنان واحتلت ثلث أراضيه، وصولاً إلى بيروت.

وقد انسحبت القوات السورية على الأثر من بيروت والساحل المحيط بها، لكنها عادت بعد الانسحاب الإسرائيلي لتعمل على ضبط الموقف في غربي العاصمة اللبنانية نتيجة القتال بين الميليشيات المتنازعة، وذلك في شتاء ٨٦ ـ ٨٧.

في نيسان ١٩٨٨ زار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات دمشق لأول مرة منذ سنوات. وفي كانون الأول من العام نفسه تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر بعد قطيعة سببها توقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل.

وفي أيار ١٩٩٦ وقعت سوريا ولبنان معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي كرست العلاقات المميزة بين البلدين بعد إنهاء الحرب في لبنان بمساعدة سوريا.

أما في خريف العام نفسه، فقد انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة سوريا التي مثلها وفد ترأسه وزير الخارجية فاروق الشرع.

الفصل الخامس عشر
في الفنون والآثار

تعرضت سوريا عبر التاريخ لمؤثرات فنية تعود لحضارات عدة ولا سيما منها الحثية في الشمال وحضارات بلاد ما بين النهرين في الشرق والجنوب والحضارة الفينيقية في الغرب.

وما زالت شواهد كثيرة قائمة منذ ما قبل التاريخ على ذلك، ولا سيما منها الأدوات والقطع التي وجدت في حفريات تل حلف وماري وإيبلا وأوغاريت وتدمر وأنطاكية وسواها.

واستمر أثر الحضارة الرومانية بعد سقوط الامبراطورية، لا سيما خلال العهد البيزنطيني متجلياً خصوصاً بعدد من الكنائس الضخمة (تدمر وقلعة سمان..) وقد بقيت آثار عدة من ذلك العصر كالفسيفساء والرسوم والمنحوتات. ومنذ عهد الامبراطور البيزنطي يوستنيانوس، طبعت الجمالية البيزنطية البلاد السورية بناءً وفنوناً حتى وصول الأمويين إلى الخلافة الإسلامية واستقرارهم في عاصمتهم دمشق. وقد أعطت الفنون الإسلامية إنجازات بارزة لا سيما في دمشق والرقّة وحلب المدينة التي تمثل قلعتها أحد أجمل نماذج الهندسة العسكرية في العالم. وقد استمر ازدهار الفنون ولو بدرجة أقل نسبياً في العهد العثماني ولا سيما في دمشق وحلب.

أما في الموسيقى، فأبرز المميزات الخاصة يمكن استقاؤها من الموسيقى الشعبية ولا سيما لدى العلويين والدروز.

في الأدب المعاصر

برز الأدب السوري في النصف الأول من القرن العشرين، ولا سيما مع حصول سوريا على استقلالها الوطني، وقد عرف عدد من رواد الأدب

والفكر السوريين النفي والإبعاد لا سيما إلى مصر وأميركا. ومن بينهم الشاعر شكيب إرسلان (١٨٦٩ ـ ١٩٤٦) هو المدافع الشديد عن العروبة، والناقد والمؤرخ كرد علي (١٨٧٦ ـ ١٩٥٣) الذي أسس مجمع اللغة العربية في دمشق عام ١٩١٩، والشاعر جورج صيدح.

وقد عمل عدد من الشعراء البارزين على إدخال الحداثة إلى الشعر الكلاسيكي في بعض مفاهيمها الواقعية كخليل فروخ (١٨٩٦ ـ ١٩٥٩) وعمر أبو ريشة قبل الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا التوجه بعد الحرب مع الشعراء نزار قباني، وعلي أحمد سعيد المعروف بأدونيس ومحمد الماغوط.

آثار جرف الأحمر في سوريا

تقع قرية جرف الأحمر على الضفة الشمالية لنهر الفرات على بعد مئة كيلومتر شرق مدينة حلب. وقد عاش في هذه المنطقة شعب ما بين العامين ٩١٠٠ ق.م. و ٨٧٠٠ ق.م.

وعُثر في هذه المنطقة على أحجار عليها رسوم ورموز مجرّدة تؤكد استعمال سكان من العصر النيوليتي لنظام معين من الرموز، فظهر في جرف الأحمر للمرة الأولى مزج بين الصور والرموز المجرّدة.

العمارة في جرف الأحمر: تتكوّن أبنية جرف الأحمر من مجموعة منازل نصف مطمورة ونصف دائرية ومنازل بجدران مستقيمة وزوايا مستديرة. وقد بنيت الجدران على أساسات من الصخر الكلسي الصلب مع أحجار مقصّبة.

أما في الزراعة: فاستُعمل في تلك الفترة الشعير كغذاء وكمزيل للدهون، وكان هذا الشعير برياً وثمة احتمال لأن يكون الشعير قد بدأ يزرع في تلك الفترة.

ملاحق

ملحق رقم (١)

نص خطبة افتتاح المؤتمر السوري

«في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حلاً نهائياً في مؤتمر الصلح، رأيت أن أدعوكم مرة أخرى لتقرير مصير البلاد، حسب رغائب الأهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب. فقد وعد مؤتمر السلم أن ينظر في رغبة الشعوب بل حتم على نفسه أن يقرر مستقبل كل أمة حسب إرادتها ورغائبها، تحقيقاً للمبادىء السامية التي خاض من أجلها الحلفاء غمار الحرب الكبرى.

«ذكر الرئيس ولسن في خطابه في الرابع من تموز سنة ١٩١٨ المادة الآتية: «كل مسألة أرضية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم دولية يجب أن تحسم على مقتضى الأسس المستندة إلى حرية قبول الشعب ذي العلاقة بتلك المسألة مباشرة، لا على القواعد النفعية المادية أو المصالح التي يتطلبها شعب أو أمة أخرى لأجل تأمين نفوذها الخارجي وسياستها».

«وقد ذكر جميع رؤساء الحكومات المتحالفة أقوالاً في معاني استقلال الشعوب، لا تقل عن أقوال الرئيس ولسن في هذا الصدد، كما نشرت حليفتانا إنكلترا وفرنسا منشوراً في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ أكدتا لنا فيه استقلال بلاد العرب المنشود.

«أيها السادة،

«لما كانت هذه الحرب حرب حرية واستقلال، حرباً ساهمت فيها الأمم ذباً عن كيانها السياسي ودخل فيها صاحب الجلالة والدي المعظم في صفوف الحلفاء بعد أن استوثق من العرب في الجزيرة وفي سورية والعراق، فقاتلوا قتالاً شهد لهم فيه أعاظم رجال أوربا السياسيين والعسكريين وأثنوا

على شجاعتهم وبسالتهم غاية الثناء. ولا بد أن يحفظ التاريخ أعمالهم الجليلة في أيام الحرب التي استمات فيها الحجازي والسوري والعراقي، وأني واثق بأن الأمة العربية ستنال من الغنم ما ناله غيرها من حلفائنا الذين نالوا الظفر على الأعداء.

«إن هذا الظفر لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء لأنه انتصار الحق على القوة والحرية على الاستبداد. فقد انتشرت اليوم فكرة الاستقلال بين الشعوب وانتقشت على أفئدتها فلن تزول بعد الآن.

«استحق العرب حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطاهر الذي سفكوه وبفضل ما قاسوه من أنواع العذاب والقهر. فالأمة العربية لا تقبل اليوم أن تستعبد، كما إني أعتقد أنه ليس هنالك أمة تريد استعبادنا. فرحلاتي الرسمية العديدة إلى أوربا والأحاديث والكتابات التي جرت بيني وبين ساستها لم تبق في نفسي مجالاً للشبهة والتردد في نيات حكوماتها الحسنة.

«أيها السادة،

«إننا لا نطلب من أوربا أن تمنحنا ما ليس لنا فيه حق، بل نطلب منها أن تصدق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به، كأمة حية تريد حياة حرة واستقلالاً تاماً وتود أن تعيش مع سائر الأمم المتمدنة على غاية الولاء والمحبة الخالصة. فسياستنا في المستقبل ستكون سياسة سلم، مبنية على الثقة المتقابلة والمنافع المتبادلة، وبكلمة واحدة سياسة تتفق مع مصالح الأمة ومنفعة السلم العام. فالعرب لا يستنكفون عن تبادل المنافع بينهم وبين الأمم المتمدنة ولا يرفضون صداقة من يريد صداقتهم، شريطة أن لا يمس ذلك بكرامتهم ولا يخل باستقلالهم السياسي التام..

«أيها السادة،

«إن وظيفتكم اليوم خطيرة ومهمتكم كبيرة، فأوربا تنظر إلينا عن كثب وستحكم لنا أو علينا بالنسبة إلى الخطة السياسية التي سنسير عليها والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل، فدولتنا الجديدة التي قام أساسها على وطنية أبنائها الكرام، هي في حاجة اليوم إلى تقرير شكلها أولاً ثم إلى وضع دستور

يعين لكل آمر ومأمور منا حقوقه ووظائفه في حياتنا المستقلة، التي أرجو أن يكون ملؤها الجد والعمل والإقدام.

«وقبل أن أختم كلامي في هذه الجلسة الخالدة، أريد أن أذكركم بإخوانكم العراقيين الذين جاهدوا معكم وأبلوا بلاءً حسناً في سبيل الوطن وبالواجب الذي يحتم علينا أمر التضامن والتعاضد لنحيا حياة سعيدة قوية.

واقرأكم السلام العربي الخالص متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مساعيكم الوطنية والسلام عليكم».

ملحــق رقم (٢)

قرار المؤتمر باستقلال سورية ومبايعة الأمير فيصل ملكاً عليها

قوبل خطاب الأمير فيصل، المذكور بنصه في البحث السابق، بتصفيق حاد دام حتى مغادرة سموه قاعة المؤتمر مع حاشيته، مشيعاً بالإجلال. ثم عاد رئيس المؤتمر وإخوانه إلى أماكنهم واستؤنفت الجلسة، فأقر المؤتمر بإجماع الكلمة استقلال سورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين، دون أن يكون فيها لليهود وطن قومي، كما قرر مبايعة سمو الأمير فيصل نجل الحسين ملكاً على سورية بكامل أجزائها، على أن تعلن المبايعة في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠، في قصر البلدية الكائن في ساحة المرجة. وألف لجنة من أعضاء المؤتمر لتنظيم الرد على خطاب سموه رداً يتضمن المبايعة على الأساس السالف الذكر، ولجنةً ثانية لصياغة الدستور على قاعدة الحكم الملكي الشوري، إلى غير ذلك من الأمور التي يجدها القارىء في نص المبايعة المدرج فيما يلي:

«يا سمو الأمير،

«بكل فخر وابتهاج سمع المؤتمر السوري العام، الممثل للأمة السورية، خطاب سموكم الملكي، الذي شرحتم فيه الغاية النبيلة من دخول العرب في صفوف الحلفاء دفاعاً عن قضيتهم وطلباً لاستقلالهم وحريتهم وابنتم موقف البلاد الحاضر تجاه الأزمات السياسية وأعربتم عن حسن نيات الحلفاء الكرام وأقطاب السياسة الأوربية بشأن استقلال البلاد العربية عامة وبلادنا السورية خاصة، استناداً إلى عهودهم ووعودهم.

«إن الأمة العربية في الوطن والمهاجر، يا سمو الأمير المعظم، لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق

دم شهدائها الأحرار وتثر على الحكومة التركية إلا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة، بصفتها أمة ذات كيان مستقل ومدنية خالدة وقومية خاصة، لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها.

«وقد دخلت الحرب العامة في جانب الحلفاء استناداً إلى عهودهم المقطوعة لجلالة والدكم المعظم والوعود الرسمية السياسية التي جهر بها أقطاب ساستهم واقتناعاً بتحقيق مبادىء الرئيس ولسن السامية المقررة لحرية الشعوب واستقلالها وحفظ مصالحها وإعطائها الحق في تقرير مصيرها، كما تفضلتم في خطاب سموكم.

«إن ما قام به جلالة والدكم المعظم وما قمتم به سموكم من الأعمال الجليلة كان أعظم عامل في الظفر وانتصار القضية العربية، مما أوجب ابتهاج العرب عامة والسوريين منهم خاصة الذين جاهدوا معكم حق الجهاد في سبيل الوصول إلى هذه الغاية المقدسة، غاية الحرية والاستقلال التام.

«لذلك فإن الواجب الأول المتحتم على هذا المؤتمر، الذي يتكلم بلسان الأمة ويترجم عن عواطفها وآمالها، هو ترداد آيات الشكر والثناء على جهاد والدكم المحمود وجهاد سموكم وتكرار الدعاء الخيري بتوفيق جلالته وسموكم وسمو إخوتكم وآل بيتكم الكريم، الذين اشتركوا معكم في سبيل استقلال البلاد وتحريرها وكانوا معكم أكبر عون لهذه الأمة في تحقيق آمالها ورغباتها. على أن وقوفكم وقفة الأبطال في ميادين الحرب لم يكن أعظم من وقوفكم موقف الدفاع عن قضيتنا الحقة في ميادين السياسة الخارجية، الذي خلد لكم في بطون التاريخ أعظم أثر.

«إن تنويه سموكم بالظفر الذي تم للعالم وانه لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء، لأنه ظفر الحق على القوة والحرية على الاستعباد، قد أثلج صدور أعضاء المؤتمر الذين اجتمعوا في هذه العاصمة بصفتهم ممثلي الأمة السورية ليقتطفوا من حدائق الحرية ثمرة جهادهم المقدس. وقد زاد اطمئناننا تصريح سموكم عن رحلاتكم بأن اختياراتكم ومخابراتكم مع الساسة لم تبق مجالاً للشك في حسن نية الحلفاء في بلادنا المحبوبة.

«إن الأمة يا سمو الأمير تعتمد في قضيتها الاستقلالية على حقها الصريح في الحياة، واثقة بأن الحق يؤخذ ولا يعطي، كما صرحتم بذلك مراراً، على أننا كأمة حرة مدنية تريد حرية واستقلالاً تاماً وتود في الوقت نفسه أن تسعى لأن تكون سياستها في المستقبل سياسة صلح ووئام مبنية على الثقة المتبادلة والمنافع المتقابلة التي لا تمس باستقلالنا التام.

«إن المؤتمر السوري يقدر، يا سمو الأمير، مهمته الخطيرة حق قدرها وهو يرى أن موقف البلاد السورية من الوجهة الاحتلالية الموقتة، التي قضت بها الظروف الحربية، قد آن لها أن تنتهي وفاقاً لأماني البلاد وانقاذاً لها من مشاكلها الحاضرة. فقد مضى نحو عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة تحت أثقال الإحتلال والتقسيم العسكري، الذي ألحق بها أضراراً جمة وأوقف سير أعمالها الاقتصادية والإدارية وأوقع الريبة في نفوس أبنائها عن مصيرهم، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بثورات أهلية في المناطق المحتلة، مطالباً باستقلال بلاده ووحدتها.

«لذلك ولما نشاهده يومياً من عزم الأمة الأكيد على المطالبة بحقها ووحدتها والعمل على الوصول إلى ذلك بكل الوسائل واستناداً إلى حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وحق تقرير المصير وإلى دماء شهدائنا المراقة وجهدنا الطويل في هذا السبيل الشريف وإلى العهود والوعود والمبادىء السامية التي صرح بها الحلفاء الكرام، قد اجتمعنا بصفتنا ممثلي الأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري وقررنا بإجماع الرأي:

«استقلال بلادنا السورية، التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه، مبنياً على الأساس المدني النيابي وحفظ حق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم.

«وقد اخترنا بإجماع الرأي سموكم ملكاً دستورياً على البلاد السورية، نظراً لما امتزتم به من الحكمة وسداد الرأي وجليل الصفات ولما قمتم به في ميادين الحرب والسياسة من الأعمال الخالدة في مصلحة الأمة ولما عرفتم به من حبكم للحرية والدستور وإخلاصكم للبلاد والأمة.

«وقد ضربنا موعداً لمبايعة سموكم رسمياً نهار الإثنين الموافق ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و٨ آذار سنة ١٩٢٠ الساعة الثالثة بعد الظهر، وأعلنا انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث، على أن يقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية وعلى أن تراعي أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي.

«هذا وإننا نحتفظ باسم الأمة بصداقة الحلفاء، محترمين مصالحهم ومصالح سائر الأجانب كل الاحترام. وإن لنا الثقة التامة في أن يتلقى الحلفاء عملنا هذا المستند إلى الحق الطبيعي-والشرعي بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية فيوافقون على استقلالنا التام وإجلاء جنودهم عن المنطقة الغربية والجنوبية أي الساحل وفلسطين، فيقوم بحفظ الأمن وإدارة الشؤون فيها الجند الوطني والإدارة الوطنية، مع الاحتفاظ بالصداقة المتبادلة، لتتمكن الأمة السورية من الوصول إلى غاية الرقي وتكون عضواً عاملاً في المجتمع الدولي.

«ولما كانت الحكومة التي قررنا تأليفها هي حكومة مسؤولة تجاه الأمة، فقد قررنا بقاء مجلسنا هذا لسن القانون الأساسي الذي نبين فيه أساسات الحكم في البلاد من جهة وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام من جهة أخرى، إلى أن تتمكن من جمع مجلس النواب وفقاً للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن.

«وقبل أن نختم عريضتنا لا نرى بداً من أن نذكر بملء الفخر الخدمة الجليلة التي قام بها إخواننا العراقيون في سبيل النهضة العربية سني الحرب، وأننا لا نزال نؤيد بإعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام وأننا نعضد أخواننا العراقيين في جميع مطاليبهم والله يؤيد مولانا المعظم ويلاحظ هذه الأمة بعين عنايته العمرانية آمين».

ملحـــق رقم (٣)

مقررات مؤتمر سان ريمو

أنابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية الوزيرين المفوضين الواضعين اسميهما أدناه ليحلا جميع الأمور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانيا العظمى على فلسطين والعراق ولفرنسا على سورية ولبنان في المجلس الأعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقتا على الشروط الآتية:

١ ـ تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسي أي سورية ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني أي فلسطين والعراق كما يلي:

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر إلى حدود ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة إلى غاية رومالين كوي ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي فيترك فيها جميع الأراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه بالبوكمال ويمتد باستقامة إلى أمتار فجنوب جبل الدروز ومن هنا يمتد إلى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز فسمخ الواقعة على بحيرة طبرية سائراً إلى جنوب خط السكة الحديدة وموازياً له. وتبقى درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الإمكان أن يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني وستوضع التخوم في صمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين أن يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبرية بحرياً.

ومن الغرب يسير الخط من صمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي المسعدية حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا، إلى نبعه، ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة وبانياس بالمكان المعروف بالسكيك فيسير مع الطريق التي تبقى في المنطقة الفرنسية لغاية بانياس ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل إلى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية.

ويضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي كصور وصيدا والمناطق الواقعة في الغرب وإلى الشرق من بانياس.

وتفصل التخوم المطلة بمفرق الماء في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني وتسير جنوباً مع وادي الأردن فوادي فرعم ووادي كركره اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية فوادي اليلاونة ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية ويصل الحد إلى شاطىء البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة وتظل في المنطقة الفرنسية.

٢ ـ تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة أشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب الفرنسي والمناطق المشمولة بالانتداب البريطاني التي بيناها في المادة الأولى وتتألف هذه البعثة من أربعة أعضاء تعين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اثنين منهم وتعين الاثنين الآخرين الحكومة المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي والحكومة المحلية المشمولة بالانتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المنتدبتين.

إذا وقع خلاف بين أعضاء هذه البعثة يعرض على مجلس جمعية الأمم ويكون قراره قطعياً.

وتقدم تقارير البعثة النهائية عن الحدود الثابتة التي عينت أخيراً وتربط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل أعضاء البعثة. وتوضع ثلاث نسخ من هذه التقارير والمصورات تحفظ النسخة الواحدة بين سجلات مجلس جمعية الأمم وتحفظ النسختين الأخريين الحكومتان المنتدبتان.

٣ ـ توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية على ترشيح لجنة

خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسية المنتدبة لأجل مصلحة الري في البلاد المشمولة بانتدابها لئلا يقلل إبرازها لحيز الفعل ماء دجلة والفرات في الموضع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالانتداب البريطاني.

٤ ـ توافق الحكومة البريطانية بالنظر إلى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة الجغرافية والعسكرية بالنسبة إلى خليج الإسكندرونة على أن لا تفاوض أحداً بخصوص التنازل عنها أو تسليمه إياها قبلما توافق فرنسا على ذلك.

٥ ـ توافق الحكومة الفرنسية على وضع ترتيب حر يبين كيفية استعمال خط السكة الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالاً مشتركاً.

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه إدارتا السكة الحديدية المؤلفتان في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بأسرع ما يمكن أي بعد تنفيذ الانتداب على سورية وفلسطين وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لإدارة السكة الحديدة البريطانية أن تسير قطاراتها ذهاباً وإياباً بين هاتين المنطقتين وفقاً لمصالحها. وتنقل البضائع التجارية إلى المنطقة المشمولة بالانتداب الفرنسي بواسطتها، وتعين هذه الاتفاقية الشروط المالية والإدارية والفنية اللازمة لسير القطارات البريطانية، أما إذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ الانتداب بين الإدارتين المذكورتين أعلاه فستعين جمعية الأمم حكماً يفصل الخلاف وعندئذٍ تنفذ شروط هذه الاتفاقية التي حازت رضا الطرفين.

يعمل بموجب هذه الاتفاقية إلى أجل غير مسمى وتصحح أحياناً بمقتضى الأحوال.

ب ـ يمكن للحكومة البريطانية أن تمد خطاً من الأنابيب الحديدية بجانب السكة الحديدية ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائماً.

ج ـ توافق الحكومة الفرنسية على تعيين بعثة خاصة تدرس الأراضي وبعد درسها إياها تعين الحدود في وادي اليرموك حتى نصيب بطريقة فنية

يمكن معها بناء الخط الحديدي البريطاني وخط الأنابيب الموصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في المنطقة المشمولة بالانتداب البريطاني. وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي اليرموك داخل الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي، ويجب على بريطانيا العظمى إحقاق حقها هذا في مدة لا تتجاوز عشر سنوات.

د ـ تتألف البعثة التي ذكرناها أعلاه من عضو بريطاني وعضو فرنسي ويضاف إليهما نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا إن رأت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية لزوماً لذلك.

هـ ـ إذا اقتضى الأمر لأسباب فنية أن يمر خط السكة الحديدية ـ البريطانية ببعض الأماكن المشمولة بالانتداب الفرنسي توافق الحكومة الفرنسية على مرور هذا الخط بتلك المناطق وتقدم الحكومة البريطانية لعملائها المساعدات اللازمة.

و ـ إذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة من هذه المادة أي أن تمد سكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسية الشروط التي اشترطتها على نفسها بالفقرة الأولى والثانية من هذه المادة غب مرور ثلاثة أشهر من إنشاء السكة.

ز ـ توافق الحكومة الفرنسية على اتخاذ التدابير الفعالة لحمل الحكومات المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسي لتصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية.

٦ ـ تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل أعمال الحكومة البريطانية مقابل عقد الاتفاقية الفرنسية البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو.

٧ ـ لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية موانع في منطقتي انتدابهما لجمع الموظفين اللازمين لإدارة خط السكة الحجازية أو لاستخدامهم.

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع الموظفين المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي بمنطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي لئلا تتأخر أعمال هذا الخط.

توافق الحكومة البريطانية والحكومية الفرنسية عند اللزوم على أن تعقدا اتفاقية مع الحكومات المحلية خلاصتها استثناء جميع مهمات هذا الخط ومعداته من الرسوم الجمركية عندما تمر بإحدى مناطق الانتداب.

٨ ـ يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور ستة أشهر من إمضاء هذه المعاهدة مهمتهم فحص مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وتوابعهما لاستخدامهما لأجل الري ولأجل توليد الكهرباء وتعيين المقدار اللازم للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

تزود الحكومة الفرنسية الأخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات اللازمة لمنح فلسطين الماء الزائد خدمة لمنافعها العامة.

إذا لم يحصل الاتفاق المطلوب بنهاية هذا الدرس تعرض المسألة على الحكومتين البريطانية والفرنسية لتدرساها وتقررا فيها قراراً نهائياً. تشترك إدارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الأعمال في دفع نفقات بناء الترع والخلجان والسدود والخزانات والأحواض والأقبية وخطوط الأنابيب الحديدية إلخ... وتشترك في جميع الأعمال التي من شأنها إنبات الحراج وتنشيط تربيتها.

٩ ـ توافق الحكومتان البريطانية والفرنسية عملاً بنص المادة «١٥» والمادة «١٦» من نظام الانتداب الفلسطيني وعملاً بنص المادة الثامنة والمادة العاشرة من نظام الانتداب العراقي وعملاً بنص المادة الثامنة من نظام الانتداب اللبناني السوري وعملاً أيضاً بموجب الحق العام المعطى من قبل الحكومات الوطنية للمدارس المحلية بخصوص التربية والتعليم على السماح للمدارس التي تخص أناساً من التبعة الفرنسية أو من التبعة البريطانية على المثابرة في إدارة هذه المدارس في منطقتي انتدابهما، ويسمح بتعليم اللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية في هذه المدارس.

لا تعني هذه المادة بحال من الأحوال منح رعايا إحدى الدولتين المشار إليهما حق فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة انتداب الدولة الأخرى..

ج. بيج   **هاردنغ**

ملحــق رقم (٤)

تقسيـم سوريـا

دولة حلب: بقرار أعلنه الجنرال غورو في ٨ أيلول سنة ١٩٢٠ وجعل منها دولة مستقلة بهذا الاسم رغم ضآلة حدودها وقلة موازنتها.

ودولة العلويين: التي أصدر المفوض السامي قراراً بتأليفها في ٢٣ أيلول سنة ١٩٢٠ من لواء اللاذقية القديم بما فيه أقضية صهيون وجبلة وبانياس وقضاء حصن الأكراد وصافيتا من لواء طرابلس الشام القديم وناحية طرطوس وقضاء مصياف من أعمال حماه.

ودولة دمشق: التي أصدر نفس المفوض في ٣ كانون الأول سنة ١٩٢٠ قراره بجعلها دولة مستقلة وبإبدال الوزارات بمديريات عامة وجعل حاكم لهذه الدولة بدلاً من رئيس وزراء ففقدت ما تمتاز به هذه المدينة من المميزات الطبيعية وأصبحت كغيرها من العواصم التي أحدثت والتي هي أقل شأناً منها بكثير.

ودولة جبل الدروز: التي أعلنت السلطة الفرنسية بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٢١ بلسان الجنرال غورو إنشاء الحكومة الجديدة فيها تحت إمرة الأمير سليم الأطرش وذلك بعد مفاوضات جرت فيما بينها وبين الشعب الدرزي العربي على إثر المؤتمر الذي عقده الدرزيون في السويداء في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢٠ فقرروا فيه ما يلي وقدموا هذه المقررات إلى السلطة لتنفيذها:

١ ـ حكومة جبل الدروز هي حكومة سورية مستقلة استقلالاً داخلياً.

٢ ـ تقبل حكومة الجبل الانتداب الفرنسي بشكل لا يمس استقلالها.

٣ ـ تسمى هذه الحكومة «مشيخة جبل حوران» ويدخل ضمنها كامل وعرتي اللجه والصفة وتمتد إلى حدود الدير علي من الجهة الشمالية وإلى حدود الأزرق من الجهة الجنوبية.

٤ ـ يرأس هذه الحكومة حاكم أهلي، ينتخبه الأهالي، وفقاً لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات ويكون لها مجلس استشاري كبير ينتخب أعضاؤه وفقاً لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات أيضاً.

٥ ـ يقوم هذا المجلس مقام المجلس الملي ولا يقل أعضاؤه عن الثلاثين عضواً.

٦ ـ تحديد وتعيين صلاحية ووظيفة كل من الرئيس والمجلس بقانون خاص يوافق عليه أهل البلاد بجمعية عمومية.

٧ ـ تستمد حكومة الجبل ما تحتاج إليه من المساعدة المالية والفنية والاقتصادية من الحكومة المنتدبة.

٨ ـ لا يحق للحكومة المنتدبة المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالي جبل حوران ولا نزع الأسلحة منهم ضمن المنطقة الفرنسية.

٩ ـ يعهد بأمور الجبل السياسية الخارجية لمأموري الحكومة المنتدبة السياسيين ولا يكون للحكومة الوطنية مأمورون سياسيون إلا في دمشق وفلسطين وجبل لبنان.

١٠ ـ واردات هذه الحكومة تكون أولاً مما يصيبها من حصة الجمارك السورية والفلسطينية. وثانياً مما يصيبها من واردات ممالح اتري وكاف وثالثاً من دخل أملاك الدولة التي ستدخل ضمن حدود حكومة الجبل ورابعاً مما يطرحه المجلس الملي من الأموال عند الاحتياج المبرم على أنه لا يحق لهذا المجلس أن يقرر استيفاء ضريبة الأعشار من حاصلات الأراضي إنما الأموال التي يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضي يجب أن تكون مقطوعة ومصدقاً عليها من عموم أهل البلاد بجمعية عامة.

١١ ـ إذا خالف رئيس الجبل منافع الجبل العامة ومنافعه الحيوية وأخل بالقوانين الأساسية الموضوعة وقرر المجلس تنحيته واستحصل على فتوى من مشايخ العقل بذلك فحينئذٍ ينحى وينتخب خلافه.

١٢ ـ ينصب مشايخ العقل مدى الحياة ولا يعزلون ولا يحق للحكومتين الوطنية والمنتدبة التدخل بوظائفهم الدينية.

ملحق رقم (٥)

نص الاتفاق الذي جرى فيما بين الشعب الدرزي العربي والسلطة يوم ٤ آذار (مارس) سنة ١٩٢١:

١ ـ تنشأ في جبل الدروز وحوران حكومة وطنية مستقلة استقلالاً إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسي وتعين حدود هذه الحكومة لجنة ثم تقرها الدولة المنتدبة.

٢ ـ تكون هذه الحكومة وطنية ويعين موظفوها من أبناء البلاد ويكون طرز إدارتها منطبقاً على العوائد المحلية وتقدم الحكومة المنتدبة مستشارين فرنسيين يقيمون عند الحكومة الوطنية لتدريبها على الأمور القانونية والإدارية ويرجعون إلى رئيس البعثة بدمشق. أما اسم هذه الحكومة فيحتفظ به الآن ريثما يتفق عليه مع المندوب السامي.

٣ ـ يرأس هذه الحكومة حاكم أهلي ينتخب بواسطة ممثلي الشعب القانونيين لمدة أربع سنوات بموجب قانون خاص يسن فيما بعد ولا يصح انتخابه نهائياً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة.

٤ ـ يساعد الحاكم في مهامه مجلسان يدعى الأول مجلس الحكومة لمدة ثلاث سنوات ممثلوا الأمة الشرعيون وفقاً لقانون خاص يوضع فيما بعد ويلتئم هذا المجلس مرة في السنة لتدقيق ميزانية الحكومة والموافقة على الحسابات الماضية ويقدم اقتراحات فيما يتعلق بالمصالح العامة كالأشغال العمومية والصحة والإسعاف والمعارف إلخ... أما اللجنة الإدارية فيكون اجتماعها بصورة دائمة وتكون مؤلفة من موظفين يعينهم الحاكم ومندوبين ينتخبهم مجلس الحكومة.

٥ ـ ينظم قانون خاص تعين به وظائف الحاكم وصلاحيته وصلاحية

مجلس الحكومة واللجنة الإدارية وكيفية تأليفهما ويعهد بتنظيم هذا القانون إلى لجنة خاصة ولا يصبح نافذاً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة عليه.

٦ ـ إن الحكومة المنتدبة وحدها دون سواها تقدم لحكومة جبل الدروز المساعدة الفنية والمالية والاقتصادية والعسكرية التي قد تحتاج إليها.

٧ ـ تتعهد الحكومة المنتدبة باستثناء سكان جبل الدروز من الخدمة العسكرية الإجبارية، أما قوات الدولة والشرطة اللازمة لحفظ النظام العمومي فيصير تشكيلها بطريقة التطوع ويسمح لسكان الجبل بإبقاء الأسلحة بين أيديهم داخل حدود الحكومة الدرزية. أما في خارج هذه الحدود فيجب على السكان المذكورين الخضوع للأحكام الموضوعة بخصوص حمل السلاح.

٨ ـ إن الحكومة المنتدبة هي مولجة وحدها في مصالح الحكومة الدرزية وتمثيلها في الخارج أما في داخل المنطقة الفرنسية فتقبل الحكومة المنتدبة معتمدين لحكومة الجبل لأجل المصالح الاقتصادية.

٩ ـ تتعهد الحكومة المنتدبة بعدم إجبار حكومة جبل الدروز على الدخول في الوحدة المحتمل حصولها فيما بعد بين الإقليم السوري إلا فيما يختص بالمسائل الاقتصادية العائدة منفعتها على الحكومة الدرزية وسائر مقاطعات الإقليم السوري.

١٠ ـ مصادر الإيراد لميزانية جبل الدروز هي الآتية:

١ ـ الضرائب والرسوم المختلفة التي يفرضها مجلس الحكومة.

٢ ـ الرسوم التي تفرض على المناجم المعدنية المحتمل اكتشافها في أراضي هذه الحكومة.

٣ ـ واردات أقسام الأراضي السنية العائدة للحكومة العثمانية والمحتمل إدخالها ضمن منطقة جبل الدروز الجديدة ولا يصير دفع أعشار في هذه الحكومة.

١١ ـ لا تصبح ميزانية جبل الدروز نافذة إلا بعد مصادقة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في الإقلبم السوري عليها.

١٢ ـ لا تقام حواجز جمركية بين حكومة الجبل وحكومة مقاطعة دمشق إنما يحق لحكومة جبل الدروز أن تأخذ حصتها من واردات الجمارك السورية فيما لو ترتبت حصص لباقي مقاطعات الإقليم السوري.

١٣ ـ يمكن لمجلس الحكومة أن يطلب من الدولة المنتدبة في الأحوال المذكورة في القانون الخاص المتعلق بصلاحية الحاكم ووظائفه إقالة الحاكم وتتخذ الحكومة المنتدبة قراراً بهذا الشأن بعد استشارة رؤساء الدين.

١٤ ـ إن الحكومة المنتدبة ومجلس حكومة الجبل واللجنة الإدارية لا تتدخل على الإطلاق في الأمور الدينية ولا يجوز للسلطة المدنية عزل أو تنحية رجال الدين.

١٥ ـ تتعهد الحكومة المنتدبة وحكومة الجبل المحلية بالمحافظة على حقوق الأقليات داخل حكومة الجبل هذه.

«فضل الله هنيدي. نسيب الأطرش. سليم الأطرش. توفيق أبو عساف. عقلة القطامي. قفطان عزام. فخر الدين الشعراني. مسعود غانم. جبر شلغين. نايف أبو فخر، ضمري شلغين. دخل الله أبو فخر نسيب الحسيني. حسين أبو فخر.

بالأصالة والنيابة عن المشايخ الروحانيين أقر وأعترف بذلك.

محمود أبو فخر ـ والرئيس الروحي

مصدق: روبيردي كيه

المفوض السامي في سورية وكيليكيا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢١

ملحـــق رقم (٦)

أصدر المفوض السامي قراراً عن لواء الإسكندرون الذي ظل حتى صيف ١٩٢٤ جزءاً من دولة حلب قال فيه:

«يتمتع لواء اسكندرونة مع بقاءه تابعاً للدولة السورية بنظام إداري ومالي خاص وتعتبر اللغة التركية لغة رسمية كالعربية والفرنسية ويعين متصرف لواء اسكندرون من قبل رئيس الدولة السورية بناءً على اقتراح مندوب المفوض ويكون له كل السلطة المخولة لمتصرفي الألوية وله علاوة على ذلك النظر في شؤون المعارف والأشغال العامة».

ملحـــق رقم (٧)

توحيد سوريـا

أدرك الجنرال غورو عقم وفساد ما صنع فشاء أن يتلافى ما فعل بتعديل مشروع التجزئة تعديلاً بسيطاً ظناً منه أنه يسترضي الشعب به نوعاً ما فأصدر بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٢ قراراً بإنشاء اتحاد بين دول دمشق وحلب والعلويين مواده ما يأتي:

١ ـ إنه قد أنشىء اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين المستقلة.

٢ ـ إن من أراد الانضمام إلى هذا الاتحاد من الدول أو الأراضي الأخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسي يجب عليه قبول الشروط المدرجة في هذا القرار ثم يتخذ رئيس الاتحاد قراراً يصادق به على هذا الانضمام ويحدد عدد الممثلين الذين تنتدبهم عنها لدى مجلس الاتحاد الدولي التي قبل انضمامها.

٣ ـ إن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي داخلة كانت في الاتحاد أم لم تكن يكون لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية ولا يمكن أن يفصل بينها بأدنى حاجز جمركي.

٤ ـ إن السلطة التنفيذية تخول لرئيس الاتحاد الذي يمكنه تكليف حكام الدول بالنيابة عنه تنفيذ قرارات المجلس الاتحادي وأن هذا الرئيس ينتخب من جانب المجلس بالأكثرية المطلقة ويكون انتخابه لسنة كاملة.

٥ ـ يساعد رئيس الاتحاد في مهام وظيفته مديرون من الدول المتحدة ومجلس الاتحاد وهذه المديريات المشتركة بين الدول تكون بصورة موقتة

كما يأتي: مدير المالية ومدير الأشغال العامة ومدير العدلية ويرشد هؤلاء المديرين مستشارون افرنسيون.

٦ ـ إن قرارات رئيس الاتحاد لا تنفذ إلا بعد مصادقة المفوض السامي عليها:

٧ ـ يؤلف المجلس الاتحادي من خمس ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين وينتخب هؤلاء الممثلون لمدة سنة من قبل مجالس الحكومات حينما تؤلف على الطريقة الانتخابية على أنه لا يجب ضرورة أن يكون أعضاء المجلس الاتحادي من أعضاء مجلس الحكومة الذين ينوبون عنها بل يجري تعيينه موقتاً من قبل حكام الدول.

٨ ـ يلتئم المجلس الاتحادي بالمناوبة تارة في دمشق وتارة في حلب في كل منهما سنة واحدة وتؤلف دائرة تمثل فيها كل بعثة مؤلفة من رئيس أول ورئيسين ثانيين».

وفي ٢٨ من الشهر المذكور من العام الملمح إليه اجتمع أعضاء المجلس الاتحادي في حلب وكان من جملة الحضور الجنرال غورو من أعلن إنشاء هذا الاتحاد رسمياً ومن قال في مستهل خطابه ما معناه: «أنا أعلن أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالي في كل مكان بعواطف واحدة غير أنه من المحتمل أن لا يكون القرار الذي أوجده قد أعرب على وجه الصحة أو نقل بالضبط، لذلك أراني مضطراً لأن أتلوه بنفسي عليكم» وبالفعل فقد تلاه وهنا لا نرى بدأ إتماماً للفائدة من أن نأتي على ذكر الانتداب وصكه وكيف كان إقراره على هذه البلاد.

ملحــق رقم (٨)

الانتداب على سوريا

أقر مجلس عصبة الأمم في الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٢ صك الانتداب على سورية الذي وضعته الحكومة الفرنسية لسورية ولبنان بناءً على قرار مجلس الحلفاء الأعلى الذي صدر في سان ريمو بتاريخ ٢١ نيسان سنة ١٩٢٠ بانتداب فرنسا على سورية ولبنان وها هو نص الصك:

«مجلس جمعية الأمم:

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضي سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الأهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة «٢٢» من عهد جمعية الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته.

ولما كان صك هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم.

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقاً للمواد المذكورة.

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر «الفقرة الثانية» تقضي بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدولة

المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس هو الذي ينظم ذلك.

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه:

١ ـ تضع الحكومة المنتدبة في برهة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنين في هذه البلاد ومصالحهم وستشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيهما كحكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذاك الدستور.

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الأحوال.

٢ ـ يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها وقد خولت حق تنظيم جند من المليش المحلي قصد المحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقتضيه الأحوال وذلك حتى تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه وتنظيم جنود المليش المحلي من سكان البلاد فقط.

ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة.

لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد.

يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانىء والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ ـ يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية

ولبنان الخارجية ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدول الأجنبية، وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه البلاد.

٤ ـ الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥ ـ إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلاتو وحمايته التي كانوا يتمتعون بها أيام الدولة العثمانية لا تطبق في سورية ولبنان، غير أن محاكم القنصلاتو الأجنبية تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه بالمادة السادسة.

إن الدول التي كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه لأول أغسطوس سنة ١٩١٤ والتي لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها، لأجل محدود ستمنح ثانية جميع الامتيازات أو بعضها بعد انقضاء أمد الانتداب بالصورة التي يتم عليها الاتفاق بين الدول ذات الشأن.

٦ ـ تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء.

يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية وخصوصاً إدارة الأوقاف التي تدار وفقاً للشريعة ولإدارة الوقف.

٧ ـ تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدولة المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية في سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن.

٨ ـ تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية المصير وحرية القيام في جميع شعائر العبادة التي لا تخل بالأمن ولا بالآداب العامة ولا يكون تمييز من أي نوع بين سكان سورية ولبنان بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

تنشط الحكومة المنتدبة التعليم العام ويكون هذا التعليم بلغة البلاد المحلية، لا تحرم جميع الطوائف حق المحافظة على مدارسها وتعليم أبنائها بلغتها متى كان ذلك مطابقاً لقانون التعليم العام الذي تعينه الحكومة.

٩ ـ تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس الإدارية وفي إدارة الطوائف الدينية وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص إحدى الطوائف وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد.

١٠ ـ تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولا تحصر الدولة المنتدبة مساعي هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب قوميتهم ما لم تخرج أعمالهم عن أصول الدين.

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الإسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية.

١١ ـ يجب على الحكومة المنتدبة أن لا تميز بالمعاملة في سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة في عضوية جمعية الأمم وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها، وأن لا تميز أيضاً بين أتباع أي دولة أجنبية وبين اتباعها في الأمور التي لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاطي الحرف والمهن أو في معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية وكذلك الأمر يجب أن لا يكون تمييز في سورية ولبنان بين البضائع التي يكون مصدرها أو محط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة ويجب إطلاق حرية المرور والتجارة عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة.

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية أو توعز للحكومات المحلية أن تفرضها، ويمكن للدولة المنتدبة أو الدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها.

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية مع المحافظة على مصالح السكان.

تمنح الامتيازات لترقية هذه الموارد الطبيعية لمن شاء دون تمييز في

تابعية الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم بشرط أن لا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية، ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام. لا تمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مواردهما المالية والمحلية، ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة تعمل تحت إشرافها بشرط أن لا يوجد هذا العمل لا عمداً ولا بالواسطة احتكاراً خاصاً بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحهما ميزة من الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تقرر فيها المساواة بين الجميع.

المادة ١٢ ـ تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن أو ربما يعقد فيما بعد بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق، وبالعقاقير وبالسلاح، والمعدات الحربية، وبالمساواة التجارية، وحرية العبور، والملاحة والطيران، والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، وباتخاذ الوسائط اللازمة لحماية المصانع والآداب والفنون.

المادة ١٣ ـ تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية إتحاد سورية ولبنان في الأمور ذات الفوائد العامة التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها وفي جملتها أمراض الحيوان والنبات.

المادة ١٤ ـ تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لا فائدة من نشره وهو شبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

المادة ١٥ ـ عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومتان المحلية تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة وترقية الموارد المحلية والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة وترسل نسخة عن هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٦ ـ تكون اللغة الفرنسوية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

المادة ١٧ ـ تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الإنتداب ويرسل مع هذا التقرير نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً.

المادة ١٨ ـ يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

المادة ١٩ ـ يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الإنتداب لتحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقاتهما المالية ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الإنتداب.

المادة ٢٠ ـ توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخلة في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير شرط في صك الإنتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم، هذا إذا لم يمكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات.

ملحق رقم (٩)

إتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية

٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩

وقعت اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل في ٢٠ تموز ١٩٤٩. وقد وقّعها عن الحكومة السورية كل من العقيد فوزي سلو، والمقدم محمد ناصر، والنقيب عفيف البزري. وعن الحكومة الإسرائيلية اللفتنانت ـ كولونيل موردخاي ماكليف، يموشوع بيلمان وشباطي روزين.

وفي ما يلي نصّ الاتفاق:

الديباجة

إن فريقي الاتفاق الحالي،

تجاوباً منهما مع قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي يدعوهما كإجراء موقّت آخر بموجب المادة ٤٠ من الميثاق، وبغية تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة:

وبعدما قرّرا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة تتعلّق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، وبعدما عيّنا ممثلين خوّلوا صلاحية التفاوض وعقد اتفاق هدنة:

وبعدما تبادل الممثّلون الموقعون أدناه الاطلاع على صلاحيات كلّ منهم، ووجدوها صحيحة اتفقوا على الشروط التالية:

المادة الأولى

بغية المساعدة على إعادة سلام دائم إلى فلسطين، واعترافاً بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الصدد، في ما يتعلّق بمستقبل العمليات العسكرية للفريقين، تؤكّد في ما يلي، المبادىء التالية التي ستكون موضع مراعاة دقيقة من جانب الفريقين خلال الهدنة.

١ ـ يحترم الفريقان كل الاحترام توصية مجلس الأمن، بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، في تسوية مشكلة فلسطين. ويسلم بأن إقامة هدنة بين قدرتهما المسلّحة خطوة لا بدّ منها، نحو تصفية النزاع المسلّح وإعادة السلام إلى فلسطين.

٢ ـ لا تقوم القوات المسلّحة ـ البرية أو البحرية أو الجوية ـ لأي من الفريقين، بأي عمل عدواني، أو تخطّط لمثل هذا العمل، أو تهدّد به ضد شعب الفريق الثاني أو قواته المسلّحة، مع العلم أن استخدام لفظة «تخطط» في هذا الإطار لا علاقة له بتخطيط الأركان العادي، كما يمارس عامة في المؤسسات العسكرية.

٣ ـ يحترم حق كل من الفريقين في أمنه وتحرره من الخوف من هجوم تشنه القوات المسلّحة للفريق الآخر، كل الاحترام.

المادة الثانية

بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، بشكل خاص، تؤكّد المبادىء والأغراض التالية:

١ ـ يعترف بمبدأ عدم كسب أية فائدة سياسية أو عسكرية بموجب الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ ـ يعترف كذلك، بأنه يجب ألاّ يمس أي شرط من شروط هذا الاتفاق بحقوق ومطالب ومواقف أيّ من الفريقين، في التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين، وبأن شروط هذا الاتفاق إنّما أملتها اعتبارات عسكرية فقط، وليس اعتبارات سياسية.

المادة الثالثة

١ ـ بناء على المبادىء المذكورة أعلاه، وعلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، تم إنشاء هدنة عامة بين القوات المسلَّحة للفريقين: البرية والبحرية والجوية.

٢ ـ يمنع أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية من القوات شبه العسكرية لدى الفريقين، بما فيها القوات غير النظامية من ارتكاب أي عمل حربي أو عدائي ضد القوات العسكرية، أو شبه العسكرية للفريق الآخر، أو ضد المدنيين داخل الأراضي التي تخضع للفريق الآخر. كما يمنع من عبور خط الهدنة العامة المحدّدة في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو اجتيازه لأية غاية. ومن دخول أجواء الفريق الآخر، أو عبورها، أو المرور بالمياه ضمن مسافة ثلاثة أميال من ساحل الفريق الآخر.

٣ ـ لا يجوز القيام بأي عمل حربي من الأرض التي تخضع لأحد الفريقين في هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر، أو ضد المدنيين في الأراضي التي تخضع لهذا الفريق الآخر.

المادة الرابعة

١ ـ يعرف الخط المحدَّد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة. وقد حدّد وفقاً لأغراض وأهداف قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

٢ ـ الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتحرَّك وراءه القوات المسلَّحة للفريقين المعنيين.

٣ ـ تظل الأحكام والأنظمة في القوات المسلَّحة للفريقين التي تمنع المدنيين من عبور خطوط القتال، أو عبور المناطق بين هذه الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق وتطبيق خط الهدنة المحدَّد في المادة الخامسة، شريطة مراعاة شروط الفقرة الخامسة من تلك المادة.

المـادة الخامسـة

١ ـ يؤكّد أنه لا يجوز تفسير الترتيبات التالية المتعلّقة بخط الهدنة بين القوات الإسرائيلية والسورية المسلّحة، وبالمنطقة المجرَّدة من السلاح، وكأنها ذات علاقة، مهما يكن نوعها، بالترتيبات الإقليمية النهائية بين فريقي هذا الاتفاق.

٢ ـ بناء على روح قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، حدّد خط الهدنة والمنطقة المجرَّدة من السلاح، بغية الفصل بين القوات المسلّحة للفريقين، بشكل يخفّف احتمال وقوع احتكاك أو حادث، في وقت تتسنّى فيه العودة تدريجياً إلى الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجرَّدة من السلاح، دون أن يمس ذلك بالتسوية النهائية.

٣ ـ يكون خط الهدنة، هو ذلك المبيَّن في الخارطة المرفقة بهذا الاتفاق كالملحق الرقم ١. ويتبع خط الهدنة خطاً يسير في منتصف الطريق بين خطي المهادنة، كما حدَّدتهما هيئة الرقابة الدولية على الهدنة للقوات الإسرائيلية السورية. ويتبع خط الهدنة الحدّ الدولي في الأمكنة التي تسير فيها خطوط الهدنة القائمة في محاذاة الحد الدولي بين سوريا وفلسطين.

٤ ـ لا يجوز للقوات المسلّحة للفريقين أن تتجاوز خط الهدنة في أية نقطة.

٥ ـ (أ) وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سوريا وفلسطين تعتبر المنطقة بين خط الهدنة والحد منطقة مجرَّدة من السلاح، إلى حين الوصول إلى تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية وشبه العسكرية. ويشمل هذا الشرط قطاعي عين جيف والدردارة اللذين سيشكلان جزءاً من المنطقة المجرَّدة من السلاح.

(ب) ـ يعتبر أي تقدم تقوم به القوات المسلّحة لأي من الفريقين، عسكرية كانت أو شبه عسكرية، إلى أي جزء من المنطقة المجرَّدة من السلاح، إذا أكده ممثلو الأمم المتحدة المشار إليهم في الفقرة التالية، انتهاكاً صارخاً لهذا الاتفاق.

(ج) ـ يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة التي يتم إنشاؤها بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون بهذه اللجنة، مسؤولين عن تنفيذ هذه المادة بحذافيرها.

(د) ـ يتم انسحاب القوات المسلَّحة الموجودة الآن في المنطقة المجرَّدة من السلاح، وفقاً لجدول الانسحال المرفق بهذا الاتفاق (الملحق ٢).

(هـ) ـ يخوَّل رئيس لجنة الهدنة المشتركة صلاحية إعادة المدنيين إلى القرى والمستعمرات في للمنطقة المجرَّدة من السلاح، واستخدام عدد محدود من رجال البوليس المحليين في المنطقة، في أغراض الأمن الداخلي مسترشداً بهذا الصدد بجدول الانسحاب المشار إليه في الفقرة «د» من هذه المادة.

٦ ـ تكون على جانبي المنطقة المجرَّدة من السلاح مناطق يبِّنها الملحق ٣ من هذا الاتفاق، ترابط فيها فقط قوات دفاعية، وفقاً لتعريف القوات الدفاعية الواردة في الملحق ٤ من هذا الاتفاق.

المادة السادسة

يتم تبادل جميع أسرى الحرب لدى أيّ من فريقي هذا الاتفاق سواء كانوا ينتمون إلى القوات العسكرية، أو شبه العسكرية، أو القوات غير النظامية للفريق الآخر، طبقاً لما يلي:

١ ـ يتم تبادل أسرى الحرب بإشراف الأمم المتحدة، بجميع مراحله. ويجري هذا التبادل في موقع اجتماع الهدنة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ يشمل تبادل الأسرى هذا، جميع الملاحقين قضائياً والذين صدرت عليهم أحكام بجرائم، أو مخالفات أخرى ارتكبوها.

٣ ـ تعاد جميع الأمتعة الشخصية والأشياء القيِّمة والرسائل والوثائق ومستندات إثبات الهوية والأمتعة الشخصية، مهما تكن طبيعتها التي يملكها أسرى الحرب الذين يتم تبادلهم، إلى هؤلاء الأسرى، أو إلى القوات المسلَّحة التي ينتمون إليها، إذا كانوا قد هربوا أو توفوا.

٤ ـ يُبتّ في جميع المسائل التي لا تنص عليها أحكام هذا الاتفاق بشكل خاص، طبقاً للمبادىء التي حدَّدها الميثاق الدولي المتعلِّق بمعاملة أسرى الحرب الموقَّع في جينف في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٩.

٥ ـ تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي تنص عليها المادة السابعة من هذا الاتفاق، مسؤولية تحديد مصير الأشخاص المفقودين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، داخل الأراضي التي تخضع لإشراف أي من الفريقين، بغية تسهيل الإسراع في تبادلهم. ويتعهَّد كل من الفريقين تقديم كل معونة ومساعدة إلى اللجنة خلال قيامها بمهمتها.

المادة السابعة

١ ـ تشرف لجنة الهدنة المشتركة التي تتألَّف من خمسة أعضاء، يعيّن كل من فريقي هذا الاتفاق عضوين ويرئسها رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو أحد كبار الضباط من فريق المراقبين التابع لهذه الهيئة يعيّنه رئيس الأركان بالتشاور مع فريقي الاتفاق، على تنفيذ شروط هذا الاتفاق.

٢ ـ تتخذ لجنة الهدنة المشتركة من مركز الجمارك في جسر بنات يعقوب ومهانايم مقرَّين لها، وتعقد اجتماعاتها في المكان والوقت اللذين تراهما مناسبين للقيام بمهماتها بشكل فعَّال.

٣ ـ يدعو رئيس هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، لجنة الهدنة المشتركة، إلى الاجتماع الأول في وقت لا يتجاوز أسبوعاً من توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ تستند قرارات لجنة الهدنة المشتركة ما أمكن إلى مبدأ الإجماع. وفي حال تعذُّر الإجماع، تتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم.

٥ ـ تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الخاصة بها، من حيث نهج عملها. وتعقد الاجتماعات بعد إشعارات يتلقاها الأعضاء من الرئيس، ويكون النصاب القانوني للاجتماع أكثرية أعضائها.

٦ ـ تخول اللجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يكونون من المؤسسات العسكرية للفريقين، أو من العسكريين العاملين مع هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو من الجانبين، بأعداد تعتبرها ضرورية للقيام بمهماتها. وفي حال توظيف مراقبين دوليين، يبقى هؤلاء المراقبون تحت قيادة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة. وتكون المهمات ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي يعهد فيها إلى المراقبين الدوليين الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة، رهناً بموافقة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو ممثله المنتدب لدى اللجنة التي يعمل رئيساً لها.

٧ ـ تحال جميع المطالب أو الشكاوى المتعلّقة بتطبيق هذا الاتفاق التي يتقدّم بها أي من الفريقين، على لجنة الهدنة المشتركة فوراً من قبل رئيسها. وتتخذ اللجنة الإجراء الذي تراه مناسباً، بغية تحقيق تسوية عادلة ومرضية للجانبين، وعن طريق أجهزة مراقبتها وتحقيقها، بصدد جميع هذه المطالب أو الشكاوى.

٨ ـ عندما ينشب خلاف على معنى نص معيّن في هذا الاتفاق، باستثناء الديباجة والمادتين الأولى والثانية، يعتمد التفسير الذي تتقدم به اللجنة. ويجوز للجنة متى رأت ذلك مناسباً، وحين تكون هناك حاجة إلى ذلك، أن توصي الفريقين بين آونة وأخرى بإجراء تعديلات على نصوص هذا الاتفاق.

٩ ـ تضع لجنة الهدنة المشتركة أمام الفريقين تقارير عن نشاطها بالقدر الذي تراه ضرورياً. وترفع نسخة عن كل تقرير من هذا النوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لنقله إلى الهيئة أو الوكالة المناسبة في الأمم المتحدة.

١٠ ـ يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية الحركة وعبور المنطقة التي يشملها هذا الاتفاق، وفقاً لما تراه اللجنة ضرورياً، شريطة استخدام مراقبي الأمم المتحدة فقط، عندما تتخذ مثل هذه القرارات بأكثرية الأصوات.

١١ ـ يقتسم الفريقان في هذا الاتفاق بالتساوي، نفقات اللجنة غير المتعلقة بمراقبي الأمم.

المادة الثامنة

١ ـ لا يخضع الاتفاق الحالي للإبرام، ويسري مفعوله فور توقيعه.

٢ ـ إن هذا الاتفاق الذي تمّ التفاوض عليه وعقده، وفقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، الذي يدعو إلى هدنة، بغية إزالة الخطر الذي يهدّد السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حال الهدنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين ـ يظل ساري المفعول إلى حين الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، في ما عدا ما تنصّ عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ ـ يجوز لفريقين هذا الاتفاق بموافقتهما معاً، تنقيح هذا الاتفاق أو أي من نصوصه، أو يجوز لهما تعليق العمل به في أي وقت باستثناء نصوص المادتين الأولى والثالثة. وفي حال تعذر الاتفاق، وبعد أن يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنة منذ توقيعه، يجوز أي من الجانبين أن يطلب من الأمين العام عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الفريقين، بغية إعادة النظر في أيّ نص من نصوص هذا الاتفاق، أو تنقيحه، أو تعليق العمل به، باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مثل هذا المؤتمر ملزماً بالنسبة إلى الفريقين.

٤ ـ إذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن حل متفق عليه للنقطة موضوع الخلاف، يجوز لأيّ من الفريقين عرض المسألة على مجلس الأمن الدولي كلها، على أساس أن الاتفاق عقد وفقاً لإجراء اتخذه مجلس الأمن، بغية تحقيق السلام في فلسطين.

٥ ـ وقع هذا الاتفاق الذي يعتبر نصاه الإنكليزي والفرنسي رسميين ومعتمدين، في خمس نسخ يحتفظ كل من الفريقين بنسخة، وترسل نسختان إلى الأمين العام لينقلهما إلى مجلس الأمن واللجنة الدولية للتوفيق في فلسطين، ويحتفظ الوسيط بالوكالة في فلسطين بالنسخة الخامسة.

وقع في التل ٢٣٢ بالقرب من مهانايم في اليوم العشرين من تموز سنة ألف وتسعمئة وتسع وأربعين، بحضور النائب الشخصي للوسيط بالوكالة في فلسطين ورئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

عن الحكومة السورية	عن الحكومة الإسرائيلية
وبالنيابة عنها	وبالنيابة عنها
العقيد فوزي سلو	اللفتنانت ـ كولونيل موردخاي ماكليف
المقدم محمد ناصر	يهوشوا بيلمان
النقيب عفيف البزري	شبطاي روزين

الملحق (١)

راجع الخريطة المرفقة

خط الهدنة بين سورية وإسرائيل

١ ـ من النقطة التي يلتقي فيها خط الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية وخط الهاجرة ٢٠٨,٧ ـ ٢٩٤,٢ شرقاً إلى الهاجرة ٢١٢,٨ ـ ٢٩٤,٧.

٢ ـ من خط الهاجرة ٢١٢,٨ ـ ٢٩٤,٧ جنوباً باتباع وادي العسل إلى مقام الشيخ المخفي.

٣ ـ خط من مقام الشيخ المخفي إلى مقام النبي هدى.

٤ ـ خط من النبي هدى إلى الهاجرة ٢١٢,٧ ـ ٢٩٠,٤.

٥ ـ من خط الهاجرة ٢١٢,٧ ـ ٢٩٠,٤ إلى خط الهاجرة ٢١٢,٤ ـ ٢٩٠,٢، ثم جنوباً باتباع خط الحدود السورية الفلسطينية إلى نقطة خط الهاجرة ٢١١,٠ ـ ٢٧٦,٨.

٦ ـ من خط الهاجرة ٢١١,٠ ـ ٢٧٦,٨ إلى نقطة في وادي الصمادي عند خط الهاجرة ٢١٠,٩ ـ ٢٧٦,٧.

٧ ـ من خط الهاجرة ٢١٠,٩ ـ ٢٧٦,٧ غرباً باتباع وادي الصمادي إلى نقطة تقاطع الطريق مع خط الهاجرة ٢١٠,٣ ـ ٢٧٦,٥.

٨ ـ جنوباً باتباع الطريق إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٩ ـ ٢٧٢,٦ متجنّباً الدردارة إلى الشرق.

٩ ـ غرباً إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٧ ـ ٢٧٢,٦ عند نقطة واقعة على ساحل بحيرة الحولة.

١٠ ـ جنوباً باتباع الخط الساحلي إلى خط الهاجرة ٢٠٩,٢ ـ ٢٧١,٧ مصب نهر الأردن.

١١ ـ شمالاً غربياً باتباع خط الساحل الغربي لبحيرة الحولة إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٥ ـ ٢٧٢,٩.

١٢ ـ من خط الهاجرة ٢٠٨,٥ ـ ٢٧٢,٩ خطاً إلى خط الهاجرة ٢٠٥,٢ ـ ٢٦٩,١.

١٣ ـ من خط الهاجرة ٢٠٥,٢ ـ ٢٦٩,١ خطاً إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٨ ـ ٢٦٥,٠ على نهر الأردن.

١٤ ـ جنوباً باتباع نهر الأردن إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٧ ـ ٢٦٠,٠.

١٥ ـ من خط الهاجرة ٢٠٨,٧ ـ ٢٦٠,٠ خطاً إلى خط الهاجرة ٢٠٨,٥ ـ ٢٥٨,٢.

١٦ ـ من خط الهاجرة ٢٠٨,٥ ـ ٢٥٨,٢ خطاً إلى خط الهاجرة ٢٠٧,٠ ـ ٢٥٧,٠.

١٧ ـ من خط الهاجرة ٢٠٧,٠ ـ ٢٥٧,٠ خطاً إلى خط الهاجرة ٢٠٧,٤ ـ ٢٥٦,٠.

١٨ ـ من خط الهاجرة ٢٠٧,٤ ـ ٢٥٦,٠ جنوباً باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى النقطة ٦١ عند خط الهاجرة ٢١٠,٦ ـ ٢٤٦,٣.

١٩ ـ من النقطة ٦١ شرقاً باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى النقطة ٦٢.

٢٠ ـ من النقطة ٦٢ جنوباً باتباع الحدود السورية الفلسطينية، إلى النقطة ٦٦ عند خط الهاجرة ٢١١,٧ ـ ٢٤٠,١.

٢١ ـ من النقطة ٦٦ خطاً إلى نقطة على الساحل الشرقي من بحيرة طبرية عند خط الهاجرة ٢٠٩,٦ ـ ٢٣٩,٠.

٢٢ ـ من خط الهاجرة ٢٠٩,٦ ـ ٢٣٩,٠ جنوباً باتباع ساحل بحيرة طبرية إلى خط الهاجرة ٢٠٦,٣ ـ ٢٣٤,٨.

٢٣ ـ من خط الهاجرة ٢٠٦,٣ ـ ٢٣٤,٨ جنوباً إلى منعقطف الطريق عند خط الهاجرة ٢٠٦,٣ ـ ٢٣٤,٥، ثم جنوباً شرقياً باتباع الطرف الغربي للسكة الحديد والجانب الغربي للطريق إلى المعقل عند خط الهاجرة ٢٠٧,٧ ـ ٢٣٣,٤.

٢٤ ـ من المعقل عند خط الهاجرة ٢٠٧,٧ ـ ٢٣٣,٣ خطاً باتباع الطريق إلى نهر اليرموك على الحدود عند خط الهاجرة ٢٠٩,٥ ـ ٢٣٢,٢.

الملحق (٢)

ـ سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية

ـ نزع الألغام وهدم التحصينات الثابتة

١ ـ يتم سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية التابعة للفريقين، مع جميع معداتها العسكرية من المنطقة المجرَّدة من السلاح كما هي محدَّدة في المادة الخامسة من هذا الاتفاق خلال مهلة اثني عشر (١٢) أسبوعاً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ ويكون توقيت سحب القوات كما يلي:

(أ) ـ الأسابيع الثلاثة (٣) الأولى: القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الحدود السورية الفلسطينية في الشمال جنوباً حتى الدرباسية عند خط الهاجرة ٢١١ ـ ٢٧٧.

(ب) ـ الأسابيع الثلاثة (٣) الثانية: القوات العسكرية التي تحتل القطاع

الممتد من الحمام عند خط الهاجرة ٢٠٨,٧ ـ ٢٦٣,٣ حتى حدود شرقي الأردن.

(ج) ـ الأسابيع الستة (٦) الباقية: القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد من الدرباسية عند خط الهاجرة ٢١١ ـ ٢٧٧ جنوباً إلى الحمام عند خط الهاجرة ٢٠٨,٧ ـ ٢٦٢,٣.

٣ ـ يتم نزع حقول الألغام والألغام، وهدم التحصينات الثابتة أو نزعها في المنطقة المجرَّدة من السلاح في كل قطاع بنهاية الأسبوع الثالث والسادس والثاني عشر على التوالي من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ وبهذا الصدد يحق لكل فريق أن يسحب من المنطقة المجرَّدة من السلاح المعدات الحربية التي تخصّه. وإذا لم يشأ سحب المواد المستعملة في التحصينات، يجوز لرئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يطلب إلى أي من الفريقين إتلاف هذه المواد قبل مغادرة المنطقة. وكذلك يجوز لرئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر بهدم التحصينات الثابتة التي لا يجوز في رأيه أن تبقى في المنطقة المجرَّدة من السلاح.

الملحق (٣)

منطقة الدفاع

لا يسمح لأية قوات عسكرية غير تلك المحدَّدة في الملحق ٤ بالبقاء في المنطقة المحدَّدة في ما يلي أو دخولها:

(أ) ـ على الجانب السوري: المنطقة الممتدّة من الحدود إلى خط الإحداثيات الشمالي الجنوبي رقم ٢١٦.

(ب) ـ على الجانب الإسرائيلي: المنطقة الممتدّة من خط المهادنة الإسرائيلي إلى خط الإحداثيات الشمالي الجنوبي رقم ٢٠٤، سوى أنه حيث يمر خط المهادنة في نتوء مشمار هاياردن تكون منطقة الدفاع على بعد ستة (٦) كيلومترات إلى الغرب من خط المهادنة المذكورة.

(ج) ـ إن القرى التي تخترقها الخطوط المحدَّدة لمنطقة الدفاع تعتبر داخلة كلها في منطقة الدفاع.

الملحق (٤)

تحديد قوات الدفاع

أولاً ـ القوات البرية

١ ـ يجب ألاَّ تتجاوز هذه القوات ما يلي:

(أ) ـ ثلاث (٣) كتائب مشاة يتألَّف كل منها من ٦٠٠ من الضباط والأفراد المجنَّدين، لا أكثر، على ألاّ تتعدَّى الأسلحة المرافقة لكل كتيبة اثني عشر (١٢) رشَّاشاً متوسّطاً بعيار ٨ ملم على الأكثر وستة (٦) مدافع هاون بعيار ٨١ ملم وأربعة (٤) مدافع مضادة للدبابات بعيار لا يتجاوز ٧٥ ملم.

(ب) ـ ست (٦) مفرزات خيَّالة للقوات السورية، على ألاَّ تتعدَّى كل مفرزة ١٣٠ من الضباط والأفراد المجنَّدين. وللقوات الإسرائيلية مفرزتا (٢) استكشاف تتألَّف كل منهما من تسع (٩) سيارات جيب وثلاث (٣) شاحنات نصف مجنزرة ولا يتجاوز عدد أفرادها مئة وخمسة وعشرين (١٢٥) من الضباط والأفراد المجنَّدين.

(ج) ـ ثلاث (٣) بطاريات من مدفعية الميدان على ألاَّ تتعدَّى كل بطارية مئة (١٠٠) من الضباط والأفراد المجنَّدين. تتألَّف كل بطارية من أربعة (٤) مدافع لا يزيد عيارها عن ٧٥ ملم، وأربعة (٤) رشاشات لا يزيد عيارها على ٨ ملم.

(د) ـ لا تتجاوز الوحدات الإدارية الملحقة بالقوات المحدّدة أعلاه ما يلي:

(١) مئة (١٠٠) من الضباط والأفراد المجنَّدين لأغراض التموين، غير مسلّحين.

(٢) سرية هندسة واحدة لا تتجاوز مئتين وخمسين (٢٥٠) من الضباط والأفراد المجنَّدين.

٢ ـ تستثنى من عبارة «قوات الدفاع»: القطع المصفَّحة كالدبابات والسيارات المصفَّحة وغيرها من حاملات الجنود المصفَّحة.

ثانياً ـ القوات الجوية

في المناطق التي لا يسمح فيها إلاّ بقوات دفاعية، يمنع استخدام الطائرات العسكرية.

ثالثاً ـ القوات البحرية

لا يسمح بوجود أية قوات بحرية في منطقة الدفاع، في المناطق التي لا يسمح فيها بقوات دفاعية يجب أن يتم التخفيض اللازم للقوات خلال اثني عشر (١٢) أسبوعاً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

لا تفرض أية قيود على حركة وسائط النقل المستخدمة لنقل قوات الدفاع والمؤن داخل منطقة الدفاع.

رسائل ملحقة باتفاق الهدنة العامة بين سورية وإسرائيل

من: المقدم م. ماكليف رئيس الوفد الإسرائيلي.

إلى: العميد وليام أ. رايلي، سلاح البحرية الأميركية، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بمناسبة التوقيع على اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية، أؤكد أن الفريقين متفقان على ألاّ تتقدَّم قواتهما إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

في منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ وشعار هاج جولان ومسعدة فقط.

(توقيع) المقدم م. ماكليف

(النص الأصلي بالفرنسية)

من: العقيد فوزي سلو رئيس الوفد السوري.

إلى: العميد ويليام أ. رايلي، سلاح البحرية الأميركية، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

بمناسبة التوقيع على اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية، أؤكِّد أن الفريقين متفقان على ألاَّ تتقدَّم قواتهما إلى ما وراء خطوط الهدنة الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

في منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ وشعار هاج جولان ومسعدة فقط.

(توقيع) فوزي سلو

ملحـــق رقم (١٠)

نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

«إن مجلس الأمن يعرب عن استمرار قلقه للوضع الخطير في الشرق الأدنى. ويؤكد أنه لا يجوز كسب الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع معه كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمن.

ويؤكد كذلك أن كل الدول الأعضاء قد التزمت بموافقتها على ميثاق الأمم المتحدة بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق.

١ ـ يؤكد أن تنفيذ مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأدنى، وأنه يجب أن نعمل على تنفيذ المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في القتال الأخير.

ب ـ إنهاء كل حالات الحرب واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها بالإضافة إلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديد باستخدام القوة.

٢ ـ ويؤكد أيضاً على ضرورة:

أ ـ ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ إحلال تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ ضمان عدم انتهاك الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بما فيها إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ ـ يطلب إلى السكرتير العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأدنى من أجل إقامة اتصالات بالدول المعنية والإبقاء على هذه الاتصالات من أجل السعي إلى اتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق نصوص ومبادىء هذا القرار.

ملحـــق رقم (١١)

قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي الذي لم تحضره سورية

الخرطوم ١/٩/١٩٦٧

أولاً ـ أكد المؤتمر وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتصفيته من جميع الشوائب. كما أكد الملوك والرؤساء الممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانياً ـ قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهور لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثاً ـ اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بعد ٥ (يونيو) حزيران، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعاً ـ كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد أوصى بإمكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر ملياً أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي باعتبار البترول طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة.

فقرر المؤتمر استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية، وفي الإسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية، من الصمود لإزالة آثار العدوان.

وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

خامساً ـ أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد في بغداد.

سادساً ـ قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعاً ـ قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

وأصدر المؤتمر قراراً منفصلاً هذا نصه:

«قررت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية، أن تلتزم كل منها بدفع المبالغ الآتي بيانها سنوياً، ومقدماً عن كل ثلاثة أشهر ابتداءً من منتصف أكتوبر، إلى حين إزالة آثار العدوان:

المملكة العربية السعودية ـ ٥٠ مليون جنيه استرليني.

دولة الكويت ـ ٥٥ مليون جنيه استرليني.

المملكة الليبية ـ ٣٠ مليون جنيه استرليني.

وبهذا تضمن الأمة العربية أنها تستطيع أن تسير في هذه المعركة لحين الانتهاء من إزالة آثار العدوان».

ملحق رقم ١٢

خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد

التاريخي عن الأزمة اللبنانية (١٩٧٦/٧/٢٠)

أيها الأخوة،

نلتقي اليوم في فترة من الزمن تشغل فيها أحداث لبنان حيزاً كبيراً من اهتمامنا، واهتمام المنطقة، بل اهتمام العالم. لأن أحداث لبنان بقدر ما تعني لبنان سلبياتها وإيجابياتها تعنينا نحن وتعني أمتنا العربية.

أيها الأخوة،

عندما بدأت أحداث لبنان منذ أشهر طويلة، كان لنا تفسير لهذه الأحداث، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من القوى العربية التي تدعي الوطنية والتقدمية، وكنا نشترك في هذا التفسير مع الكثير من الأحزاب التي تطلق على نفسها الأحزاب الوطنية في لبنان، ومع فصائل المقاومة الفلسطينية.

أولاً: تغطية اتفاق سيناء.

ثانياً: توريط المقاومة وضربها وتصفية المخيمات وإرباك سوريا.

ثالثاً: تقسيم لبنان.

هكذا كنا نقول، وهكذا كانوا يقولون. وفي تقديري لو سألناهم اليوم ربما كرروا هذا الكلام أيضاً. هنا قد يتساءل متسائل: ولماذا إرباك سوريا؟ وما علاقة سوريا بأحداث تدور في لبنان؟ هذا الأمر، أيها الأخوة المواطنون، أريد أن تتنبهوا إليه، لأن هناك من يطرحه من الخارج ليتسلل إلى صفوفنا في الداخل.

يقولون: ما لنا ولأحداث لبنان؟ لماذا تربك سوريا بأحداث لبنان؟.

أولاً: إن المؤامرة بما تسعى إليه من أهداف تستهدف ضرب قضية كل مواطن سوري في هذا البلد. إذا كانت المؤامرة تستهدف تلك الأهداف التي ذكرت، بما في ذلك ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان، فكيف يمكن سوريا أن تقف موقف المتفرج من مؤامرة تستهدف تحقيق هذه الأهداف؟ نحن بهذه المؤامرة وعلينا أن نعد أنفسنا بالقدر الذي نستطيع فيه أن نتصدى للمؤامرة والمتآمرين. الأمر يعنينا ولا مفر من المواجهة.

ثانياً: سوريا ولبنان عبر التاريخ بلد واحد، شعب واحد، الشعب في سوريا ولبنان عبر التاريخ شعب واحد، وترتب على هذا مصالح حقيقية مشتركة. هذا الأمر يجب أن يدركه الجميع، مصالح حقيقية مشتركة. وترتب على هذا الأمر أمن حقيقي مشترك وترتب على هذا الأمر وشائج القربى القريبة بين الناس في البلدين. الآلاف الكثيرة من العائلات في سوريا لها امتداد في لبنان، والآلاف الكثيرة جداً من العائلات في لبنان لها امتداد في سوريا.

ها نحن نرى أمامنا اليوم، كمحصلة لهذا التاريخ المشترك، والجغرافيا، ولهذه الحوادث، نرى الآتي: كان في لبنان قبل الحوادث حوالي نصف مليون سوري، يمارسون مختلف الأعمال: التاجر، والطبيب، والمحامي، والعامل وغير ذلك، هؤلاء بنتيجة الأحداث عادوا إلى سوريا، والآن يوجد في سوريا على الأقل حوالي نصف مليون لاجىء لبناني، نصف مليون لاجىء من شعبنا في لبنان جاؤوا إلى سوريا. ودخل سوريا حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني من الأخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان. بنتيجة الأحداث دخل سوريا حوالي مليون نسمة، مليون إنسان. أعتقد أننا نستطيع الآن أن نتصور حجم المشكلة التي يسببها دخول مليون إنسان إلى بلد عدد سكانه أقل من تسعة ملايين.

مفيد أن نتذكر هنا أن الهند لم تستطع أن تتحمل ضغط عشرة ملايين لاجىء من بنغلادش. وكلنا نتذكر، في ضوء ما هو معروف، أن العشرة ملايين لاجىء كانوا سبب الحرب الهندية الباكستانية. الهند دولة كبيرة عدد

سكانها أكثر من ٥٠٠ مليون لم تستطع أن تتحمل عبء عشرة ملايين لاجئ، لم تستطع الهند أن تتحمل نسبة واحد على ٥٠ أو واحد على ٦٠ من عدد سكانها في حالتنا نحن النسبة هي واحد على تسعة من عدد السكان. فلنتصور حجم المشكلة، وحتى إذا كانت واحداً على ١٨ أو واحداً على عشرين أو واحداً على ثلاثين فتبقى المشكلة وتبقى مشكلة كبيرة.



طبعاً أيها الأخوان لا يمكن أن يرد إلى ذهن أحد أنني أقول هذا الكلام، أو يمكن أن يقوله مواطن في سوريا، تبرماً بهؤلاء الأخوة الذين جاؤوا إلى سوريا. فالبلد بلدهم، والأرض أرضهم. هذا البلد هو لكل عربي، وإنما أقول ما قلت لأشير إلى مشكلة ترتبت على أحداث لبنان، ولأشير إلى حجم المشكلة. وأبرز مشكلة حية تشكل رداً على هؤلاء الذين يقولون من خارج الحدود: ولماذا سوريا؟

أما تقسيم لبنان فهو هدف تاريخي، كما نعرف، للصهيونية العالمية. هناك رسائل متبادلة، ربما قرأها الكثيرون منكم، بين قادة الصهاينة، أو بعض قادة الصهاينة، في الخمسينات عن هذا الموضوع، يؤكدون فيها على أهمية تقسيم لبنان.

تقسيم لبنان أيها الأخوة، لا تسعى إليه إسرائيل بسبب أهمية لبنان العسكرية. لبنان، موحداً كان أم مجزءاً، لا يشكل عبئاً عسكرياً في الوقت الحاضر على إسرائيل، ولا ينتظر أن يشكل عبئاً عسكرياً على إسرائيل خلال المدى المنظور. إسرائيل لا تسعى إلى تقسيم لبنان لأنه يشكل مثل هذا العبء العسكري. إسرائيل ترغب في تقسيم لبنان لسبب سياسي أيديولوجي. فتحصيل حاصل أن نقول إن إسرائيل ترغب في إقامة دويلات طائفية في هذه المنطقة لتكون الدولة الأقوى. هذا تعلمناه سابقاً، وقلناه سابقاً، ونقوله باستمرار. إسرائيل تسعى إلى تقسيم لبنان لكي يسقط شعار الدولة الديمقراطية العلمانية. هذا الشعار الذي يطرح هنا وهناك. قد لا نكون جميعنا مؤمنين بهذا الشعار ولكنه شعار مطروح، وهو قابل للمناقشة في هذا

المكان أو ذاك من العالم. بطبيعة الحال يختلف كثيراً عن منطق ما طرحه بعضنا، وربما أكثرنا، في وقت سابق من أننا سنرمي اليهود في البحر. كنا آنذاك نقدم خدمات جلى لإسرائيل. ليس في هذا الكلام سر. ربما يقول بعضنا أنا أتحدث والإسرائيليون يسمعون. ليس في هذا الأمر سر ونستطيع أن نأخذ حريتنا في الحديث عنه. أن نقول إننا نطالب بدولة ديموقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود سواء كانوا عرباً أو غير عرب، كما هو الحال، فهذا منطق قابل للأخذ والرد.

عندما ينقسم لبنان، سيقول الإسرائيليون: لا تصدقوا هؤلاء العرب. إن لم يستطيعوا أن يعيشوا معاً، أن يستطيع المسلم العربي أن يعيش مع المسيحي العربي، فكيف نعيش نحن اليهود، ومع اليهود غير العرب الذين جاؤوا من كل بقاع الأرض، من الغرب والشرق؟ يسقط هذا الشعار.

إسرائيل تريد التقسيم لكي تسقط تهمة العنصرية. الأمم المتحدة اتخذت قراراً، قالت إن الصهيونية حركة عنصرية، وهذا مكسب كبير للقضية الفلسطينية وللنضال العربي. لماذا عنصرية؟ لأنها أساساً دولة تجمع الناس من كل مكان ولا رابط بينهم سوى الدين لتشكل منهم شعباً، وتقيم دولة لهذا الشعب. عندما ينقسم لبنان بين المسلمين والمسيحيين ستقول إسرائيل: «أين هي العنصرية؟ إسرائيل تقوم على أساس الدين وفي لبنان دولة أو دويلات تقوم أيضاً على أساس الدين. فإما أن نكون جميعنا عنصريين، وإما أن نكون جميعاً لا عنصريين». تقسيم لبنان يسقط تهمة العنصرية عن إسرائيل، تقسيم لبنان يشكل طعنة لفكرة القومية العربية، وكأننا نقدم الدليل على أن القومية العربية ليست الرباط الصالح الذي يربط بيننا جميعاً بحيث نستطيع أن نعيش في ظل لواء القومية العربية. عندما لا يستطيع العرب أن يعيشوا معاً في دولة واحدة، رغم مرور السنين الطويلة على هذا العيش المشترك، فهذا دليل عملي مادي يريدون تقديمه على بطلان فكرة القومية العربية.

أكثر من هذا أريد أن أقول إن تقسيم لبنان يشكل ضربة كبرى للإسلام باعتباره دين الأكثرية الساحقة من الأمة العربية. لأنهم يريدون أن يقدموا الإسلام في هذا العصر، على أنه الدين المتزمت الذي يمنع أنصاره من العيش مع الآخرين حتى إذا كانوا من أبناء الأمة الواحدة. إن هذه مؤامرة على الإسلام، ومؤامرة على المسلمين. وأنا أؤكد على هذا الموضوع ولا أريد أن أجامل به أحداً إطلاقاً، وقد قلته في كثير من أحاديثي مع المعنيين في لبنان وخارج لبنان. إنه مؤامرة على الإسلام ومؤامرة على العروبة ولمصلحة العدو، لمصلحة الصهيونية، لمصلحة إسرائيل.

طبعاً أيها الأخوة، العروبة أقوى من هؤلاء المتآمرين، لن يستطيعوا تحت اسم العروبة وتحت اسم الإسلام أن يضربوا العروبة وأن يضربوا الإسلام، لأننا لهم بالمرصاد.

وأستطيع أن أقول هنا ـ ولو خرجت عن التسلسل إلى حد ما ـ إن المؤامرة في لبنان بالنسبة إلى هذا الموضوع بالذات، هي مؤامرة على الإسلام وعلى المسيحية، إن الصراع في جوهره، وليس في شكله، إن الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والإسلام. إنه بين الإسلام والمسيحية من جهة، وأعدائهما من جهة أخرى.

هكذا كان تفسيرنا لأحداث لبنان، والذي اشتركنا فيه مع الآخرين. وقلنا إن هذه المؤامرة لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال القتال، إذن لكي نحبط المؤامرة علينا أن نوقف القتال. العملية حسابية واضحة. طريق المؤامرة إلى أهدافها هو القتال، لكي لا تحقق المؤامرة أهدافها علينا أن نوقف القتال. وانطلقنا نعمل من أجل ذلك: بذلنا جهداً سياسياً، بذلنا جهداً عسكرياً، قدمنا السلام، أيها الأخوة، من أجل أن نوقف القتال، وقدمنا الذخائر، أيها الأخوة من أجل أن نوقف القتال. في وقت من الأوقات كانت موازين القوى غير متكافئة، ولم يكن في الإمكان أن يقف القتال.

ومن أجل هذا اضطررنا إلى أن نقدم السلاح وأن نقدم الذخائر، قدمنا السلاح إلى هؤلاء الذين يهاجموننا ويتنكرون لجهودنا ولتضحياتنا، هؤلاء الذين تنكروا لجهود هذا الشعب، ولتضحيات هذا الشعب، القريبة منها

والبعيدة. رغم أن هذه الجهود وهذه المواقف واضحة وضوح الشمس، يدركها ويتذكرها ويعرفها كلكم ليس في سوريا فحسب، وإنما في أكثر أقطار الوطن العربي. قدمنا السلاح لهؤلاء، قدمنا الذخائر لهؤلاء، في وقت من الأوقات أخذنا الأسلحة من جنودنا من تشكيلاتنا، وأعطيناها لهم.

قدمنا كل ما نستطيع، وكان لقرارنا السياسي هذا، قرارنا السياسي بالعمل من أجل وقف القتال، كان له بعد دولي. حاولنا أن نضيق رقعة المشكلة في لبنان قدر المستطاع لأننا كنا نرى وكانوا يرون أن توسيع رقعة المشكلة عربياً ودولياً هو في مصلحة المؤامرة وليس العكس، وها أنتم ترونهم الآن ماذا يعملون وماذا يفعلون.

ورغم هذا، ورغم جهدنا السياسي، رغم جهدنا العسكري من حيث تقديم السلاح والذخائر بكميات كثيرة وبأنواع مختلفة، ومع هذا، وفي يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب الوطنية وانهارت جبهة المقاومة الفلسطينية، في يوم من الأيام انهارت جبهة الأحزاب في لبنان انهارت جبهة المقاومة في لبنان ولم يكونوا يستطيعون أن يقفوا على أرجلهم، وأرسلوا لنا الصرخات، نداءات الاستغاثة كي نسارع إلى بذل جهد آخر غير هذا الذي بذلناه.

في يوم من الأيام، حوالي منتصف كانون الثاني ـ على ما أذكر ـ اتصل بي وزير الخارجية وقال: اتصلوا معه بالهاتف من قمة عرمون. قمة عرمون، أنا لا أعرف بيروت جيداً لكن حسب ما أصبحت الصورة في ذهني، مكان فيه دار للمفتي يجتمع هناك الإمام ورؤساء الوزارات وبعض الشخصيات الإسلامية الأخرى وبعض رؤساء الأحزاب منهم كمال جنبلاط. اتصلوا بوزير الخارجية ورجوه أن يطلب إليّ أن أتصل بالرئيس سليمان فرنجية لكي يوقف القتال لأن الأمر سيىء جداً. وقلت لوزير الخارجية: لن أتصل، عليهم أن يعملوا. وبعد أقل من ربع ساعة اتصل بي مرة ثانية وقال: كرروا الاتصال وهم في حالة سيئة جداً، وقد سقط بعض الأحياء ومسلحو الكتائب يجتاحون المنازل ويتساقط أمامهم كل شيء. وقلت له: لن أتصل وعليهم أن يصمدوا.

عندما كنت أقول هذا القول، أيها الأخوة، ليس من قبيل التردد،

أو من قبيل الرغبة في بذل الجهد، وإنما كنت أستغرب مثل هذه الطلبات، لأنني كنت أعرف ـ ونحن الذين نعرف بطبيعة الحال ـ أن لدى المقاومة والأحزاب الوطنية من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان بكامله، وليس الكتائب والأحرار فقط. كان لدى المقاومة والأحزاب من السلاح والذخائر أكثر مما تملكه الكتائب ويملكه الأحرار ويملكه جيش لبنان.

جيش لبنان بطبيعة الحال لم يكن في المعركة، لم يكن طرفاً في المعركة إطلاقاً. وبعد قليل كرر الاتصال للمرة الثالثة وقال: الأمر سيىء جداً ويلحون في الرجاء أن تتصل.

وبالفعل جاءت الأخبار عن سقوط المسلخ والكرنتينا وأمكنة أخرى، وقالوا آنذاك إذا لم تسارعوا إلى الاتصال سيلتف رجال الكتائب على المنطقة الغربية والطريق مفتوحة أمامهم. المنطقة الغربية هي المنطقة التي يسيطر عليها الآن مجموع رجال المنظمات والأحزاب من المسلحين. وهنا أقول فقط: مسكينة هذه المنطقة الغربية. وعندها وجدت أن لا بد من الاتصال، واتصلت مع الرئيس سليمان فرنجية، قلت له في ما قلت: «الأخ الرئيس عندكم مجزرة خطيرة ستسبب مضاعفات في كل مكان. أرجو أن تعمل مسرعاً على وقفها وتلافي مخاطرها. الأطفال والنساء والعجز، يعتدى على الجميع، هذا الأمر له نتائجه الخطيرة. وأرجو أن تهتم بالأمر وتبذل ما تستطيع ونحن في انتظار نتائج مسعاك».

كانت بيني وبين الرئيس فرنجية مناقشة آنذاك على الهاتف وانتهينا إلى الاتفاق على وقف النار في ساعة معينة من تلك الليلة، أعتقد أنها الثامنة أو التاسعة. تواردت الأخبار بعد هذا أن القتال يتصاعد وأن الأمور تسوء.

واجتمعنا هنا في دمشق، اجتمعت مع بعض أخواننا في القيادة وفكرنا في ما يمكن أن نعمله لإنقاذ الموقف. جهداً سياسياً بذلنا، سلاحاً أعطينا، ذخائر أعطينا، كل هذا موجود هناك ومتراكم، ولم يستطع أن ينقذ الموقف، إذن ليس أمامنا إلا أن نتدخل في شكل مباشر.

طبعاً ناقشنا الأمر، أيها الأخوة، من مختلف الجوانب، وناقشنا أخطار التدخل، واحتمالات الحرب بيننا وبين إسرائيل، وكنا أمام خيارين آنذاك: إما أن لا نتدخل فتسقط المقاومة في لبنان وتصفى في ضوء هذا الموقف العسكري وفي ضوء طلبات الاستغاثة، وإما أن ندخل فننقذ المقاومة ونتعرض لاحتمال الحرب. وناقشنا احتمال الحرب، وبقي احتمالاً وارداً، ولكن ليس بالضرورة. الأسباب لا أريد أن أذكرها هنا بالتفصيل، ولكن المؤامرة في لبنان تستهدف أموراً لو تعرضت لنا إسرائيل ونشبت حرب لحققت هذه الحرب عكس ما ترمي المؤامرة إلى تحقيقه. ومع هذا بقيت الحرب احتمالاً وارداً، وعدم الحرب أيضاً بقي احتمالاً وارداً. فقلنا إذن لا بد من أن ندخل وننقذ المقاومة.

وقررنا أن ندخل تحت عنوان: «جيش التحرير الفلسطيني» وبدأ جيش التحرير الفلسطيني بالدخول إلى لبنان ولا أحد يعرف هذا أبداً. الذين يتحدثون الآن باسم فلسطين، ويعيشون حالات من الوهم، ويتنكرون لكل جهد بذلناه من أجلهم، هؤلاء لم يكونوا على علم بقرار إدخال جيش التحرير الفلسطيني، ولم يعلموا به إلا عندما أصبح داخل الأرض اللبنانية. لم نأخذ رأيهم ولم نأخذ رأي الأحزاب الوطنية، وبطبيعة الحال لم يكن أحد منهم مستعداً لمناقشتنا في أي إجراء، المهم هم يطلبون إجراء ما ننقذهم به.

بعد اتصال عرمون، وفي اليوم نفسه جاء إلى سوريا قادة الأحزاب الوطنية. أمضوا وقتاً طويلاً في وزارة الخارجية، حتى ساعة متأخرة من الليل. هم هنا في وزارة الخارجية السورية يقيمون، يبحثون عن حل للمشكلة، وإخراج كريم لهم، لما هم فيه ونحن نحرك الجيش إلى لبنان للدفاع عنهم وعن المقاومة الفلسطينية. وصباح اليوم التالي استقبلتهم في بيتي، ومعهم كمال جنبلاط، كمال جنبلاط كان في عرمون عندما كانوا يتصلون هاتفياً مع وزير الخارجية، وبعدها انتقل إلى سوريا وصباح اليوم التالي استقبلته ومعه قادة الأحزاب هؤلاء.

وأتذكر الآن، ويتذكرون هم. يتذكر من منهم يسمعني الآن كيف كانت معنوياتهم آنذاك. لم تكن جيدة على كل حال. طمأنتهم وقلت لهم: «نحن

معكم ومع شعب لبنان، سنقف في وجه المجازر، سنقف في وجه التصفيات لأن في هذا مصلحة الجميع، جميع الفرقاء دون استثناء. أدخلنا جيش التحرير وقوات أخرى وستعود الأمة إلى وضعها الطبيعي».

وبينما أنا أتحدث معهم اتصل معي الرئيس فرنجية وتحدثت معه بالهاتف. كان الحديث متشعباً ولا مبرر لأن أردد الحديث بكامله، هذا حتى إذا كنت أتذكر الحديث بكامله. وهنا لا بد لي وأن أعتذر من الأخ الرئيس سليمان فرنجية على ذكر هذه الأمور، ليعذرني لأن الأمر هام، والأمر يتعلق بوضع الحقائق أمام الشعب. لقد كان ـ وأقول أمامكم ـ كان رجلاً شريفاً في تعامله وكان يتمسك بالكلمة التي يعطيها لنا. قال لي: «هناك قوات سورية تدخل إلى لبنان»، ذكرته بحديث الأمس وقلت له: «إن الأمر خطير وأرجو يا أخي الرئيس أن يفهمنا كل العرب. إننا بالنسبة للفلسطينيين لنا موقف ثابت وإن هناك خطّاً أحمر بالنسبة للفلسطينيين لا نسمح لأحد أن يتجاوزه إطلاقاً».

هذا الكلام قلته للرئيس سليمان فرنجية. وأنا أعرف أن مثل هذا الكلام بين رئيسي دولتين هو أكبر وأكثر من اللازم ومن المقبول. ولكنها قضية مصير. ومرة أخرى أعتذر من الأخ سليمان فرنجية لأن الأمر يتعلق بوضع الحقائق أمام الشعب.

المهم أننا انتهينا من هذه المحادثة الهاتفية بالاتفاق على لجنة تذهب إلى لبنان وتعمل على وقف إطلاق النار. وكان الأمر، وتتذكرون الوفد السوري الذي ذهب إلى لبنان: المناقشات، المقابلات، الاجتماعات، اللقاءات الكثيرة التي تمت، ولكن المهم بعد دخولنا بقليل وقف إطلاق النار كما هو معروف، وبدأنا نعمل بشكل سريع لخلق الجو الإيجابي والمناخ البناء الذي يساعد الجميع على العمل وعلى التعامل المشترك.

وقف إطلاق النار وقلنا: لنرسخ وقف إطلاق النار، لنبحث ماذا تريد المقاومة. جئنا بقادة المقاومة إلى وزارة الخارجية في دمشق. وعلى رأسهم ياسر عرفات، والقادة الآخرون موجودون، وقلنا لهم اكتبوا ماذا تريدون من لبنان. وكتبوا. كتبوا بأنفسهم ما يريدون. وأخذنا ما كتبوه إلى السلطة في لبنان، وتناقشنا في الأمر ووافقت السلطة في لبنان على كل ما كتب وما

طلب ليس كله ضرورياً من أجل الحفاظ على المقاومة ومن أجل أن تمارس المقاومة دورها في النضال ضد العدو المحتل. ومع هذا وافقت السلطة على كل ما كتب دون حذف حرف واحد. والاتفاق موجود أمامي الآن. لا بأس، كما أرى أن أقرأ عليكم الاتفاق.

نص الاتفاق

العلاقات الفلسطينية اللبنانية: (هذه الكلمات كتبها قادة المقاومة بأنفسهم)

أولاً: منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في لبنان ولا يعترف بسواها. (أريد من هذا تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يستطيع أحد أن يخرج على إرادتها ولا تعترف الدولة بغير منظمة التحرير الفلسطينية).

ثانياً: المنظمة مسؤولة عن شؤون الفلسطينيين داخل المخيمات.

ثالثاً: حق المنظمة باتخاذ التدابير داخل المخيمات لضمان أمنها ضد أي عدوان خارجي أجنبي.

رابعاً: حق المنظمة بممارسة كافة الحقوق المعطاة لها بموجب اتفاق القاهرة وملاحقه.

خامساً: عدم التعرض أو المس بالوجود الفلسطيني في لبنان.

سادساً: عدم التعرض أو المس بأمن المقاومة الفلسطينية أو بوجودها في لبنان. (ماذا تريد المقاومة بعد هذا، وماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية؟).

هذا هو القسم المتعلق بالعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. هل كل هذا ضروري من أجل أن تمارس المنظمة عملها ضد إسرائيل؟ أقول لا، ومع هذا وافقت السلطة في لبنان على كل ما قرأت.

ومع ذلك يريدون الآن، كما نسمع في الإذاعات، أن يضللوا الرأي العام العربي، وربما العالم، من أنهم يدافعون عن المقاومة الفلسطينية ومن

أجل الحفاظ على المقاومة الفلسطينية. وحقيقة الأمر أن هناك قوى في داخل لبنان وعلى المسرح الدولي تريد أن تسخر المقاومة الفلسطينية لأهدافها التكتيكية أو الاستراتيجية. المقاومة الفلسطينية تقاتل الآن من أجل أهداف الآخرين وضد مصلحة الشعب العربي الفلسطيني وأهدافه.

بعد هذا الاتفاق قلنا إن هناك بعض المسائل الوطنية، وبدافع من روح الأخوة، ولعلمنا بكثير من النواقص الممكن تلافيها في هذه المرحلة، من قبل السلطة في لبنان، لكل هذا قلنا: علينا أن نبذل جهداً أخوياً لعلنا نستطيع تحقيق بعض ما هو مفيد.

أيضاً مناقشات كثيرة، لقاءات كثيرة، وتم الاتفاق على عدد من الإجراءات سميت إصلاحات وطنية، وثقت وكتبت على ورقة وسميت هذه الورقة في ما بعد «الوثيقة الدستورية». هذه الوثيقة تضمنت على الأقل ٩٥ في المائة مما كان مطروحاً من قبل الأحزاب الوطنية. وأقول هنا: أضفنا في سوريا بعض الأمور، أضفنا بعض الأمور التي لم تكن مطروحة من قبل هذه الأحزاب، النص على عروبة لبنان لم يكن مطروحاً من قبل الأحزاب الوطنية. أن تنص في وثيقة دستورية على انتماء لبنان العربي، وافقت السلطة أيضاً.

إذن تم الاتفاق على تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، وتم الاتفاق على الوثيقة الدستورية التي تضمنت الإصلاحات الوطنية.

بالنسبة إلينا في سوريا، ومن خلال اتصالنا بهؤلاء الأحزاب اعتبرنا أن ما حصل في الوثيقة كان نصراً وطنياً كبيراً. نصراً لكل لبناني بدون استثناء.

هناك في لبنان الآلاف ممن ليست لديهم الجنسية اللبنانية منذ سنين طويلة، وأكثر القادة العرب يعرفون هذا الواقع في لبنان، والكثير توسطوا وناضلوا وكافحوا من أجل حل هذا الإشكال ولم يحل. حل هذا الإشكال كما ورد في هذه الوثيقة الدستورية، واتفق على إعطاء الجنسية اللبنانية للجميع.

طائفية الوظيفة التي كان يعاني منها المواطنون اللبنانيون جميعاً ولم يكن يستفيد منها سوى طبقة من القادة والزعماء، اتفق على إلغاء طائفية

الوظيفة. وتبين لي في ما بعد أن في هذا الإلغاء كمنت مشكلة. هذا الإلغاء كان سبباً في تفجير الموقف في ما بعد لأن إلغاء طائفية الوظيفة ألغى امتيازات لبعض الناس. رغم أنهم كانوا يقولون ويطالبون بإلغاء طائفية الوظيفة، ولكنهم عندما تحقق هذا الإلغاء أو عندما اتفق على هذا الإلغاء، أصيبوا بصدمة لأنهم فقدوا امتيازات.

طبعاً كما تقدرون أنا أحاول، وسأحاول، ويجب أن أحاول أن لا أذكر الأسماء إطلاقاً إلا بقدر الضرورة. نص على المساواة بين الجميع. نص على إنشاء محكمة دستورية، نص على إصلاحات اقتصادية واجتماعية، نص على عروبة لبنان، على إعطاء الجنسية كما ذكرت على إلغاء الطائفية، على أشياء كثيرة، هي كما نعرف سابقاً، مجمل المشاكل التي كانت مطروحة، ولكن هناك من يريد أن تبقى المشاكل هي هي لأنه يريد أن يعمل. فبعض المسلحين الآن في لبنان هم ضد الأمن، لو تحقق الأمن لفقدوا العمل. وهذه مشكلة.

عندما اتفق على هذه الأمور جاء رئيس الجمهورية اللبنانية إلى دمشق واتفق على كل شيء بصيغته النهائية، وعاد إلى بيروت ودرست هذه الأمور في مجلس الوزراء، وتقررت الوثيقة الدستورية وأذاعها رئيس الجمهورية من راديو وتلفزيون لبنان. وكما سمعنا، أطلقت النار ابتهاجاً في كل مكان هناك عندما أذيعت هذه الوثيقة. توقف إطلاق النار فعلياً، ومرت الأيام، ومر على ما ذكر حوالي خمسين يوماً والحالة هادئة وإذا بانقلاب عسكري يبرز إلى الوجود في تاريخ ١١ آذار. لا أريد أن أناقش من قاموا بالانقلاب، فقد يكونون رجالاً طيبين، لا أعرف أحداً منهم. وقد تكون غايتهم مصلحة لبنان، ولا شيء آخر. ولكن إذا كانت هذه هي الغاية فقد أخطأوها...

الانقلاب من دون أن نناقشه، يمكن أن نقول من دون تردد أنه لم يأت ليعزز وقف النار، ولم يأت ليعزز مسيرة الإصلاحات الوطنية، ولم يأت ليعزز مصلحة المقاومة الفلسطينية باستمرار وقف النار وانصرافها إلى مشاغلة العدو الإسرائيلي. وإنما جاء ظاهرة مؤهلة لإعادة القتال إلى الساحة اللبنانية، جاء وطرح مشكلة لم تكن مطروحة. طرح مشكلة استقالة رئيس الجمهورية،

خصوصاً أن مدة ولاية رئيس الجمهورية كانت ستنتهي بعد حوالي خمسة أشهر على ما أذكر.

جاءني ياسر عرفات بعد الانقلاب بأيام قليلة، بثلاثة أو أربعة أيام ورجاني أن أبذل جهداً من أجل إقناع رئيس الجمهورية بالاستقالة. ولا أخفي أنني استغربت هذا الطلب وقلت آنذاك: لن أبذل أي جهد، وأعتقد أن ما طرحه الانقلاب لا يمت إلى المصلحة الوطنية اللبنانية بصلة. واستقالة الرئيس أو عدم استقالته ليست مشكلة أساسية بالنسبة إلى جماهير لبنان. وذهب ياسر عرفات من دون أن يأخذ مني أي وعد ببذل أي جهد.

وفي صباح اليوم التالي للقائي معه، وجدنا أن من واجبنا أن لا نقنط وأن لا نيأس، ما دام الأمر يتعلق بأشقاء لنا هم جزء من شعبنا، وعلينا أن نبذل جهداً من أجل أن لا تفلت الأمور، وأن لا تستأنف الأعمال القتالية، وأن نقطع الطريق على أية محاولة تستهدف استئناف الأعمال القتالية.

قررنا أن نتصل بالأطراف، ذهبت وفود من سوريا وجاءت وفود من لبنان، وناقشنا الأمر من كل جوانبه. ومرة أخرى أقول: كان الرئيس سليمان فرنجية كريماً وأبياً. وتوصلنا إلى اتفاق ذكرته في هذا المكان في مرة سابقة، في ضوء هذه الاتصالات وفي ضوء الحفاظ على الشرعية التي تمسك بها الجميع، بما في ذلك الانقلاب كما جاء في بلاغه الأول، وبما في ذلك، بطبيعة الحال، الأحزاب التي تسمي نفسها الأحزاب الوطنية. في ضوء كل هذا اتفق على: أولاً: تعديل الدستور أو مادة من مواد الدستور، بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس الجديد.

ثانياً: انتخاب الرئيس الجديد.

ثالثاً: الانتقال إلى استقالة الرئيس الحالي.

عندما توصلنا إلى هذا الاتفاق انفجر الموقف. الانقلاب جاء وطرح استقالة الرئيس، وتبنى ذلك بعض الأحزاب الوطنية وطلب منا أن نبذل جهداً، وبذلنا الجهد. وعندما توصلنا إلى الاتفاق على ما طلبه الجميع في

هذا الجانب انفجر الموقف. اندلع القتال، وكانوا يقولون: يجب أن يستقيل رئيس الجمهورية.

❀ ❀ ❀

في هذه الفترة طلب ياسر عرفات أن نستقبل كمال جنبلاط، وقلنا لياسر عرفات: لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو سيصر على متابعة القتال، ونحن في سوريا نرى، كما كنتم ترون أنتم، وما زلتم تقولون أنكم ترون هذا أيضاً، إن القتال هو الطريق إلى تحقيق أهداف المؤامرة؟ لماذا نستقبل كمال جنبلاط وهو يصر على استئناف القتال وماذا ستكون فائدة هذا اللقاء؟ قال: لا، هذه تصريحات للاستهلاك على الطريقة اللبنانية لا تهتموا بها، الأمر كله يمشي. واستقبلنا كمال جنبلاط، وكان لي معه لقاء طويل ساعات طويلة عرضنا فيها أحداث لبنان منذ بدايتها، تحليلنا لأحداث لبنان، وهو التحليل الذي ذكرته الآن، وقلت له: نحن متفقون وإياكم على تحليل أحداث لبنان، وعملنا جميعاً من أجل وقف النار، ساعدناكم سياسياً وساعدناكم عسكرياً، (أقصد عسكرياً بإمدادكم بالأسلحة والذخائر)، ومع هذا لم تستطيعوا أن تصمدوا. ودخلنا لبنان وغامرنا باحتمال مواجهة الحرب مع إسرائيل، وحققنا للمقاومة كل الضمانات التي تريدها، والكفيلة بحرية عمل المقاومة. ثم ناقشنا الإصلاحات الوطنية، واتفق على الوثيقة الدستورية وهذه الوثيقة تتضمن الكثير، ٩٠ أو ٩٥ في المئة مما كنتم طرحتموه.

ثم جاء الانقلاب وطرح استقالة رئيس الجمهورية، مع أن هذه المشكلة لم تكن مطروحة ولم نكن نؤيدها. أيدتم الانقلاب، أيدتم أهداف الانقلاب باستقالة رئيس الجمهورية. فاتصلنا وبذلنا جهداً وتوصلنا إلى اتفاق على هذا الموضوع. وعندما توصلنا إلى اتفاق فجرتم الموقف أنتم. حتى الآن نحن راضون عما فعلناه، راضون لأننا كنا نسير في الضوء ونعرف إلى أين نسير، وكنا نعتقد أننا نسير وإياكم على خط واحد، أما الآن وبعد هذا الذي حصل، فنريد أن تعلمونا حقيقة ماذا تريدون.

المقاومة، حقوقها، ضماناتها لم تعد مشكلة. الإصلاحات الوطنية

بالقدر الذي تسمح به ظروف لبنان لم تعد مشكلة، موضوع الرئاسة استقالة الرئيس لم تعد مشكلة، فماذا لديكم بعد؟

أجريت مناقشة للوثيقة الدستورية. أقدر أنه لم تكن هناك اعتراضات جوهرية. أذكر أمامكم بعض الأمثلة. قال: نحن اتفقنا على ست نقاط، الوثيقة الدستورية فيها سبع عشرة نقطة. باختصار قلت له: ليس المهم عدد البنود، ستة أو سبعة عشر، المهم ماذا تحتوي هذه البنود. ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم؟ وماذا طرحتم ولم يرد في هذه البنود؟ هذا هو المهم وليس المهم العدد. قال: شكلنا لجنة درست الوثيقة ورأت أنها غامضة. قلت له: هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج إلى قرارات، يحتاج إلى مراسيم، يحتاج إلى قوانين، هناك تتحدد المعاني بدقة، وتفصلون فيها ما شئتم، أما هنا فالأمر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد أكثر مما هو حادث. تحدث عن العلمنة. يريد دولة علمانية في لبنان. طبعاً كل ما أقوله هو في ضوء اتصالاتنا مع الآخرين والتي أجريناها خلال أشهر طويلة. قلت له: إن الكتائب متحمسة للعلمنة. وقال لي: أنا لا أقبل من العلمنة بديلاً، أنا مصر ومتمسك بدولة علمانية في لبنان.



وطرحت هذا الأمر على مفتي المسلمين، وعلى السيد موسى الصدر، وعلى بعض رؤساء الوزارة ورؤساء مجلس النواب، ورفضوه لأن الأمر يتعلق بجوهر الدين الإسلامي. هذا يجب أن تعرفوه، أيها الأخوة، هنا في بلدنا. هناك تضليل. المسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لأن الأمر يتعلق بجوهر الإسلام. الكتائب متمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط متمسك بالعلمنة قلت له: رجال الدين المسلمون، علماء الدين، هم الذين لا يوافقون على العلمنة. قال: «لا تهتم بهم، إنهم لا يمثلون شيئاً». قلت له: «الأمر ليس تمثيل» وأيضاً هنا أريد أن أستدرك وأقول: لم أكن لأقول هذا الذي أقول لولا أن الأمر يتعلق بتوضيح بعض الحقائق. قال: إنهم لا يمثلون شيئاً، قلت له إن الأمر ليس أمر تمثيل، إنما يتعلق بالدين الإسلامي. وعندما يتعلق الأمر بالإسلام فيجب عدم الاستهانة

به. هذا ما قلته في ذلك اللقاء: الأمر ليس أمر تمثيل، يمثلون أو لا يمثلون، إنما الأمر يتعلق بالدين الإسلامي، وعندما يتعلق الأمر بالدين فيجب أن لا نستهين بالأمر. قال: «خلونا نؤدبهم»، لا بد من الحسم العسكري، منذ مئة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلّص منهم.

هنا رأيت أن كل قناع قد سقط. إذن الأمر ليس ما كنا نقول، وليس ما كان يقال لنا، الأمر ليس بين يمين ويسار وليس بين تقدمي ورجعي، ليس بين مسلم ومسيحي، المسألة هي مسألة ثأر وانتقام، تعود إلى مئة وأربعين سنة.

طبعاً، إذا كنت سأنطلق من كوني مسلماً فلا بد أن أكون ضد هذا التوجه، لأن الإسلام محبة وعدل، وليس كراهية وبغضاء. الإسلام مع العدل، والعدل لكل الناس، وضد الظلم، كل الظلم، ولكل الناس. الإسلام نهى أول ما نهى عن الثأر والانتقام. فإذا كنت مسلماً حقاً، وأنا مسلم بعون الله، فلا بد من أن أكون ضد هذا التوجه، ضد الثأر والانتقام.

إذا كنت سأنطلق من كوني ثائراً، الأمر لا يختلف. الثورة عدل، وعدل للجميع، الثورة ضد الظلم، وضد كل ظلم، ولكل الناس. الثورة إصلاح وتصحيح، الثائر لا يرفع الظلم عن نفسه ليوقع به الآخرين. وإنما يرفع ويدفع الظلم عنه وعن الآخرين. هكذا الثائر، وهكذا المسلم، والمسلم الحقيقي هو الثائر الحقيقي، والإسلام هو الثورة الكبرى في تاريخ أمتنا العربية وفي تاريخ البشرية.

أيها الأخوة،

خرج كمال جنبلاط من هذا اللقاء وترك لدي انطباعاً أنه مصر على القتال، وقلت له: لا تعتمدوا على مساعدتنا، فنحن لا نستطيع أن نسير معكم في طريق نحن وإياكم متفقون سابقاً على أنه طريق المؤامرة. وفي اليوم الثاني أو بالأحرى في اليوم نفسه استدعيت ياسر عرفات. استقبلته في اليوم الثاني، وكان معه بعض إخوانه، وتحدثت معهم طويلاً وأعدت أمامهم الكثير مما قلته في لقائي مع الأخ جنبلاط. أعدت عليهم ما ذكرته الآن، وناقشتهم في مخاطر الحسم العسكري الذي يدعو إليه.

وهنا، أيها الأخوة، أريد أن أقول في ما يتعلق بالحسم العسكري: الحسم العسكري في بلد كلبنان، الحسم العسكري بين فئتين في وطن واحد، أمر غير ممكن. الحسم العسكري بالنسبة إلى مشكلة ما يعني تصفية هذه المشكلة تصفية نهائية. يعني إيجاد الحل الجذري لهذه المشكلة. الحسم العسكري بهذا المعنى، بمعناه الجوهري، بالنسبة إلى بلد كلبنان، أمر غير ممكن، لأن الأمر لا يتوقف فقط على عنصر القوة، إنما يتوقف على توافر عناصر أخرى غير متوافرة في لبنان الآن. طبعاً أنا هنا لست في مجال فلسفة هذا الموضوع، وإنما باختصار أردت أن أقول: الحسم العسكري هذا معناه، والحسم العسكري بهذا المعنى في لبنان غير ممكن، لأن عنصر القوة ليس هو الشرط الوحيد الذي يجب أن يتوافر، إنما هناك عناصر أخرى، شروط أخرى، يجب أن تتوافر، وهي غير متوافرة الآن. أما إذا كان الحسم العسكري المقصود هو أن تخلق حالة من القهر على الساحة اللبنانية، فهذا الأمر لو تحقق لكانت له محاذير كبيرة، كبيرة جداً، وإذا ضربنا المؤامرة من جانب فالحسم العسكري، إذا استطعنا تحقيقه، يحقق أهداف المؤامرة من جانب آخر. الحسم العسكري بهذا المعنى، لو تحقق، سينتج منه، أول ما ينتج، بروز مشكلة جديدة في لبنان، وفي هذه المنطقة، ستبرز مشكلة لسنا نعرف الآن ماذا يمكن أن تسمى. مشكلة شعب ما، مشكلة دين ما، مشكلة لبنان، مشكلة جزء من لبنان، من الصعب أن نحكم الآن ماذا يمكن أن تسمى هذه المشكلة فيما لو برزت. ولكن ما نستطيع أن نؤكده الآن بدون تردد وبدون تحفظ، هو أنه في حالة الحسم العسكري المقصود ستبرز مشكلة خطيرة كبيرة تشغلنا وتشغل المنطقة وتشغل العالم، وسيكون لهذه المشكلة طابع خاص. ستكون هذه المشكلة هي مشكلة مقهورين، وسيتعاطف العالم معها، لأن العالم يتعاطف دائماً مع المقهورين. هذه أول نتيجة يمكن أن تكون لحسم عسكري، كما يريدون، إن استطاعوا تحقيقه.

النتيجة الثانية: العالم سيعمل لإيجاد حل لهذه المشكلة كما ترون، العالم يجهد ما استطاع، لإيجاد حلول لكل المشاكل القائمة، وخاصة المشاكل الكبرى، مشاكل الشعوب، مشاكل المقهورين. العالم يناضل، كل

العالم، لإيجاد حلول لمشاكل المقهورين. هذه المشكلة التي ستبرز، سيعمل العالم لإيجاد حل لها. وماذا يمكن أن يكون هذا الحل؟.

كلنا نستطيع أن نتصور أن هذا لحل لن يكون إطلاقاً إلا بتقسيم لبنان، ولكنه تقسيم العنف، تقسيم القهر، هذا التقسيم ستنتج منه أخطار إضافية أخرى كبيرة تختلف عن تلك التي تنشأ فيما لو تم التقسيم بغير طريق العنف. ستنشأ دولة لهؤلاء المقهورين، دولة يملؤها الحقد، يتوارث أبناؤها الحقد نتيجة القهر الذي عانوه، سيكفرون بكل القيم العربية، وبكل قيم الإسلام، باعتبار الإسلام كما قلت دين الأكثرية في الوطن العربي. ستنشأ دولة، وأقولها صريحة واضحة، أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل، ستنشأ دولة أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل، لا لأن هؤلاء الناس الذين سيعيشون في هذه الدولة هم إسرائيليون، أو هم غرباء، لا، إنهم جزء صميمي من شعبنا. ليس كذلك، سيكونون وستكون دولتهم أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل، ليس من أجل هذا، إنما سيكونون كذلك كنتيجة لمسلسل القهر الذي عانوه، كنتيجة لمسلسل القهر ستكون هذه الدولة بمن فيها أكثر خطراً وأشد عداء من إسرائيل. الشيء الثالث: الحسم العسكري بهذه الطريقة تقدرون جميعاً أنه سيفتح الأبواب على مصاريعها لكل تدخل أجنبي، وخاصة التدخل الإسرائيلي. ولنتصور جميعاً حجم المأساة التي يمكن أن تنتج إذا ما تدخلت إسرائيل وأنقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين.

الشيء الرابع: الانعكاسات السلبية الكثيرة والكبيرة التي سيسببها مثل هذا الحسم على القضية الفلسطينية. سواء من الداخل الفلسطيني أو على صعيد الرأي العام العالمي، وتأييد هذا الرأي العام للقضية الفلسطينية والنضال العربي.

الشيء الخامس: كلنا نستطيع أن نتصور الانعكاسات أيضاً الكبيرة السلبية التي ستحدث في داخل الوطن العربي، انعكاسات على الوجدان العربي، على الضمير العربي، ستترتب على مثل هذا الحسم. ونستطيع أن نتصور في نهاية هذا الحسم صورة لشبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم في هذه المنطقة، صورة بشعة مدمرة للمصالح العربية وللأهداف العربية.

المهم، في هذا اللقاء من الأخ ياسر عرفات أن يقدر خطورة هذه الظروف، خطورة الاستمرار في عمليات القتال، خصوصاً خطورة اشتراك المقاتلين الفلسطينيين اشتراكاً رئيسياً وأساسياً في هذا القتال. وقلت له آنذاك، وأقول الآن، لا أستطيع أن أتصور ما هي العلاقة بين أن يقاتل الفلسطينيون في أعلى جبال لبنان، وتحرير فلسطين. لا أستطيع أن أتصور مثل هذه العلاقة. إن الذي يقاتل في جبل لبنان من الفلسطينيين لا يقاتل قطعاً من أجل فلسطين، والذي يريد أن يحرر جونيه وطرابلس لا يريد أن يحرر فلسطين وإن ادعى ذلك.

هكذا كانوا يقولون في العام ١٩٧٠. تذكروا أيها الأخوة ما كان يتردد في العام ١٩٧٠ في الأردن. رفعوا آنذاك شعارات: «السلطة كل السلطة للمقاومة»، «السلطة كل السلطة للثورة»، «فلسطين نحررها من خلال عمان». الأمر من حيث الجوهر يتكرر الآن في لبنان.

وعدني ياسر عرفات في ذلك اللقاء بأن ينسحب من القتال. وذهب مباشرة إلى لبنان ليبلغ هذا إلى الآخرين، ولا أريد أن أناقش هنا الكثير من التفاصيل، ولكن أقول إن الأمر لم ينفذ تماماً. على كل حال توقف القتال بعد أيام، ولكن كما تتذكرون توقف القتال بعد وصول دين براون إلى بيروت. لنعد بذاكرتنا إلى الوراء، توقف القتال بعد وصول دين براون إلى بيروت.

بالتأكيد أنا كمواطن عربي سأشكر أي إنسان في هذه الدنيا يستطيع أن يوقف النار، أي إنسان في هذه الدنيا يستطيع أن يعمل على وقف النار في لبنان، المهم أن تقف المأساة وأن تقف المؤامرة. ولكن أستغرب أن لا يقف النار إلا بعد وصول دين براون إلى بيروت. أريد من كلامي هذا أن أقول: إذا كانت أميركا ترغب في وقف النار وتعمل على وقفه فنحن نرحب بذلك. إذا كانت أي دولة أجنبية أو عربية تعمل من أجل وقف النار وتوقف النار فنحن نرحب بذلك.

المهم، ارتفعت الصيحات بعد ذلك وارتفع الصراخ: «سوريا أوقفت المساعدة» أيضاً نتذكر جميعاً هذه الصيحات: «سوريا أوقفت المساعدات».

وكان على سوريا أن تقدم المساعدات لمن يشاء، أن تقدم السلاح لمن يطلب، والذخيرة لمن يطلب، بل والجنود لمن يطلب، بغض النظر عن مصالح سوريا القومية، وبغض النظر عن أهدافنا القومية وأمانينا القومية وآرائنا المتعلقة بالمصلحة القومية. سوريا ضد إطلاق النار. ومع ذلك يتوقعون أن نقدم لهم السلاح من أجل أن يتابعوا إطلاق النار. سوريا تعتقد أن الطريق المتبع هو طريق المؤامرة ومع ذلك يريدون ويتوقعون ويفترضون أن سوريا يجب أن تقدم لهم السلاح ليتابعوا في هذا الطريق المدمر لهم ولنا ولمصالحنا القومية جميعاً.

بديهي أن هذا غير ممكن، بديهي أن سوريا لا تتحرك بغير قناعاتها، بديهي أن سوريا لن يستطيع أحد أن يجرها إلى أي موقع لا تريده. هذا يجب أن يكون واضحاً في كل مكان، لن نتحرك بغير قناعاتنا، لن نجامل في مبادئنا وأهدافنا، ولن تنطلق قراراتنا من غير اعتباراتنا الوطنية والقومية العربية.

سوريا هي بلد الصمود، فمن كان مع الصمود يجب أن يكون مع سوريا.

سوريا هي بلد التحرير، من كان مع التحرير يجب أن يكون مع سوريا.

سوريا هي بلد الوطنية والتقدم، من كان مع الوطنية ومع التقدم يجب أن يكون مع سوريا.

كل كلام على الحرب، كل كلام على تحرير فلسطين، بدون سوريا إنما هو جهل وتضليل للجماهير.

خلال هذه الفترة استمرت اتصالاتنا مع المقاومة، انطلاقاً من قاعدة لا يأس ولا قنوط في مكافحة أعداء الأمة، وفي مكافحة المؤتمرات التي تستهدف طعن الأمة وأماني الأمة. استمرت اتصالاتنا مع المقاومة. وفي حوالي منتصف الشهر الرابع عقدنا اجتماعاً مع قادة المقاومة استمر طوال الليل على ما أذكر. وفي صبيحة اليوم التالي أذعنا النقاط التي اتفق عليها.

هذا هو التصريح أو البيان الذي أذعناه في تاريخ ١٦ نيسان ١٩٧٦، خصوصاً (مكتوب عليه الساعة الرابعة صباحاً) المهم أن الذي حضر هذا الاجتماع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية، السادة: زهير محسن، فاروق القدومي، نايف حواتمة، صلاح خلف، أبو ثالح. وحضر: عبد الحليم خدام، ناجي جميل، حكمت الشهابي. جرى عرض للوضع في المنطقة عموماً وللوضع في لبنان خصوصاً، جرى تقويم وتحليل لجوانب الأزمة في لبنان ومخاطر استمرارها، وكانت وجهات النظر متفقة على مختلف الأمور (يعني هذا الشيء الذي قلته حالياً كنا متفقين عليه). وأكد الجانبان حرصهما على الشعب اللبناني الشقيق وأمنه وسلامة أراضيه واستقراره، وهما يهيبان هذه المناسبة بالشعب الشقيق العمل على وقف القتال وحقن الدماء. واتفق الجانبان على الأمور الآتية:

١ ـ وقف القتال، واتخاذ موقف موحد ضد أي جهة تقوم باستئناف العمليات القتالية (إذن اتفقنا على اتخاذ إجراءات فعالة ضد أي جهة تستأنف العمليات القتالية، طبعاً الذين وافقوا معنا، الناس الذين قالوا هذا القول هم الذين استأنفوا العمليات القتالية).

٢ ـ إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، لتحقيق وقف القتال وتنفيذه والإشراف عليه، وذلك إلى أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي يقرر إجراءات الأمن وفق ما يراه ملائماً طبقاً لسلطاته الدستورية.

٣ ـ مقاومة التقسيم بكل أشكاله وأي عمل أو إجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان أرضاً وشعباً.

٤ ـ رفض الحلول والخطط الأميركية في لبنان.

٥ ـ التمسك باستمرار المبادرة السورية.

٦ ـ رفض التدويل أو إدخال أية قوات دولية إلى لبنان.

٧ ـ رفض تعريب الأزمة في لبنان.

هذا الاتفاق لم ير النور من حيث التنفيذ.

والذي حصل أنه في تاريخ ٦ حزيران، بعد هذا الاتفاق، قامت منظمة «فتح» وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى وبعض الأحزاب التي تسمي نفسها أحزاباً وطنية في لبنان، بهجوم شامل مخطط ضد مكاتب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان، وضد مكاتب الصاعقة، وضد مكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي وضد مواقع ومكاتب التحرير الفلسطيني، وضد مكاتب الفصائل الأخرى في الجبهة القومية في لبنان، بدون أية مقدمات.

كان عندي في مكتبي الرائد عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا ـ وهو ما زال موجوداً في دمشق كما تعرفون ـ وكان معه الأخ عبد الكريم بن محمود وزير التربية الجزائري، وإذا بنا نتلقى خبراً أن «فتح» والفصائل التي ذكرت تقوم بعملية هجوم واسعة في كل أنحاء بيروت. هنا نحن متفقون على أن نتخذ إجراءات ضد أي جهة تبدأ أعمالاً قتالية، فبدأوا هم الأعمال القتالية، ولكن ضد فصائل فلسطينية ولبنانية قومية وضد جيش التحرير الفلسطيني.

دفعنا بعض قواتنا باتجاه بيروت بغية إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ثم أوقفنا هذه القوات قبل أن تصل إلى بيروت نتيجة الإلحاح من إخواننا الجزائريين والليبيين. صرخ قادة المقاومة في بيروت الذين نفذوا العملية، وجن جنونهم، عندما عرفوا أننا نتقدم نحو بيروت، واتصلوا بالأخوة رئيس وزراء ليبيا والوزير الجزائري وطلبوا منا وقف القوات المتقدمة، والأمور ستعود إلى ما كانت، وما حدث ننظر إليه على أنه أمر عابر. ورحبنا نحن بهذه الفكرة، رحبنا نحن بهذه الفكرة. أبلغونا في الليلة نفسها أنهم أخلوا سبيل المعتقلين، وأخلوا المكاتب التي احتلت، وأنهم سيسمحون للأخ كمال شاتيلا الأمين العام لاتحاد قوى الشعب العامل بأن يظهر على التلفزيون ويكذب البيان الذي أصدروه باسمه، وأن ما حدث أمر عابر. وقد سررنا بذلك، لم نكن نرغب في أن نصل إلى بيروت، وكنا نرغب في أن تحل تلك المشكلة وأية مشكلة، وما زلنا عند هذه الرغبة ـ رغبتنا في أن تحل كل مشكلة من دون أن نضطر إلى الوصول إلى بيروت ـ ولكن الذي حدث وياللأسف هو العكس، وتبين أن هذا الكلام غير صحيح، احتلوا المكاتب

واعتقلوا من اعتقلوا وقتلوا من قتلوا من جميع الفصائل التي ذكرت، وهاجموا أيضاً الجنود السوريين الذين دخلوا في وقت سابق لمساعدتهم. هاجموا هؤلاء الجنود وبقسوة، وحاولوا أن يسيئوا إليهم، بكل ما يستطيعون، حاولوا أن يسيئوا إلى الجنود السوريين الذين دخلوا لمساعدتهم وللمساهمة في دفع الكثير من المآزق التي تعرضوا لها في أكثر من مكان. ومع ذلك حافظنا على توقف القوات، حافظنا على توقف القوات وأعطينا الأوامر لهؤلاء الجنود بأن يدافعوا عن أنفسهم فقط، وأن يكون ردهم للدفاع وفي أضيق الحدود. وهم جنود مشاة، أيها الأخوة، ليست معهم مدافع، وليست معهم دبابات، وليست معهم أي وسيلة ومن وسائل الدعم التي تتوافر عادة في تشكيلات الجيش. ولم نقدم لهم الدعم أبداً. ورغم وجود الطيران السوري فوق بيروت لم نسمح للطيران بأن يطلق طلقة واحدة، لا في بيروت ولا في أي ناحية من نواحي لبنان. وهنا نتذكر كم تحدثوا عن القصف الجوي. حتى هذه اللحظة لم يقصف الطيران السوري أي مكان في لبنان، ولم يضرب أي هدف، ولم يطلق طلقة واحدة، أو يرمي قنبلة واحدة أو صاروخاً واحداً، في أي مكان من لبنان إضافة إلى ذلك كنا نستطيع أن نقدم الدعم لهؤلاء الجنود من مواقع أخرى نحن موجودون فيها، لكننا لم نقدم الدعم. طبعاً نحن واثقون من كفاية جنودنا وبأن أحداً لا يستطيع أن يتجاوز حدوداً معينة في إساءته إليهم، ولكن لو عالجنا الأمر بمنطق عسكري فني بحت لكان علينا أن نقدم لهم الدعم السريع بغض النظر عن التدمير الذي يمكن أن يلحق بالآخرين. فضلنا أن نتحمل الأذى وأن يتحمل جنودنا الأذى على أن ندمر ونقتل الآخرين. يبدو لي في بعض اللحظات فسروا موقفنا تفسيراً آخر، ولم يفهموه على حقيقته. وفي تقديري، وكما يبدو أحياناً، لم يفهموه حتى الآن. الإساءات التي ارتكبوها ضد سوريا من خلال الإساءات إلى الجنود السوريين لم يرتكبها أحد غيرهم. لم يسيئوا فقط إلى هؤلاء الجنود الذين كانوا في مطار بيروت.

في المخيمات يا أخوان، في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، أرسلنا جنودنا منذ ثلاث سنوات للدفاع عن هذه المخيمات. أرسلنا العتاد ومعه الجنود السوريون، منذ ثلاث سنوات، للدفاع عن مخيمات الفلسطينيين في

بيروت وفي الجنوب وفي طرابلس. هؤلاء الجنود الذين يعيشون في المخيمات منذ ثلاث سنوات أسيء إليهم إساءات بالغة. موجود بيننا أخوة من لبنان، يعرفون كم أسيء إلى هؤلاء الجنود. قتل منهم من قتل، واعتقل من اعتقل، والجميع يعرفون أن هؤلاء الجنود لا علاقة لهم بكل ما حصل، القتال يجري في بيروت بين الأطراف، وهؤلاء الجنود عيونهم فقط على الطيران الإسرائيلي للقتال ضد هذا الطيران إذا ما هاجم المخيمات الفلسطينية. اعتقل منهم من اعتقل، وقتل منهم من قتل، وحتى في تل الزعتر الذي يتحدثون عنه الآن، هناك عدد من الجنود السوريين ما زالوا معتقلين حتى الآن في مخيم تل الزعتر، إلا إذا كانوا قد قتلوهم. في الجنوب في صيدا أيضاً، جنود سوريون يدافعون عن المنطقة والمخيمات، اعتقلوا وقتل منهم من قتل. اخترنا هؤلاء الجنود في وقت سابق من مختلف قطعات الجيش السوري وتعمدنا أن نختار هذا الاختيار تعمدنا أن يذهب جنود من كل تشكيل من تشكيلات الجيش السوري لأسباب قومية، ليدافعوا عن المخيمات ولنقوي روح الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن المخيمات في كل تشكيل من تشكيلاتنا في سوريا. كان لدينا عدد قليل من الصواريخ الفردية. وفرنا كل ما هو ممكن من هذا العدد القليل وأرسلناه مع جنودنا للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وهكذا عاملوهم. ربما استطعنا أن نقول الآن هذا جزاء سنمار.

أين هي هذه الأعمال من أخلاق العرب؟ أي هي هذه الأعمال من شيم المسلمين؟ عندما تقدمت القوات دفعنا لواء عن طريق صيدا. أمام هذا اللواء مفرزة متقدمة، مفرزة بحدود سرية. هذه المفرزة وهذا اللواء كان يصفق لهما الناس على طول الطريق في كل قرية وبلدة، ويرمي عليهما الورد في كل مكان. وكان هناك فاصل بين الطليعة، بين هذه المفرزة، واللواء، ووصلت هذه المفرزة إلى صيدا، واستقبلها الناس في صيدا، ووقف الجنود في ساحة من الساحات واقترب منهم الأطفال والنساء مرحبين وعلى صدورهم الصور والزينات، ونزل جنودنا من آلياتهم بين هؤلاء الناس، يبادلونهم الترحيب والعناق، كما لو أنهم جاؤوا إلى أهلهم بعد غياب طويل. وبينما هم في هذه الحالة، جنودنا مع المواطنين في صيدا، مع النساء

والأطفال، وإذا بمسلحي المنظمات ينهمر رصاصهم على جنودنا، وعلى الأطفال والنساء، وعلى الآليات يقتلون من يقتلون ويدمرون ما يدمرون.

هذه حقائق يا أخوان، نماذج من أعمال يجب أن يعرفها هذا الشعب، ليعرف من هم هؤلاء الذين يتنكرون اليوم لكل قيمة ولكل جهد ولكل تضحية قدمها هذا الشعب، وقدمها جيش سوريا البطل. ومع ذلك، طبعاً جميعنا نقدر، كلكم تقدرون، كنا نستطيع وبسهولة، أن نقابل هذه الأعمال بالشيء الكثير، بإجراءات حازمة وساحقة، وكنا نستطيع أن ندمر كما نريد، وأن نطهر كل مكان من هؤلاء، وأن نقتل من نقتل ومن نريد أن نقتل، ولكننا لم نفعل وبقيت الأوامر: لا تضربوا إلا من قبيل الدفاع عن النفس وفي أضيق الحدود. لماذا؟ لأنني أعتقد كنت وما زلت أن المؤامرة أكبر بكثير من هؤلاء الصغار الذين ينفذون هذه الأعمال الصغيرة الغادرة، أكبر من هؤلاء. وأقولها صراحة، أيها الأخوة، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان، ليست هناك مشكلة عسكرية في لبنان. نتمنى لو أن كل فرد من أفراد المقاومة يعادل جيشاً بكامله ولو أن كل فرد في بعض الأحزاب اللبنانية يعادل جيشاً بكامله، إذن لحاربنا إسرائيل وحررنا الأرض وعشنا في الكثير من الخير والكثير من الرخاء، ولكن هذا شيء والواقع شيء آخر.

في لبنان ليست هناك مشكلة عسكرية. إذا أردنا أن نصفي حساباتنا عسكرياً فالأمر سهل، ولو أردنا أن نسلك درب تصفية الحسابات عسكرياً لانتهى الأمر منذ زمن، ولكننا لن نسلك هذا الدرب، لن نسلك هذا الدرب. أولاً كما قلت أن المؤامرة أكبر من هؤلاء. ثانياً، لأننا نريد أن يعرف المضللون المدى الذي يستطيعون أن يذهبوا إليه، ونريد في الوقت نفسه أن يتوافر الزمن اللازم، الزمن الضروري، للمضللين ليكتشفوا الحقائق بأنفسهم، خصوصاً أن سوريا قدمت لهم نسغ الحياة وغذتهم ودعمتهم بدمائها، بدماء أبنائها البررة.



من الذي يقف الآن في لبنان ويقول «لا» لسوريا في لبنان؟ أمر عجيب

غريب، يقف المتحدثون باسم فلسطين ويقولون «لا تدخلوا لبنان»، ونسوا أو تناسوا أو أرادوا أن ننسى نتناسى والعالم أن لبنان ليس فلسطين، وأن بيروت هي عاصمة لبنان وليست عاصمة فلسطين. من يشتكي علينا عندما ندخل لبنان؟ ليس رئيس لبنان، وليس وزير خارجية لبنان، وليس رئيس وزراء لبنان، وليس رئيس نواب لبنان، إنه وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية، أو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. أو رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، أو فلان من الناس باسم فلسطين، طبعاً لا بد أنه يجب أن يحمل «بارودة» حتى يستطيع أن يشتكي على سوريا. بأي منطق أخلاقي، بأي منطق قومي، بأي منطق قانوني يقف هؤلاء ويقولون «اتركوا لبنان، انسحبوا من لبنان، لا علاقة لكم بلبنان».

كيف يقف الفلسطيني في لبنان ويقول للسوري: «لا تدخل لبنان». أيضاً، يا أخوان، هذا الكلام أريد أن أقوله من قبيل كشف الحقائق. هذه هي الوقائع التي تحدث. نحن في سوريا لن نكون إلى الأبد إلا قلب العروبة، ولكن لأننا كذلك، لأننا قلب العروبة، لا نستطيع أن نفهم كيف يقف المواطن العربي الفلسطيني في لبنان، الفدائي الفلسطيني في لبنان، ليقول للجندي السوري «أخرج من لبنان». إذا كانت الحجة أنه يخاف منه، فكيف يخاف منه في لبنان ولا يخاف منه في سوريا؟ يذهب الفدائي الفلسطيني من سوريا إلى لبنان، ليقول هناك للجندي السوري اخرج من لبنان، ثم يعود إلى سوريا ليلتقي هنا مع الجندي السوري. أمر عجيب غريب. من الذي يقول لنا «اتركوا المكان الفلاني، اتركوا صوفر، اتركوا صيدا، اتركوا طرابلس، أو أي مكان أخر»؟ ليس المسؤول في لبنان، ليس المواطن في لبنان، إنه المواطن العربي الفلسطيني، هل يتم هذا العمل باسم فلسطين؟ هل هذا من أجل تحرير فلسطين؟ بالطبع لا. بالطبع لا، وبالتأكيد لا، إنه من أجل الآخرين، من أجل كل شيء إلا من أجل فلسطين.

نحن في سوريا نقبل أن يقول لنا رئيس لبنان: «اخرجوا أو لا تخرجوا»، رئيس وزراء لبنان: «اخرجوا أو لا تخرجوا» رئيس نواب لبنان، وحتى أي مواطن في لبنان يمكن أن نقبل منه هذا الكلام، ولكن لا يمكن أن

نقبله من مواطن عربي فلسطيني. أن يقول لنا أي مواطن عربي فلسطيني اخرجوا من لبنان، فهذا أمر مرفوض قطعاً، ليس بالنسبة إلينا فقط، بل بالنسبة إلى كل العرب.

علاقاتنا مع الأشقاء العرب كانت تتدهور دائماً بسبب موقفنا من المقاومة. من الذي عمل من أجل المقاومة كما عملت سوريا؟ من الذي ضحى من أجل المقاومة كما ضحت سوريا؟ من هو البلد العربي الذي دخل في أعمال شبه حربية مع بلد عربي آخر غير سوريا؟ كلنا نتذكر قتالنا مع أشقائنا في الأردن، وهم أقرب الأشقاء إلينا، كلنا نعرف الآن حجم التعاون بيننا وبين الأردن الشقيق، وحجم الثقة وما نتطلع إليه لنفعله في شكل مشترك. مع هؤلاء الأشقاء الأقرباء، دخلنا في قتال عنيف في العام ١٩٧٠ وفي العام ١٩٧١. قتل جندي سوري وجندي أردني من أجل المقاومة وحطمت دبابة سورية ودبابة أردنية من أجل المقاومة، من فعل هذا غيرنا في سوريا؟ في لبنان في العام ١٩٦٩ كان لنا موقف في لبنان أنقذنا فيه المقاومة. في العام ١٩٧٣ كان لنا موقف في لبنان، نحن الوحيدون، أنقذنا فيه المقاومة. وفي العام ١٩٧٦، الآن دخلنا لبنان، كما ذكرت منذ قليل، من أجل المقاومة وأنقذنا المقاومة، وأيضاً وقفتهم الآن من كل هذا يصح فيها القول: «هذا جزاء سنمار». طبعاً سوريا عندما تقف هذه المواقف لا تطلب جزاءً ولا شكوراً، ولا تمنن أحداً، إنها تقف هذا الموقف انطلاقاً من اقتناعها بأن هذه المواقف تخدم قضيته القومية ولا تخدم أي فرد. هكذا كانت سوريا في الماضي، وهكذا هي الآن وهكذا ستكون في المستقبل.

من فعل كما فعلت سوريا من أجل المقاومة؟ من ضحى كما ضحت سوريا من أجل المقاومة؟ لماذا لم نفاوض نحن بعد اتفاق سيناء ونسترد قسماً من الجولان؟ لماذا وقفنا ضد سياسة الخطوة خطوة؟.

لو كنا ننطلق من مصالح سوريا القطرية، لكان علينا أن نفاوض وأن نسترد قسماً من الأرض وأن نتحرك في إطار سياسة الخطوة خطوة. ولكن من أجل قضية فلسطين، ومن أجل من يقولون إنهم يرمزون إلى قضية فلسطين، من أجل أن لا يعزلوا، ومن أجل أن لا تجهض قضية فلسطين،

رفضنا أن نفاوض رغم أن هذا التفاوض كان سيعيد إلينا قسماً من أرضنا المحتلة وبشروط مقبولة فيما لو تابعنا هذا الطريق.

عرض علينا أن نتفاوض من خلال الولايات المتحدة ونسترد جزءاً كبيراً من الأرض. وقلنا لا لأن تقديرنا كان إن سياسة الخطوة خطوة تستهدف في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية، كنا نتصور السياسة على الشكل الآتي: خطوة في سيناء تقابلها تنازلات، وخطوة في سوريا تقابلها تنازلات، وخطوة في الأردن بعد ذلك أو قبل ذلك تقابلها تنازلات. ثم دورة أخرى وخطوة تنازلات، وخطوة تنازلات. ودورة ثالثة ورابعة وتكون الحصيلة بعد عدد من الدورات أن نعطي كل شيء للعدو من دون أن نصل إلى حقوق ٦٧، وفي أحسن الحالات نعطي كل شيء للعدو مع وصولنا إلى حقوق ٦٧ وتصفى القضية الفلسطينية.

هكذا كنا نتصور سياسة الخطوة خطوة. وهكذا وقفنا ضد هذه السياسة لأنها لم تأخذ في الاعتبار حق الشعب العربي الفلسطيني، ودور هؤلاء الناس الذين يقولون إنهم يجسدون ويمثلون الشعب الفلسطيني ويعملون من أجل حقه ولهذا رفضنا أن نفاوض.

الأكثر من هذا، عندما لم نفاوض عرض علينا انسحاب من دون مفاوضات. أن تنسحب إسرائيل من جزء من الجولان، قد يكون هذا الجزء صغيراً، ولكنه انسحاب من الجولان من دون مفاوضات.

وعندما قلت لمن يعرض الأمر أننا لا نوافق، قال غير مطلوب أن يقولوا نوافق أو لا نوافق. قلت له سنقول لا نوافق لماذا أيضاً؟ لأننا كنا نتصور أن هذا الانسحاب وإن لم يكن بطريقة المفاوضات يشكل خطوة وسيكون مبرراً لعودة الدورة مرة أخرى للوصول إلى المحاذير نفسها التي نريد أن نقطع عليها الطريق.

ومما يضحك ويبكي في آن هؤلاء الذين يريدون أن يغطوا أنفسهم، أن يستروا عوراتهم بتوجيه الاتهام إلى سوريا. سمعتم من يقول إن سوريا تتآمر مع أميركا في لبنان. مؤامرة أميركية ـ سورية. أنا أستطيع أن أقول بكل

صراحة وفخر وثقة، أن سوريا لو وافقت على المخططات الأميركية في المنطقة، بل لو وقفت سوريا من هذه المخططات موقف الحياد، لما كان أمام هذه المخططات أي مشكلة في المنطقة العربية.

وكما أن موقفنا ثابت ومبدئي من أجل القضية الفلسطينية، فهو كذلك في لبنان، ومن أجل المشكلة أو القضية اللبنانية لن نجامل ولن نساوم. اتصالاتنا خلال الأزمة اللبنانية كثيرة ومع دول متعددة.

❀ ❀ ❀

أردت أن أعرض عليكم بعض النماذج من هذه الاتصالات ليعرف من لم يعرف حتى الآن كيف تتعامل سوريا بإباء وشرف مع الناس جميعاً خصوماً وأصدقاء.

أريد أن أقرأ عليكم فقرات من محاضر اتصالين متباعدين يعطيان فكرة عن طريقة تعاملنا ومسرى أو منحى اتصالاتنا.

الاتصال الأول بيننا وبين الأميركيين في تاريخ ١٦/ ١٠/ ٧٥ طبعاً المحضر طويل لن أقرأه بالكامل، ولكن سأقرأ بعض الفقرات.

قابلني السفير الأميركي في هذا التاريخ يحمل رسالة بطبيعة الحال. قال أولاً أود أن أصحح الانطباع الذي حصل عند البعض في سوريا من أن الولايات المتحدة تؤيد أصحاب الخط المتصلب المتطرفين من المسيحيين في لبنان هذا لا يعني أننا لا نبالي بوضع الطائفة المسيحية في لبنان، لكن هناك فرقاً واضحاً بين مواقف المتطرفين ومواقف المعتدلين. ويبدو واضحاً لنا، وهذا موقف أميركي، أن الحل المستقر يجب أن يكون مقبولاً لدى المعتدلين المسيحيين ولا يعرضهم، لأن هذا الشعور بالأمن لديهم عنصر رئيسي في الحال. نود أن نسمع كيف ترى سوريا تطور الموقف، ما هو تقرير سوريا؟ إن رأينا هو أن إسرائيل سترى في تدخل قوات مسلحة أجنبية في لبنان تهديداً كبيراً جداً بحيث إنها مهما قلنا لها ستنطلق للتدخل. وهذا موقف نود بوضوح تجنب نشوبه.

هذا يدل على أن أميركا مؤيدة لتدخل سوريا في لبنان، وخاصة للتدخل المسلح!

وأرجو أن يكون واضحاً جداً أن هذا لا يمثل أية محادثات مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

هذه هي الفكرة الجوهرية في المقابلة. وسأسمعكم جوابي أنا:

نحن في موقفنا من لبنان ننطلق من أننا أبناء أمة عربية واحدة، وبالتالي فإن ما يدعونا إلى الاهتمام الجدي بما يجري في لبنان، هو القلق نتيجة المآسي التي تحدث على الساحة اللبنانية. ويهمنا في هذا المجال جميع المواطنين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين لأنهم جميعاً من أبناء أمتنا ينضوون جميعاً تحت لواء القومية العربية.

ومن هذا الفهم ننطلق في اهتمامنا ومعالجتنا لما يحدث في لبنان، وعلى أساسه نسعى إلى وقف الاقتتال بالتفاهم وبالتعاون مع القوى السياسية المختلفة ولخلق المناخ الملائم لأن يحلّوا مشاكلهم الداخلية الأخرى ديمقراطياً ومن خلال الحوار في ما بينهم.

أما في ما يتعلق بالانطباع الذي ذكرت أنه موجود لدى البعض حول موقف الولايات المتحدة الأميركية من أنها تدعم المتطرفين من المسيحيين، فهذا الانطباع حسب ما أعلم غير موجود، وإنما الموجود هو أن الولايات المتحدة تلعب دوراً في الاقتتال في لبنان لأهداف أخرى سياسية وفي المقدمة مساعدة اتفاق سيناء، لأن الجميع في هذه المنطقة لديهم انطباع أن الولايات المتحدة غير مهتمة بأمور الدين في العالم. ولو كان الأمر غير ذلك بمعنى لو أن الولايات المتحدة كانت تبني استراتيجيتها على أساس الدفاع عن المسيحيين في العالم كما تقولون، لكان عليها أولاً أن تدافع عن المسيح نفسه وأن تحارب إسرائيل لأن اليهود هم الذين صلبوا المسيح كما تقولون، فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة العميقة إذا كنا نثق بأن الولايات المتحدة تهتم بأمور الدين. في مكان تظهرون اهتماماً بمشكلة تهم المسيحيين، وفي مكان آخر تقدمون كل الدعم لمن صلبوا المسيح.

وهكذا لا نفسر أي رأي أميركي يتعلق بلبنان تفسيراً دينياً، وإنما نفسره تفسيراً سياسياً. أما في ما يتعلق بإسرائيل، فإننا كما قلت منذ قليل، نعتقد بأن المشكلة في لبنان مشكلة تتعلق بالأمة العربية، وبالتالي فهي مشكلة داخلية عربية. وإسرائيل حتى في حال كونها دولة ذات تاريخ قديم في المنطقة، هذا إذا افترضنا مثل هذه الفرضية، وهي فرضية غير معقولة، فلا يحق لإسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية للأمة العربية.

إسرائيل وجود أجنبي بالنسبة إلى لبنان، وبالنسبة إلى سوريا ومصر والأردن. أما سوريا فليست وجوداً أجنبياً بالنسبة إلى لبنان. ولبنان ليس وجوداً أجنبياً بالنسبة إلى سوريا والأردن أو السعودية إلخ... العرب أمة واحدة وإسرائيل غريبة عن هذه الأمة، ولا علاقة لها بأهدافها. هذا أمر بديهي، وليس في حاجة إلى مناقشة، وإذا رغبت إسرائيل في أن تتدخل، فلأنها منذ أن قامت تبحث عن ظروف تلائمها تستغلها في مزيد من التوسع والعدوان، وهي في أي وقت ترى الظروف ملائمة للتوسع والعدوان، ستتوسع وستعتدي.

هذا ما تؤكده التجربة منذ أن قامت إسرائيل، نحن في موقفنا من أحداث لبنان، لن نأخذ في الاعتبار ما يمكن أن تفعله إسرائيل، لا من بعيد ولا من قريب، واجباتنا إزاء لبنان سنؤديها كاملة في كل وقت، وسوف نبذل كل ما نستطيع لوقف القتال، لأنه قتال بين أفرقاء من أهلنا وذوينا.

وإذا رغب أخوتنا في لبنان في أن يستعينوا بقواتنا العسكرية، بقواتنا المسلحة فسوف نضع تحت تصرفهم كل ما يريدون في أي بقعة من الأرض اللبنانية، من أقصى جنوب لبنان إلى أقصى شمال لبنان، ولن يمنعنا عن أداء هذا الواجب ما تنوي إسرائيل أن تفعله. وفي أي وقت، تسعى إسرائيل إلى مواجهتنا لن نشعر بأي ضيق، وسنكون جاهزين للتصدي لإسرائيل ليس على أرض سوريا فحسب، بل في أي مكان من الوطن العربي.

هذا هو جوابي عن الموقف الأميركي وهذا دليل قاطع، كما يفهم البعض، أن سوريا تسير ضمن مخطط أميركي، وأن موقف سوريا في لبنان مؤامرة أميركية.

اتصال آخر في تاريخ ٩/ ٤/ ٧٦ حركنا قوة إلى المصنع فقط. ما دخلنا البقاع ولا المناطق الأخرى. بعد هذا التحرك جرى هذا الاتصال. واضح ففيه تحذير من التدخل وفيه تحذير. أنه: لا تتدخلوا. في ١٤/ ٤/ ٧٦ جاؤوا بالإنذار الثاني: في الثاني عشر من هذا الشهر، أي بعد تحركنا إلى المصنع بثلاثة أيام، أعلمتنا الحكومة الإسرائيلية بأنها تعتبر الأعمال السورية في لبنان، قد وصلت إلى نقطة ستجد إسرائيل نفسها ملزمة باتخاذ تدابير وإجراءات خاصة بها إذا تم تخطيها. الكلام واضح كثيراً، ونحن في الولايات المتحدة نخشى أن ينشأ انطباع في سوريا أن انعدام وجود رد فعل إسرائيلي يعني عدم اهتمام إسرائيل بالأعمال السورية وذلك خلافاً لما قمنا بإبلاغه إلى دمشق، في استمرار خلال الأسابيع الأخيرة.

هذه الرسالة بلغت إلى الدكتور أديب الداودي المستشار السياسي، قرأت الرسالة، وكتبت له الرد على ورقة، من أجل أن نبلغه:

أولاً: أن سوريا ترى أن ما ورد في الرسالة يشكل إنذاراً وهي ترفض هذا الإنذار رفضاً قاطعاً.

ثانياً: أن سوريا لن تكون مستعدة في المستقبل لقبول أي إنذار من أية جهة في العالم.

ثالثاً: أن ما يحدث في لبنان شأن داخلي عربي، والعرب فقط هم أصحاب الاختصاص في معالجة هذا الشأن.

رابعاً: أن الاعتبار الوحيد الذي حدد ويحدد الآن وفي المستقبل أبعاد التدخل السوري في لبنان بما في ذلك حجم القوات السورية ومواقعها هو مصلحة شعب لبنان لأن تاريخنا واحد ومستقبلنا واحد.

هذا كان ردي على الرسالة التي جاءتنا من الولايات المتحدة، على الإنذار الذي جاءنا من الولايات المتحدة الأميركية.

قرأت لكم هذين الاتصالين ولا أريد أن أعلق. للناس أن يحكموا بعد هذا، وأن يدركوا كيف تتعامل سوريا مع الناس جميعاً.

ستبقى سوريا منارة ساطعة يهتدي بضوئها كل المناضلين من أمتنا

العربية، سنبقى نحن في هذا البلد أعزة كرماء، ننطلق من قيمنا ومبادئنا. لا نجامل ولا نساوم على أهدافنا ومبادئنا، نجسد كبرياء أمتنا العربية وكرامة أمتنا العربية ورسالة أمتنا العربية.

ستقطع كل يد تحاول النيل من كرامة هذا الشعب وكبرياء هذا الشعب العزيز الذي يضحي بكل ما يملك من أجل كبريائه وكبرياء أمته.

سأكافح بدون هوادة، بدون أي تردد ما حييت من أجل أن أحافظ على الأمانة التي حملتموني إياها. لن يضل من سلك طريق الشعب، طريقكم، لأن طريق الشعب هو طريق الحق والحقيقة.

أيها الأخوة لنؤمن بالله ولنثق بالشعب ومن يعمل من أجل الشعب لا بد أنه منتصر والسلام عليكم.

المراجـع

١ ـ تاريخ الأقطار العربية المعاصر، أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، دار التقدم ـ موسكو.

٢ ـ تاريخ الثورة السورية، الدكتور محي الدين السفرجلاني، دار اليقظة العربية.

٣ ـ الصراع على سورية، باتريك سيل، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

٤ ـ سورية في العهد الفيصلي، يوسف الحكيم، دار النهار للنشر، ١٩٨٦.

٥ ـ الثورة العربية الكبرى (١٩١٦ ـ ١٢٥)، قدري قلعجي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

٦ ـ الحركة العربية، سليمان موسى، دار النهار للنشر، ١٩٨٦.

٧ ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، الدكتور فيليب حتي.

المحتويات